الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

دور الأقليات في بناء الدولة الوطنية

الأقلية الكردية في العراق نموذجا

(2003 ـ 1958)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنّظم المقارنة

تخصص: النّظم السياسية المقارنة

من إعداد الطالب: سمير يحياوي

تحت أشراف الأستاذ: محمد سي بشير

لجنة المناقشة	
د/ يميلي غبالو	رئيسا
د/ محمد سي بشير	مشرفا و مقررا
د/ علي لراري	مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ
عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

صدق الله العظيم

إهداء

إلى أمي و أبي العزيزين

عرفانا مني بفضلهما

ورجاءا وطلبا لرضاهما

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الذي

لم يكن ليكتمل لولا توفيق الله وفضله ورحمته

ثم ما غمراني من جزيل عونهما

وما بلغني من عظيم دعائهما

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى أستاذي العزيز

الدكتور سي بشير محمد

على ما بذله من جهد وما قدمه من نصح

في سبيل إتمام هذا العمل

سائلا الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان

حسناته وأن يرزقه بكل حرف خط في هذا العمل

رفعة وسموا

مقدمـــــــة

يعد موضوع الأقليات من المواضيع المعقدة، والتي أثارت جدلا واسعا في أوساط الباحثين والأكاديميين السياسيين، وهذا راجع للأهمية البالغة التي يتصدرها هذا الموضوع في الدراسات السياسية، فالأقليات تكون في كثير من الأحيان عائقا أمام السلطة السياسية الحاكمة في عملية بناء الدولة الوطنية، فالنّزعة التحررية التي تنزعها الأقليات في كثير من الدول تؤدي إلى عرقلة عملية بناء الدولة الوطنية، فشعور أفراد الأقلية بالتهميش والإقصاء في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يكون حاجزا أمام تحقيق الاستقرار والأمن على المستوى الوطني، ويؤدي في كثير من الحالات إلى قيام حركات تطالب بالانفصال عن القطر الوطني، فاختراق هذه الدول التي تحتوي على الأقليات، يكون عن طريق الاستثمار في هذه الورقة التي تعد ورقة ضغط على السلطة السياسية الحاكمة.

إنّ بناء الدولة الوطنية في العراق لخير دليل على هذا الطرح، فالأقلية الكردية لطالما كانت تؤثر على عملية بناء الدولة الوطنية العراقية، فتارة تنادي بالانفصال عن العراق، وتارة تطالب بمزيد من الحقوق السياسية، الإجتماعية، الاقتصادية والثقافية، إلّا أنّ تعامل الأنظمة السياسية المتعاقبة على العراق في العهد الجمهوري لم يكن بالمستوى المرغوب به من طرف القيادة الكردية، وهذا ما جعل الصراع يتفاقم في كل مرة بين الطرف الحكومي والطرف الكردي، وهذا ما جعل الدولة العراقية تدخل في العنف والقمع للحركات التحررية الكردية في شمال العراق.

إنّ التنوع المجتمعي والثقافي لهو عامل قوة في الدول المتقدمة، على عكس ما نجده في الدول العربية، وخاصة العراق فهو مبعث للتفتت وإعاقة عملية بناء الدولة الوطنية، لذالك نجد السلطة السياسية في العراق تتعامل بحذر مع هذا الملف الشائك، إذ أصبحت تعمل على تفعيل هيكلة الحقوق لهذه الأقليات من أجل احتوائها وتمهيد الطريق أمامها في عملية البناء الوطني، وتسهيل عملية اندماجها مع المكونات الأخرى المشكلة للمجتمع العراقي من أجل تقوية الجبهة الداخلية العراقية.

إنّ إرتباط الأقلية الكردية بالأطراف الخارجية جعل النّظام السياسي العراقي يتعامل بعنف وقوة مع الأقلية الكردية، وهو ما جعل الأكراد لا يثقون في أي تسوية سياسية قد تصدر من طرف الحكومة العراقية، وكان لعدم الثقة بين الطرفين أثره في عملية بناء الدولة الوطنية وعلى إنصهار الأقلية الكردية في المجتمع العراقي، كما أنّ إرتباط الأقلية الكردية بالمجتمع التقليدي والذي جاء من خلال الإقصاء والتهميش الذي كان يشعر به المكون الكردي في الدولة العراقية، فغياب المؤسسات السياسية القادرة على إستيعاب الإختلاف والتنوع الذي يحكم

المجتمع العراقي جعل الأقلية الكردية تبحث عن الدعم عن الولاءات الفرعية، وتوجهها للضغط على الحكومة، وهذا ما أدى إالى حالة من الصراع بين الأقلية الكردية والسلطة السياسية الحاكمة في العراق إنتهى إلى مواجهات عنيفة أثرت على بناء الدولة الوطنية، وفشل الدولة العراقية في التغلغل في جسد المجتمع وتحويل هذا الإختلاف إلى قوة ووحدة وطنية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الأساسي الذي تلعبه الأقليات في بناء الدولة الوطنية من خلال أهمية المطالب التي تدافع عنها الأقليات في ظل تنامي التيارات السياسية التي أوجدتها الأقليات والتي بدورها أصبحت تؤثر في الحياة السياسية، وأصبحت بذلك تهدد عملية بناء الدولة الوطنية نتيجة شعورها بالإقصاء والتهميش الذي تمارسه السلطة السياسية ضدها، كما أنّ الأقليات أصبحت لها توجهات تختلف عن توجهات الدولة التي المنضوين تحتها، وهذا الإختلاف ينمو في ظل الدول التي تتخذ من القمع والإكراه سبيلا في التعامل مع الأقليات، ومن هنا تجد الاقليات نفسها غير مرغوب فيها فتخلق حالة من اللاإستقرار تقودها إلى الإنفصال عن الدولة المركزية وتشكل كيان خاص بها.

دوافع إختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

إهتماماتي بدراسة موضوع الدولة في الوطن العربي إلى جانب انتمائي لهذا القطر جعلني أهتم بجميع القضايا التي شكلت حاجزا في بناء هويتي الوطنية، مع العلم أنّ الموضوع يتلاءم مع رغباتي وميولاتي المعرفية، إضافة إلى ذلك رغبتي في التعمق في موضوع الأقليات.

الدوافع الموضوعية:

ترجع الدوافع الموضوعية لاختيار هذا الموضوع بالدرجة الأولى إلى الأهمية التي يشكلها هذا الموضوع وهذا من خلال الفهم حول عديد التناقضات التي تحدث جراء الصدامات العنيفة بين الأقلية الكردية والسلطة السياسية الحاكمة إلى جانب أنّها تعيق عملية بناء الدولة الوطنية، إضافة إلى ذلك التعرف على خصائص الساحة السياسية في العراق كما تمكننا دراسة هذا الموضوع من تطوير إدراكنا وفهمنا لواقع السياسي العربي الذي

نعايشه، ومن جهة أخرى تكوين مدركات أساسية في مجال هذه الدراسة التي تمكننا من تحليل مختلف الظواهر المشابهة لهذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

نتوسم من خلال الدراسة التوصل إلى الأهداف التالية :

_ تحديد الدور الذي تقوم به الأقليات في بناء الدولة الوطنية.

_ توضيح التجاذبات التي تحصل بين السلطة السياسية الحاكمة في العراق والأقلية الكردية.

_ إبراز المطالب والمواقف السياسية للأقلية الكردية.

_ توضيح دور الأطراف الخارجية في تغذية الصراع الذي يحدث بين الأقلية الكردية والسلطة السياسية الحاكمة في العراق.

أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة الأقليات وحاولت التقرب منها من زوايا متعددة من أجل إعطاء تفسيرات وأبعاد لها، وفي هذا الصدد هناك بعض الكتب و الأطروحات والمذكرات التي ساهمت في إثراء هذا الموضوع فنجد :

1 . **وليد سالم محمد** في دراسته الموسومة ب**(مأسسة السلطة وبناء الدولة–الأمة :دراسة حالة العراق)** ينطلق من إفتراض أساسي هو أنّ إقامة دولة المؤسسات هو الضامن الوحيد الذي يمكن من تعبئة المجتمع وتوظيفه لخدمة أهداف الدولة والمجتمع ومن ثم الإنتقال من أسس التمييز التقليدي لأفراد المجتمع إلى المفهوم الجديد وهو المواطنة ومحاولة بناء هوية وطنية جامعة، وتوصلت الدراسة في الأخير أن مأسسة السلطة وبناء الدولة–الأمة عملية طويلة الأمد ولا تتأتى إلا بتخطيط واعي ومضبوط من طرف النظام السياسي، وتكوين وحدة مجتمعية حول الكيان الذي تقوم عليه الدولة.

2 . دراسة سمر فضلا عبد الحميد محمد الموسومة ب**(أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم من 1958 إلى 1963)** تناولت الدراسة أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم أول رئيس للعراق الجمهوري، وتطرق الباحث

إلى هذه الفترة من زاويتين، تمثلت المرحلة الأولى بالعلاقات الودية بين الأكراد والحكومة العراقية الجديدة،أمّا المرحلة الثانية فاتسمت في علاقات الصدام وتحالف الأكراد مع الإنقلابيين على أمل تحقيق مطالبهم في الحكم الذاتي.

3 . دراسة **فايز عبد الله العساف** تحمل عنوان**(دور الأقليات في إستقرار الدولة القومية)** بحيث كان أكراد العراق نموذجا، وقد قامت الدراسة على فكرة أن الأقليات تلعب دورا كبيرا في عدم إستقرار الدولة القومية، وخلصت الدراسة إلى أن الأكراد في العراق ورقة رابحة بين الدول التي لها مصالح في كردستان العراق، لكي يبقى بذلك الأكراد هم المحرك الأساسي للثورات ضد الحكومة العراقية، وبذلك يبقى العراق في الفوضى وعدم الإستقرار.

4- دراسة **ختال هاجر** الموسومة ب **(تدخل الأمم المتحدة لوقف انتهاكات حقوق الانسان في كردستان)** عالجت هذه الدراسة حق التدخل الانساني للأمم المتحدة من الناحية القانونية ضد الاضطهاد العنيف المطبق من طرف الحكومة العراقية ضد المدنيين وخاصة شمال العراق في إقليم كردستان، وخلصت الدراسة إلى أنّ التدخل الإنساني الذي هدف إلى حماية حقوق الإنسان للأكراد والشيعة قد أضر بجميع مواطني العراق، وهذا نتيجة للحصار الذي فرض من قبل المجتمع الدولي.

5- دراسة **ويفي خيرة** والموسومة ب**(تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي)** حيث حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على الارتباط الوثيق بين المسألة الكردية والاستقرار الداخلي والاقليمي بالمنطقة التي تتواجد بها الجماعات الكردية، وتوصلت الدراسة الى أن المسألة الكردية في العراق شكلت مصدر تهديد أمن وإستقرار العراق، وكذلك ما تعلق الأمر بإيران وتركيا.

6- دراسة **أركان حمه أمين رشيد الزرداوي** والتي حملت عنوان **(نشأة وعلاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحكومات والأحزاب السياسية العراقية من 1946الى 2003)**، انطلقت الدراسة من فكرة أساسية مفادها أنّ الحزب الديمقراطي الكردستاني ومن خلال علاقته بالأنظمة السياسية العراقية الحاكمة سواء كانت ملكية أو جمهورية كان يطمح ويعمل على تأسيس شراكة مع الحكم، والنّضال من أجل الإعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية والثقافية في إطار الدولة العراقية الموحدة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنّ الدولة العراقية الفتية إعتمدت على القوة العسكرية في حل مشاكلها إزاء القوميات والطوائف المكونة للشعب العراقي، دون الإعتماد على الحل السياسي وإعطاء نفس الحقوق للقوميات المكونة للشعب العراقي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المراجع معتمدة في دراسة موضوع الأقليات وخاصة حالة أكراد العراق، كما أنّ دراستنا ستبرز عامل إنصهار وإندماج الأقلية الكردية في الدولة الوطنية العراقية، مستندين بذلك إلى الأدوار المهمة التي تقوم بها الأقلية الكردية.

إشكالية الدراسة:

أثارت مشكلة الأقلية الكردية إهتمام العديد من الباحثين، وهذا راجع للدور الذي أصبحت تلعبه في بناء الدولة الوطنية في العراق، وبذلك فقد أصبحت مشكلة الأقلية الكردية تشغل صناع القرار في كيفية التعامل مع هذه الأقلية، وللوقوف على هذا الدور الذي تلعبه الأقلية الكردية في بناء الدولة العراقية يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثّرت الأقلية الكردية في بناء الدولة الوطنية في العراق؟

ولقد أثارت الإشكالية المطروحة العديد من التساؤلات الفرعية وهي:

_ ما هو واقع الأقلية الكردية في العراق؟

_ ما هي طبيعة المواقف السياسية للأقلية الكردية؟

_ ما المقصود بعملية بناء االدولة الوطنية في العراق؟

فرضيات الدراسة:

وسعيا وراء الإجابة على هذه الإشكالية، حاولنا أن نثير الفرضيات التالية التي تسعى هذه الدراسة إلى إثباتها أو نفيها:

_ للأقليات دور بارز في عملية بناء الدولة الوطنية.

_ نجحت الأقلية الكردية في الإنصهار في البناء الإجتماعي العراقي وساهمت في بناء الدولة الوطنية العراقية.

مفاهيم الدراسة:

الأقلية:

هي جماعة من الأفراد يتميزون عرقيا أو دينيا أو لغويا عن باقي أفراد المجتمع، إضافة إلى ذلك فالأقلية هي مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في المتغيرات التالية: الدين، اللّغة، الثقافة والسلالة. أمّا من الناحية السياسية فتعرّف الأقلية بأنّها جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية وعدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات خاصة للتفاعل، وهذا منطقه وعي أفراد الأقلية بتضامنهم من أجل مواجهة التمييز السياسي والإجتماعي والإقتصادي الممارس ضدهم، وما يمكننا توضيحه في هذا الصدد هو عندما يحرم أفراد الأقلية من الامتيازات والحقوق الممنوحة للجماعة المسيطرة في المجتمع، ممّا يجعل التهميش والإقصاء سبيل هذه الأقلية.

بناء الدولة:

لقد سادت فكرة بناء الدولة بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد تحرر معظم الدول من الانتداب البريطاني والإستعمار الفرنسي، فبداية كان هذا المفهوم (بناء الدولة) يركز على إقامة مؤسسات مستقرة تهدف إلى تحقيق التنمية في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتحقيق الأمن والإستقرار، ومحاولة صياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية، أمّا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أصبح مفهوم بناء الدولة يركز على إعادة بناء الدول الفاشلة في العالم الثالث والتي كانت بدورها تساند المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي) أو كانت تنحو منحى حيادي، فالدولة الفاشلة أصبحت مصدرا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم.

الأكراد:

يقطن الأكراد في منطقة كردستان الموزعة على ثلاثة أقسام؛ القسم الأول يشكل القسم الجنوبي الشرقي من تركيا والثاني يشكل القسم الشمالي الشرقي من العراق، والثالث يقع غرب أرمينيا وايران، وتتوزع هذه الأقلية على كل من سوريا ولبنان إلاّ أنّها ليست بالعدد الكبير، يدين معظم الأكراد بالإسلام وأغلبهم من أتباع السُنّة، ويقدر عدد أكراد العراق بنحو مليون ونصف المليون كردي، ويتكلم الأكراد لغة خاصة بهم تسمى اللغة الكردية وهي صعبة الكتابة، إلاّ أنّ الكثير من أكراد العراق يتحدثون اللّغة العربية، ويغلب على وصفهم الإجتماعي النّظام

القبلي، وظهرت النّزعة القومية عندهم في مرحلة متأخرة من أجل إقامة أمة كردية واحدة وموحدة، إلاّ أنّ العديد من الدول الكبرى قامت بتحريك وإستغلال هذه القضية حسب الظروف التي تخدم مصالح هذه الدول الكبرى.

الدولة الوطنية في العراق:

لقد بدأت بوادر تأسيس الدولة الوطنية في العراق الموحدة القائمة على المساواة بين أفراد المجتمع العراقي تحت مظلة الدولة الوطنية منذ سقوط الدولة العثمانية، ورافق ذلك بروز نخب وتشكيلات وطنية والتي بدورها بدأت تنشط وتدافع عن مطالب الشعب العراقي، والتي أظهرت رفضها لممارسات الملكية الدستورية في العراق والتي كانت برعاية بريطانية، فبعد الحرب العالمية الثانية شهد العراق موجة من الحريات عبرت من خلالها القوى الوطنية عن أحقيتها في تأميم النفط والقضاء على الوجود البريطاني، وأفضى هذا الانفتاح السياسي الذي عرفته الدولة العراقية إلى تشكيل الأحزاب السياسية الوطنية، ومثّلت سنة 1958 منعطفا بارزا في التاريخ السياسي العراقي المعاصر، إذ أطاحت القوى الوطنية بمساندة ضباط الجيش الأحرار بالملكية التي كانت سائدة قبل ذلك، وبدأ في هذه الفترة بداية بناء الدولة الوطنية العراقية على يد عبد الكريم قاسم أول رئيس للجمهورية العراقية.

مناهج واقترابات الدراسة:

_ مناهج الدراسة:

للوصول إلى فهم الظاهرة السياسية ومراعاة للدراسات العلمية والأكاديمية، لابد من إنتهاج منهج ملائم للموضوع محل الدراسة، ويحقق لنا الإستعانة بالمنهج الإحاطة والإلتفاف بالظاهرة السياسية من جميع جوانبها وزواياها المتعددة، وهذه العملية أساسية في أي بحث علمي، بحيث يساعدنا المنهج في الإتيان للظاهرة المراد دراستها من طريق معين، ولدراسة موضوعنا يمكننا توظيف المنهج البنيوي وذلك باعتبار الأقليات كوحدة مستقلة بذاتها ينبغي تفكيكها لتوضيح تكوينها، ويمكن أيضا الإستعانة بالمنهج الوظيفي لرصد وظيفة هذه المكونات في التأثير على عملية بناء الدولة الوطنية، ويمكن الاستعانة بالمنهج التاريخي وهذا لأهميته البالغة في رصد التراكمات التاريخية والبحث في الإمتدادات والأصول التاريخية إسقاطها على واقع الإشكالية التي تثيرها الدراسة، كما يمكننا أن نوظف منهج دراسة الحالة وذلك عن طريق دراسة حالة معينة أي دراسة الأقلية الكردية في العراق، وذلك من خلال جمع بيانات ومعلومات تفصيلية عن هذه الأقلية، ويمكننا هذا المنهج من معرفة أهم

العوامل التي أثرت على سير الأحداث في العراق من خلال التعمق في دراسة البيانات المتعلقة بالأقلية الكردية في العراق.

ـ إقترابات الدراسة:

إقتراب النّخبة والجماعة:

يركز هذا الاقتراب على دراسة سلوك عدد صغير من صناع القرار بحيث يبرز نفوذ و تأثيرمجموعة واحدة بعينها (الذين يصنعون القرارات)، وتعتبر هذه الجماعة لب القيادة السياسية، و التي تتخذ بدورها قرارات حاسمة من شأنها التأثير على المجتمع وهذه الجماعة تتفق لها مجموعة من العوامل تمكنها من السيطرة كالانتماء العائلي، أو التحكم في الموارد، أو تجسيد القيم الدينية والإجتماعية، فضلا عن تماسكها ضد القوى الأخرى في المجتمع، وسيأتي تطبيقه في الدراسة من خلال التركيز على النّخبة السياسية الحاكمة، والنّخبة السياسية الكردية التي لطالما أثرت في العديد من القرارات، كما سنركز على الأحزاب السياسية الكردية بالإضافة إلى القيادة الكردية.

الإقتراب البنيوي–الوظيفي:

يركز أنصار هذا الإقتراب على دراسة البنية التي تتكون من عناصر وأجزاء، هذه العناصر يمكن أن يتأثر عنصر منها فتتأثر العناصر الأخرى، فيحدث تحول في باقي العناصر الأخرى، فالترابط هو المحرك الأساسي للتفاعلات بين الأنساق، ويؤكد أنصاره على وجود بنيتين؛ الأولى هي الجهاز السياسي والثانية هي البيئة التي يتفاعل معها الجهاز السياسي سواء ما تعلق الأمر بالبيئة الداخلية والخارجية، ويركز أنصار هذا الإقتراب على البنية والوظيفة التي يقوم بها الأنساق، وسيأتي إستعمال هذا الإقتراب من أجل فهم الإختلافات والتناقضات الموجودة داخل الموجودة داخل مجتمع الأقلية الكردية في العراق.

إقتراب الدولة ـ المجتمع:

يركز هذا الاقتراب على دراسة الفواعل الرسمية وغير الرسمية الموجودة داخل الدولة والتي يمارس من خلالها الأفراد سلوكياتهم سواء في الأسرة أو القبيلة أو الأحزاب والنقابات وحتى حركات التمرد، وقد وظّفنا هذا الاقتراب لفهم العلاقة بين الدولة العراقية باقي الفواعل غير الرسمية التي بدورها تتولى مهمة الضبط الإجتماعي على غرار الأحزاب السياسية الكردية الفاعلة في مجتمع الأقلية الكردية، دون أن تتدخل الدولة العراقية لمنعها.

الإقتراب النّسقي:

يركز هذا الإقتراب على أنّ الكيانات الإجتماعية هي عبارة عن أنساق، وهذا راجع لإحتوائها على العديد من المتغيرات التي تتداخل فيما بينها لتنتج علاقات التأثير والتأثر، ولفهم هذا النّسق لابد من فهم الأجزاء والعلاقالت التي تنشأ بين الأجزاء، كما لابد من معرفة أنّ هذه الأجزاء تحافظ على كيانها بواسطة مجموعة من العمليات، وسيأتي تطبيق ذلك على موضوعنا من خلال فهم العلاقات والترابطات التي تحدث بين أجزاء الأقلية الكردية، وبالتحديدالأحزاب السياسية الكردية وعلاقاتها مع السلطة السياسية الحاكمة في العراق.

إقتراب التحديث:

لقد شكل مفهوم الدولة لدى أنصار هذا الإقتراب محورا أساسيا في التحليل، فظهور هذا الإقتراب صاحب عملية بناء الدول في لعالم الثالث في فترة الستينيات والسبعينيات، وكان الاستعمال الأول لهذا الإقتراب في الميدان الاقتصادي وكان روستو وكينز من أكبر البارزين في هذا المجال، وكان أنصار إقتراب التحديث ينظرون إلى الدولة على أنّها ذلك الإطار العام الذي يستطيع مجتمع العالم الثالث أن يحقق تكامله ويصهر أجزاءه المتباعدة في وعاء واحد، إذن يركز هذا الإقتراب على أن الدولة أداة يمكن إستعمالها في حل المشكلات المتعلقة بالمجتمع، وسيأتي إستعمال هذا الإقتراب في الدراسة من خلال التعامل مع الأقلية الكردية على أساس أنّها مشكلة تواجه الدولة العراقية، وهذه الأخيرة لابد أن تصهر مكونات المجتمع في وعاء واحد.

إقتراب التبعية:

حظيت الدولة بأهمية كبيرة لدى الماركسيين الجدد في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات إذ جاء إقتراب التبعية على النقيض بما جاء به نظرية أنصار التحديث، ويرى أنصار نظرية التبعية أن سبب تخلف دول العالم الثالث هو تعلقها بالمركز، أي الاحتكاك المكثف بالدول القوية و للخروج من دائرة لتخلف والتبعية يرى المفكر سمير أمين أن دول العالم الثالث ليس لها من سبيل إلاّ الابتعاد عن الدول التي تستغل ثرواتها، وسنركز على هذا الإقتراب في تحليلنا للثروات الباطنية التي يتمتع بها العراق والتي جعلت الأطراف الخارجية يولون أهمية للأقلية الكردية من أجل إستنزاف خيرات العراق.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا خلال دراستنا لهذا الموضوع العديد من الصعوبات كان أهمها تعقيد وتشعب هذا الموضوع وتضارب الآراء حوله، إضافة إلى كون الموضوع لم يتم تناوله إلاّ في إطار أبعاد أخرى متعلقة بدور العامل الخارجي في تحريك الأقليات، واللّعب على أوتار الأقليات لتحريك الأوضاع في العالم العربي.

المحتوى والهيكلة:

سيتم تناول موضوع الدراسة في ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

في **الفصل الأول** سيتم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم الأقلية وبناء الدولة الوطنية، ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث، يدرس **المبحث الأول** مفهوم الأقلية من خلال إستعراض أهم الفاهيم التي قدمت من طرف الباحثين لمفهوم الأقليةّ، كما سندرس العوامل التي ساعدت في بروز الأقليات، وسننتهي في هذا المبحث بتقديم أهم التصنيفات التي قدمت للأقليات، أمّا **المبحث الثاني** فسيأتي على أهم الإقترابات التي ستساعدنا في فهم ظاهرة الأقليات، وسنعتمد في دراستنا على إقتراب النّخبة والجماعة لمعرفة النّخب والجماعات الفاعلة في الحياة السياسية، كما سنعتمد على الإقتراب البنيوي الوظيفي لمعرفة بنية الأقلية ووظيفتها ووظيفة الأجزاء المكونة لها، امّا المبحث الثالث فسيأتي على أهم التعاريف التي قدمت لمفهوم بناء الدولة من طرف الباحثين، وسنتعرف أيضا على الأسس التي من خلالها تبنى الدول الوطنية، وفي نهاية المبحث سنعرج على أبرز المعيقات التي تعيق بناء الدولة الوطنية، أمّا **المبحث الرابع** فسيشمل أهم الإقترابات التي تقربنا من فهم عملية بناء الدولة الوطنية، وسينصب تركيزنا على الإقتراب النّسقي وإقتراب الدولة – المجتمع، وفي نهاية المبحث سنبين إقتراب التحديث والتبعية.

وفي **الفصل الثاني** سيتم التطرق فيه إلى الوضع الجيوسياسي للأقلية الكردية في الدولة الوطنية العراقية، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، يدرس **المبحث الأول** الحياة العامة للأقلية الكردية في العراق، بحيث سنستعرض من خلال هذا المبحث الوضع الإجتماعي والثقافي، والوضع الإقتصادي والإجتماعي، أمّا **المبحث الثاني** فسنستعرض فيه تطور الحراك السياسي للأقلية الكردية في العراق، وهذا من خلال التطرق إلى فترات الرؤساء الذين تعاقبو على حكم العراق الجمهوري بداية بعبد الكريم قاسم وإنتهاءاً بصدام حسين، أمّا **المبحث الثالث** فسنبين فيه تفاعلات الأقلية الكردية الداخلية والخارجية.

وفي **الفصل الثالث** سيتم التطرق فيه إلى أثر الأقلية الكردية في بناء الدولة الوطنية في العراق، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، يدرس **المبحث الأول** موقف الأقلية الكردية من بناء الدولة الوطنية في العراق، بحيث سنستعرض من خلال هذا المبحث التيارات السياسية الكردية في العراق، ومطالب الأقلية الكردية، كما سنبين تداعيات الصراع الكردي–الكردي في العراق، أمّا **المبحث الثاني** فسنبين فيه سياسة النّظام السياسي العراقي اتجاه الأقلية الكردية، بحيث سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى طبيعة النّظام السياسي العراقي، وإستراتيجية النّظام السياسي اتجاه الأقلية الكردية في العراق، أمّا **المبحث الثالث** فسنوضح فيه تحديات إندماج الأقلية الكردية في الدولة الوطنية العراقية

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للأقليات وبناء الدولة الوطنية

سنقوم في هذا الفصل بدراسة الأطر المفاهيمية والنظرية لموضوع الأقليات وبناء الدولة الوطنية، والتي بدورها تعطينا تفسيرا علميا للموضوع المراد دراسته، بداية سنقوم بتحديد المفاهيم المشكل منها الموضوع، فهذه العملية تعد الخطوة الاساسية للدراسة ،كما انها تمكننا من تشكيل الادراك الأولي وتأسيس نظرة مدخليه تعيننا على تفكيك المفاهيم المكونة للموضوع وإعادة تركيبها بما يخدم النطاق العام للدراسة وبما يحقق أهداف الدراسة وبما يوائم مقتضيات البحث العلمي، إضافة الى ذلك فإننا سنقوم في المبحث الأول بتحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بقضية الأقليات بحيث سنتناول أهم التعاريف التي قدمت لمفهوم الأقليات، كما سنتناول العوامل التي ساعدت على بروز الأقليات، وستساعدنا هذه العوامل في تكوين نظرة شاملة عن أهم العوامل التاريخية والجغرافية والبشرية التي ساعدت في بروز وتطور الاقليات، وفي نهاية المبحث سنقوم بتحديد أنواع الأقليات من حيث التفاعل في البيئة الداخلية والخارجية، ومن حيث الإنصهار مع مجتمع الأغلبية.

أمّا المبحث الثاني فسنقوم بالتعرض فيه إلى أهم الإقترابات التي نسعى من خلالها إلى التقرب من زاوية معينة لنتمكن من أجل فهم ظاهرة الأقليات وفهم تكوينها، ومعرفة الفاعلين والمؤثرين فيها، وبالتالي سنعتمد على إقتراب النخبة والذي سنتمكن من خلاله من معرفة النّخب والجماعات الفاعلة في الأقليات والتي بدورها تصنع الحدث السياسي وتؤثر في الحياة السياسية ،كما سنعتمد على الإقتراب البنيوي–الوظيفي، والذي سيساعدنا في دراسة بنية الأقلية والتفاعلات التي تحدث داخل الأقلية عن طريق تفاعل الأجزاء الداخلية لهذه البنية، أضف إلى ذلك وظيفة ودور الأجزاء المكونة للأقليات.

أمّا المبحث الثالث فسنبين فيه أهم التعاريف التي قدمت لمفهوم بناء الدولة ،نهدف من خلال هذا المبحث التوصل إلى إحاطة تحليلية لعملية بناء الدولة ،إلى جانب ذلك سنقدم أهم أسس عملية بناء الدولة الوطنية في تفاعلاتها مع المجتمع ككل وللأقلية كجزء من هذا المجتمع، وعلى هذا الأساس سنقوم بتكوين مدركات حول أهم الأسس التي يتوجب على الدولة الوطنية أن توفرها من أجل إستكمال عملية البناء، وعلى نحو متصل فسنقوم بحصر معيقات الدولة الوطنية التي يمكن أن تفقدها التوازن الداخلي والخارجي.

أما المبحث الرابع فسيمثل الإقترابات التي سنعتمد عليها لفهم الأجزاء التي تؤثر في عملية بناء الدولة الوطنية، وسنركز على الأقلية كجزء له دور فعال في عملية البناء، وبذلك سنقوم بإستعمال إقتراب الدولة–المجتمع، فهذا الإقتراب يهتم أساسا بالعملية التفاعلية التي تحدث بين الدولة والمجتمع، كما سنعتمد على الإقتراب النسقي الذي يدرس تفاعل النّظام السياسي مع بيئته الداخلية والخارجية عن طريق المدخلات أي

التأثيرات التي تأتي من البيئتين الداخلية والخارجية وكيفية التعامل معها، ويمَكّننا هذا الإقتراب من تحليل كيفية تعاطي الأنظمة السياسية مع مطالب الأقليات.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الأقليات من بين الظواهر التي لها علاقة مباشرة ببناء الدول، ذلك أنّ الكثير من الدول والأنظمة السياسية تتعامل بحذر مع هذه القضية، كما أنّ الأقليات تعتبر قضية حساسة وضاربة في أوساط المجتمعات التقليدية، أضف إلى ذلك فإن كثيرا منها تنزع نحو الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة في الوطن الواحد، والجامعة كذلك للقوميات والثقافات والعرقيات والعادات والتقاليد، وبهذا المعنى تعتبر هذه الأمور ثراء مجتمعي يحتكم إلى الإنصهار لا إلى الصراع والتصادم وعدم الرضى بالطرف الثاني، زيادة على ذلك فالإختلاف في العرق والدين واللّغة ليس مسوغا لكثير من الممارسات اللاأخلاقية والتي تنتهي بالإقصاء والتهميش والتصفية الجسدية، وبناءاً على هذا فقد أصبحت العديد من الدول التي تحتوي على أقليات في المجتمع تدرك معنى التعايش المشترك والمُؤَسَس على أسس وطنية، والمدعوم من طرف تشكيلات وطنية لا من طرف تشكيلات فرعية شغلها الشاغل الإستثمار في النّعرات والإختلافات، بل الطريق الصحيح هو الإستثمار في القيم الوطنية والتحسيس بالهوية المشتركة والجامعة في البوتقة الوطنية.

المبحث الأول: مفهوم الاقلية.

لقد تعاظم في الآونة الأخيرة الحديث عن الأقليات من طرف الباحثين والأكاديميين في ميدان العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة، فذهب الكثير منهم الى إعتبار أنّ الإختلاف في العرق أوالدين أواللغة لمجموعة قليلة من الأفراد في المجتمع لدليل على وجود الأقلية، فهذه العناصر وإن لم تكن مجتمعة فإنها تبين وجود أقلية مختلفة عن الأغلبية في المجتمع ،إلّا أنّ الإختلاف وُجد عن طريق تمازج مجموعة من العوامل التي أسست لمنطق الأقلية، والتي فرضت نفسها سواء في علاقاتها مع مجتمع الأكثرية أومع السلطة السياسية، راسمة بذلك خيوطا مخملية الألوان من علاقات التأثير والتأثر، تكللت في بعض من الأحيان بالإنصهار والتعايش المشترك والقبول بالآخر، وفي كثير الأحيان بعدم الإنصهار والمطالبة بالإنفصال، ومع ذلك بقيت تحت وطأة الإبعاد والتهميش.

المطلب الأول: تعريف الاقلية.

لقد إهتم العديد من الباحثين بمفهوم الأقلية، وحاولوا التقرب من المفهوم من زوايا متعددة،كما إهتمت العديد من الدراسات و البحوث الأكاديمية بمفهوم الأقليات، إلاّ أنّه لايوجد تعريف شامل لجوانب المفهوم، وبذلك سنقوم في هذا المطلب بإعطاء مجموعة من التعاريف ونذكر كذلك أبرز الإتجاهات التي عرفت الأقلية، وبهذا نخرج بتعريف إجرائي لمصطلح الأقلية.

بداية سننطلق من التعريف الذي قدمه "**عبد الوهاب الكيالي**" في "**الموسوعة السياسية**" فهو يرى **أنّ << الأقلية هي مجموعة من سكان قطر أو دولة ما تختلف مع الأغلبية في الإنتماء العرقي أو اللّغوي أو الديني.>>**[1]

وتعطي "**الموسوعة العربية العالمية**" تعريفا للأقلية باعتبارها**<< مجموعة من النّاس تشكل القلة في المجتمع في بعض السمات كاللّغة المظهر والدين ونمط المعيشة والممارسات الثقافية لهذه المجموعة، ممّا يجعل الاغلبية في المجتمع تحتكر السلطة السياسية والإقتصادية، ويمكّنها ذلك من أن تمارس التمييز والإضطهاد ضد الأقليات.>>**[2]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات، ط1،1979)، ص.244.

[2] **الموسوعة العربية العالمية**، المجلد الثاني، (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة، 1999)، ص.435.

أمّا "**الباحث صابر طعمية**" فيعرفها بأنّها **<< مصطلح سياسي جرى في العرف الدولي، إذ يقصد بها إنتماء مجموعة من رعايا دولة ما من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعايا هذه الدولة، فتشكل بذلك مكونا داخل الدولة مختلف عن الاكثرية في الجنس أو اللغة أو الدين.>>**[1]

ويعرف "**لويس ويرث**"**(louis wirth)** الأقلية بأنّها: **<<جماعة من الناس تختلف عن بقية أفراد المجتمع بصورة ما ،نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية، كما تتعرض الأقلية للحرمان الكامل في المشاركة في حياة المجتمع>>**[2]، ويعرفها كذلك "**فرانشيسكو كبوتورتي" (Francesco Capotorti)** بأنّها : **<<مجموعة مكونة من عدد قليل من الأفراد بالنسبة للأكثرية في المجتمع، ويختلفون من النّاحية العرقية، الدينية واللغوية عن الأكثرية في المجتمع، ويتضامنون فيما بينهم من أجل الحفاظ على التقاليد والدين واللّغة>>.**[3]

بالإضافة إلى هذه التعاريف فقد ذهب الكثير من الباحثين إلى إعتماد معايير متباينة ومختلفة لتحديد تعريف إصطلاحي لموضوع الأقلية، فذهب البعض منهم إلى تعريف الأقلية مستندين بذلك إلى معيار العدد، وذهب آخرون إلى إعتماد معيار الوضع السياسي والإجتماعي للأقلية[4]، أمّا ما يخص الإتجاه الثالث فقد إنزاح نحو التوفيق بين الإتجاهين السابقين، وعلى هذا النحو يمكن أن نقدم ما جاء به كل إتجاه :

_ ينطلق الإتجاه الأول في تعريفهم للأقلية من العدد، أي من الكم البشري للأقلية بالنسبة للأكثرية المشكلة للمجتمع، وبهذا المعنى فإنّ الأقلية هي عبارة عن جماعة عرقية تختلف عن الأغلبية في المجتمع في المقومات الذاتية والعرقية كوحدة السلالة أو اللّغة أو الدين[5].

---

(1) حسان بن نوى، **تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**،(الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2015)، ص.41.

(2) سميرة بحر، **المدخل لدراسة الأقليات**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1982)، ص.10.

(3) خيرة ويفي، **تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية،2004- 2005)، ص.09.

(4) أحمد إيدابير، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي** ، مذكرة ماجستير (غير منتشورة)، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012)، ص.18.

(5) أحمد وهبان، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2011)، ص.152.

_ ينطلق الإتجاه الثاني من الوضع الإجتماعي و السياسي للأقلية فيرى أنصاره أن الأقليات في كثير من الأحيان تكون مستضعفة أي مغلوبة على أمرها، فتكون الأقليات مهمشة ووضعها الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لايمكنها من لعب أدوار فعالة للمطالبة بحقوقها والدفاع عن مصالحها إزاء الجماعة البشرية الأخرى المشكلة للأغلبية[1] .

_ يعمل الإتجاه الثالث على التوفيق بين الإتجاهين السابقين فهو يتعامل مع الأقلية على أنها جماعة عرقية قليلة العدد بالنسبة للأكثرية في المجتمع، والأدنى موقعا، فهم يشيرون إلى أنّ كل جماعة عرقية قليلة العدد أو الكم البشري فهي أقلية، بالإضافة إلى أنّها صاحبة الموقع الأدنى والغير المسيطر في المجتمع.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول أنّ الأقلية هي الجماعة التي يتكون أفرادها من عدد قليل، وتتميز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو اللّغة أو الدين، ويسعى أفرادها للمحافظة على مقومات ذاتيتهم، وقد تكون هذه الأقلية في وضع سياسي أو إجتماعي أدنى من الأغلبية المكونة للمجتمع[2]، كما يمكن القول إنّ الأقلية هي مجموعة من السكان أو الرعايا تميزهم صفات عرقية أو دينية أو لغوية عن مجتمع الأكثرية، ممّا يصعب عملية التفاعل الإجتماعي، ويجعل العلاقات بينهم وبين مجتمع الأكثرية تكون مضطربة .

وبناءاً على ما تقدم من تعاريف يمكن القول أنّ الأقلية هي جماعة فرعية تعيش بين جماعة أكبر، وتُكوِن مجتمعا تربطه ملامح تميزه عن المحيط الإجتماعي الذي حوله، وتعاني الأقلية من التسلط والتمييز والإقصاء الذي يمارس من مجتمع الأكثرية، ومحور قضية الاقلية بُني على صفات نتج عنها في كثير من الأحيان في البلدان العربية عدم التجانس الإجتماعي مع مجتمع الأكثرية، وهذه الصفات قد تكون إما عرقية أو لغوية أو فوارق ثقافية أبرزها المظهر الديني.

المطلب الثاني: عوامل ظهور الأقليات.

إنّ معرفة المحددات والعوامل التي ساهمت في بروز وتشكل الأقلية لأمر أساسي ،تتحدد من خلاله بنية الأقلية والظروف والعوامل التاريخية والبشرية والجغرافية التي ساعدت على ظهور الأقلية وجعلها تلعب أدوار أساسية وفعالة، وكذلك مكنتها من تشكيل قوة في المجتمع، وتتحكم في توجيه العلاقات الترابطية التي تحدث بين

---

(1) أحمد إيدابير، **مرجع سابق**، ص.19.

(2) أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص ص.168- 178.

مجتمع الأقلية ومجتمع الأكثرية من جهة، وبين مجتمع الأقلية والسلطة السياسية من جهة ثانية، ومن بين هذه العوامل:

أولا: العامل التاريخي :

لقد لعبت الظروف التاريخية دورا هاما في إثارة مسالة الأقليات عبر إملاءات أملتها التوازنات والمصالح الدولية، إذ لم تظهر الأقليات في الوطن العربي إلاّ بعد سقوط الدولة العثمانية، وهذا راجع بالأساس إلى الممارسات التي كانت تتميز بها الدولة العثمانية، حيث أدت سياسات التفريق بين المواطنين إلى تنامي الحساسيات بين مكونات الشعوب التي كانت تحت الحكم العثماني، وخير دليل على ذلك نظام الملّل العثماني[1]، وقد شكلت إتفاقية سايكس وبيكون التي قسمت تركة الدولة العثمانية إنعكاسا على العملية التخطيطية لحدود الدول العربية، فأبرزت هذه العملية العديد من أقليات تختلف عن مجتمع الاكثرية في العرق أو اللّغة أوالدين.

أمّا فترة التحرر من الإستعمار فالحدود كما هو معلوم لم تكن في كثير من الأحيان مطابقة للتنوع على أرض الواقع، فكثير من الدول العربية لم تكن حدودها متوافقة مع التركيبة المجتمعية لهذه الدول، أضف إلى ذلك عدم التجانس المجتمعي الذي أصبح السمّة البارزة في الدول العربية، يقودنا ذلك إلى القول أنّنا أصبحنا أمام فسيفساء من الأقليات يتكون منها المجتمع في الدولة العربية[2]، وعلى هذا الاساس فإنّ السياسة التي إنتهجتها القوى الاستعمارية القائمة على سياسة فرق تسد جعلت من مسالة الأقليات تطفوا على السطح، وبالتالي فإنّ القوى الإستعمارية تدخلت بشكل مباشر في رسم الحدود بما يخدم مصالحها دون مراعاة الخصوصية التاريخية لشعوب المنطقة المحتلة، هذا ما جعل الكثير من الأقليات تجد نفسها بعيدة عن بعضها البعض.

ثانيا: العامل البنيوي للأقلية:

لابد أن نأخذ بعين الإعتبار الخصائص الذاتية والموضوعية التي تتميز بها الأقلية، والتي بدورها تشكل عامل قوة أو ضعف لها، ومن ثم مجال المناورة التي تعتمد عليه في علاقاتها سواء مع مجتمع الأكثرية من جهة أو

---

(1) مصلح خضر الجبوري، **الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط**، (الأردن: دار الأكاديميون، ط1، 2014)، ص.31.

(2) حسان بن نوى، **مرجع سابق**، ص ص.59،60.

مع السلطة السياسية القائمة من جهة أخرى، إضافة الى ذلك لابد من التأكيد على مستويين إثنين هما النخبة والموقع الجغرافي من أجل تقديم تحليل موضوعي لبنية الاقلية[1] :

_ التفاعلات على مستوى النّخب: المستوى المتعلق بالنّخبة فهو قياس مدى قوة النخبة داخل الاقلية في ضبط الأوضاع بما يخدم الأقلية ويحقق لها مطالبها بالطريقة المشروعة .

_ التفاعلات على مستوى الموقع الجغرافي: يشكل الموقع الجغرافي الذي تتوزع فيه الاقلية أهمية بالغة في تحديد دورها، فإذا كانت الأقلية تتوزع في المركز تلجأ في كثير من الأحيان إلى الإنصهار والتعايش في مجتمع الأكثرية وتسعى أيضا إلى الذوبان والإنسجام في الجماعة وفي الهوية الوطنية، وعلى النّقيض من ذلك إذا كانت الأقلية تتوزع على الحدود فتنشط وتنزع في كثير من الأحيان إلى المحافظة على خصوصيتها الثقافية .

ثالثا: تأثير البيئة الداخلية:

تتأثر الاقلية بالمحيط الذي تعيش فيه لأنها تتفاعل وتتجاذب مع السلطة السياسية ومع مجتمع الاكثرية ،ففي الدول الديمقراطية والتي تترسخ لديها القيم الديمقراطية، فنجد هذه الدول أكثر قبولا للتنوع في المجتمع وتعطي الجميع صفة التمثيل السياسي وتوسع من نمط المشاركة السياسية، ممّا يخفف حدة التوتر والصدام العنيف بين السلطة السياسية ومجتمع الأقلية، وتقصي باقي الأقليات أو المجموعات المكونة للمجتمع، ويؤدي ذلك إلى التطرف وتهديد الإستقرار النظام السياسي وأمن الدولة الوطنية، إذن فسياسة الحكم تلعب دور أساسي في تحديد دور الأقلية في السلم السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

رابعا: تأثير البيئة الخارجية:

للبيئة الخارجية تأثير مباشر على الأقلية فبتراجع مركزية الدولة وتخلّيها عن الكثير من الوظائف لصالح فواعل أخرى فوق وطنية، جعل الأقلية تتمتع بالمرونة والحركة من أجل تدويل قضيتها[2]، والدفاع عن حقوقها إضافة إلى ذلك التدخلات الأجنبية في شؤون الدول العربية وإتخاذ الأقليات كذريعة للتدخل وتغيير الأنظمة السياسية التسلطية أو الشمولية.

---

(1) **مرجع نفسه**، ص.61.

(2) حسان بن نوى، **مرجع سابق**، ص.64.

المطلب الثالث: أنواع الأقليات.

إختلف الباحثون في تقديم تصنيف للأقليات فمنهم من صنّفها على أساس القيم الثقافية والإجتماعية ومنهم من صنّفها على أساس الموقع الجغرافي، وعلى أساس النّشأة، لذلك سنقوم بتقديم التصنيفات ثم نقدم تصنيف يجمع بين تكوين الأقلية ودورها فنجد :

1- ينطلق أصحاب هذا التصنيف من الدور الذي تقوم به الأقلية في مجتمع الأكثرية فنجد بذلك مايلي[1] :

الأقلية التعددية :

تكون هذه الأقلية من بين الأقليات التي تنزع إلى التعايش المشترك مع الأغلبية في المجتمع، وتسمح بالتبادل والتعاطي الثقافي والفكري والديني، وترغب هذه الأقلية في المساواة الإقتصادية والسياسية، وتكون مشبعة بقيم التسامح والقبول بالآخر والتعاون في جميع الميادين.

الأقلية المنصهرة:

إنّ من بين ما يميز هذه الأقلية هو رغبتها في الذوبان وإزالة العوائق التي تشكل حجرة عثرة أمام إنصهارها، وتجانسها مع جماعة الأغلبية[2]، وبهذا المعنى تميل هذه الأقلية إلى الذوبان مع الجماعة السائدة، وأحسن مثال على إنصهار الأقليات هو الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ذاب اليهود وإنصهروا في المجتمع الأمريكي[3].

الأقلية الإنفصالية:

إنّ بعض الأقليات تجد نفسها أمام واقع مرير يسوده الإقصاء والتهميش، فترى أنّ إستمرارها في العيش مع الأغلبية المسيطرة على السلطة يمنعها من تحقيق طموحاتها ومطالبها[4]، وهو ما يدفعها للجوء إلى الإنفصال عن الدولة الأم لتكوين إقليم سيادي تنصهر فيه هذه الأقلية.

---

[1] حيدر إبراهيم علي وميلاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، (دمشق: دار الفكر،(د،س،ن))، ص.38.

[2] حليمة بوزناد ودلال أحسن، **تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط :أكراد سوريا نموذجا** ، مذكرة ماستر (غير منشورة)، (جامعة تبسة، قسم العلوم السياسية، 2015- 2016)، ص.17.

[3] حيدر علي إبراهيم وميلاد حنّا، **مرجع سابق**، ص.38.

[4] حسان بن نوى، **مرجع سابق**، ص.68.

2- ونجد تصنيفا ثانيا ينطلق من المقومات الذاتية للأقليات في مجتمع الأكثرية ونجده يصنّفها على النّحو التالي:

الأقلية العرقية:

يربط بين أعضاء هذه الأقلية رابطة العرق والأصل المشترك[1]، ومنهم من يسمي هذه الأقليات ويربطها بالسلالة أي أنّ أفرادها تميزهم ميزات جسمانية كلون البشرة، ويحافظ أفرادها على هذه السلالة عن طريق تجريم زواج أفرادها من سلالات أخرى، وبالتالي يبقى العرق والأصل صافيا ومشتركا[2].

الأقلية اللّغوية:

هي كل جماعة عرقية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة، وهذه السمة تجعلهم مختلفين عن مجتمع الأكثرية[3]، وتختلف هذه الأقلية عن مجتمع الأغلبية في اللغة، فلسان أفرادها ينطق لغة تكون في كثير من الأحيان موروثة، ونجد هذه الأقليات تدافع وتحافظ على لغتها بشتى الوسائل عن هذه اللّغة، ممّا يجعل الدولة تعترف بلغتها وتدسترها في كثير من الأحيان كلغة ثانية[4]، وخير مثال على ذلك اللّغة الكردية في العراق[*] واللّغة الأمازيغية في الجزائر[**].

الأقلية الدينية:

وهي كل أقلية يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها في المجتمع[5]، ويعد الدين من بين الأواصر التي تربط البشر فيما بينهم وتزيد لحمتهم، وهو من بين العوامل التي تؤدي إلى الوحدة، لأنّ الدين تعاليم لا يختلف عليها

---

[1] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص.190.

[2] خيرة ويفي، **مرجع سابق**، ص.15.

[3] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص.192.

[4] حليمة بوزناد ودلال أحسن، **مرجع سابق**، ص.15.

[*] الجمهورية العراقية الإتحادية، دستور سنة 2005، المادة الرابعة من الدستور، تنص المادة على أنّ اللّغة العربية واللّغة الكردية هما لغتان رسميتان.

[**] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08. 19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ، المادة 3 مكرر، الجريدة الرسمية رقم 63 الصادرة في 16 نوفمبر 2008، وتنص المادة على أنّ تمازيغت هي كذالك لغة وطنية.

[5] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص.193.

المتدينون فيما بينهم[1]، فالأقلية الدينية في هذا المنحى تكون صعبة الإنصهار مع الأغلبية في المجتمع والتي تعتنق دينا آخر، وهو ما يفسره التعصب في الدين الذي يسبق التعصب للعرق أو اللّغة، وبهذا المعنى فإنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد كفل لكل إنسان مهما كانت إنتماءاته حرية المعتقد[2].

يقودنا هذا الحديث عن تصنيف الأقليات إلى وضع تصنيف يساعدنا في دراسة موضوعنا، لذلك يمكن القول أنّ التصنيف الأول ركز على الدور والثاني على التكوين الذاتي، ونحن سنركز على عامل التجانس والإنصهار في مجتمع الأكثرية فنجد ما يلي:

الأقليات المتجانسة:

تكون هذه الاقليات في الكثير من الأحيان لتعددية أي تسمح بتعدد الأفكار والثقافات في المجتمع، ويرغب هذا الصنف من الأقليات في التعايش مع مجتمع الأغلبية من جهة، والأقليات الأخرى المكوِنة للمجتمع من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك تقيم هذه الأقليات علاقات تبادلية مشتركة وتكون متفتحة على القيم والثقافات السائدة في المجتمع كما أنها ترغب في المساواة السياسية والإقتصادية إلى جانب ذلك نجدها أكثر قبولا وتعاونا مع الآخر، وتنزع إلى التسامح اتجاه التنوع الثقافي واللّغوي والديني[3]. فهذا النّوع من الأقليات ينصهر ويذوب في مجتمع الأكثرية، وخير مثال على إنصهار الأقليات هو أقلية الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية والأقلية البربرية في المغرب العربي.

الأقليات الغير متجانسة:

كثيرا ما يطالب هذا النّمط من الأقليات بالإنفصال والإستقلال الثقافي والسياسي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي تعجز في الإندماج الإجتماعي، كما أنّها تذهب إلى الصدام العنيف مع مجتمع الأكثرية أو مع السلطة السياسية القائمة من أجل تأكيد هويتها والمطالبة بحقوقها السياسية والإقتصادية ممّا يجعل هذا الصنف

---

[1] خيرة ويفي، **مرجع سابق**، ص.15.

[2] حليمة بوزناد ودلال أحسن، **مرجع سابق**، ص.16.

[3] حيدر علي إبراهيم وميلاد حنا، **مرجع سابق**، ص.38.

من الأقليات يلجأ إلى التمرد والبحث عن وضعية جديدة في المجتمع وعلاقات أفضل[1]، وهناك أمثلة كثيرة عن هذه الأقليات التي تكون مشبعة بأفكار تحررية وإنفصالية كالأقلية الشيعية في البحرين واليمن.

وبناءاً على ما تقدم ذكره من تصنيفات نجد أنّها تركز كلها على حركية الأقلية داخل الدولة، بحيث كلما زاد حراكها السياسي والإجتماعي كلما إتجهت نحو الإنفصال وعدم القبول بالإندماج والإنصهار، وكلما نقصت حركيتها السياسية والإجتماعية كلما إتجهنا نحو الأقلية التعددية والتي بدورها تقبل الإنصهار في الدولة الوطنية.

المبحث الثاني: الاقترابات النظرية لدراسة ظاهرة الاقليات.

يعد الإقتراب في الدراسات السياسية طريقة للتقرب من الظاهرة المراد دراستها من زاوية معينة قصد تفسيرها والتحكم في جوانبها، والإقترابات في الدراسات السياسية يعطينا تحليلا علميا للظواهر السياسية، وبذلك يمكن فهمها وكشف الغموض عنها، ولدراسة موضوعنا يمكن الإستعانة بإقتراب النّخبة والجماعة والإقتراب البنيوي– الوظيفي، وتعد هذه الإقترابات من بين أكثر الإقترابات إستعمالا لفهم وتفسير الظاهرة السياسية.

المطلب الأول: إقتراب النّخبة والجماعة.

لقد أحدث إقتراب النّخبة طفرة نوعية في الدراسات السياسية، إذ يركز هذا الإقتراب على سلوك عدد صغير من صناع القرار الذين يمثلون الصفوة في مجتمعاتهم، وبهذا المعنى فإنّ النّخب سواء كانت في مجتمع الأقلية أو مجتمع الأكثرية، فهم يعتبرون أشخاص فاعلين في بناء الدولة الوطنية.

ينطلق أنصار إقتراب النّخبة من الإفتراضات الآتية[2] :

1– تبعية الظاهرة السياسية وعدم إستقلالها عن القوى الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، فالظاهرة السياسية محكومة بتأثيرات البيئة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والتي بدورها تؤثر في سلوكات وقرارات الأفراد وصناع القرار.

2– يفترض أنصار إقتراب النّخبة أنّ المجتمع ينقسم إلى فئتين أقلية يطلق عليها النّخبة، وتمتلك أسباب النّفوذ والتأثير وصنع القرارات والسياسات العامة في الدولة، أمّا ما تعلق الأمر بالأكثرية فتفتقر إلى عناصر الإقتدار.

---

[1] حيدر علي إبراهيم وميلاد حنا، **مرجع سابق**، ص.40.

[2] عبد الماجد حامد، **مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**، ((د.م.ن)، (د. د. ن)، 2000)، ص.75.

3- تترك القوة السياسية وقوة التأثير في أيدي أقلية، ولا تتوزع هذه القوة في المجتمع.

يرى أنصار النّخبة أو الصفوة أنّه في أي مجتمع توجد نخبة تتوفر على عديد من المواصفات الايجابية التي تؤهلها لتلعب أدوار أساسية في تسيير شؤون البلاد والعباد في جميع المجالات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وإذا أردنا معرفة من يصنع القرارات السياسية وأين تصنع القرارات النّافذة والفاعلة في المجتمع فما علينا سوى البحث عن النّخبة السياسية ودراستها، ويرى كذلك أنصار النّخبة أنّ المجتمع لا يخلوا من أقلية ماهرة تسيطر على الحكم وأكثرية تخضع لحكم الأقلية، فاقتراب النّخبة ينظر إلى أنّ الإنقسام بين الأقلية والأكثرية أمر ضروري في البناء الاجتماعي[1].

ويرى كذلك أنصار إقتراب النّخبة أمثال باريتو وموسكا أنّ النّخبة هي أقليات تتمتع بالموهبة والثروة والمنزلة الرفيعة في المجتمع، لذلك فهذه المكانة تجعلهم يؤثرون في العملية السياسية[2].

أمّا ما يخص إقتراب الجماعة فقد جاء كرد على التحليل المؤسسي، وفي هذا الصدد تمثل الجماعة أساس النّظرية السياسية، مادامت كل الأنشطة السياسية هي أنشطة تنتج عن الجماعات .

ولقد إنطلق أنصار الجماعة في تحليلهم للظواهر السياسية من الجماعة والتي بدورها تؤثر في الحياة السياسية، ويرجعون النّظام السياسي على أنّه شبكة معقدة من الجماعات تتفاعل فيما بينها بإستمرار، ويردون ظاهرة الصراع على أنّها صراع بين الجماعات، وأي تحول في الجماعات هو تحول في النّظام السياسي وأي تحول في النّظام السياسي هو تحول في النّظام الإجتماعي، ومن بين هذه الجماعات نجد الأسرة وجماعات الرفاق والمدرسة والحزب السياسي، فهذه الجماعات تغرس في الفرد قيّما وإتجاهات وتصورات سياسية وإجتماعية وثقافية تؤثر في العملية السياسية[3].

وعلى هذا الأساس يمكن الإستعانة بهذين الإقترابين لدراسة الجماعات التي تؤثر في القرارات الحاسمة في الدول، وكذلك للتعرف على النّخب الفاعلة سواءاً ما تعلق الأمر بالنّخبة المسيطرة على الأقليات والتي بدورها

---

[1] محمد شلبي، **منهجية التحليل السياسي :المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات،** (الجزائر :(د،د،ن)،1996)، ص.182.

[2] **نفس المرجع،** ص.206.

[3] عبد الماجد حامد، **مرجع سابق،** ص.73.

تقوم بتشكيل أحزاب سياسية أو منظمات نقابية أوتقوم بعملية الضبط الإجتماعي، لذلك أمكن القول أنّ دراسة الجماعات تمكننا من إستيعاب التفاعلات التي تحدث على المستوى الداخلي والخارجي.

المطلب الثاني: الاقتراب البنيوي الوظيفي.

ينطلق أنصار البنائية–الوظيفية من فكرة أساسية مفادها أنّ الاختلاف طبيعة بشرية وضرورة إنسانية لمختلف المجتمعات، بيد أنّ هذا الاختلاف يمكن توارثه من العوامل العرقية والقيم الثقافية والعوامل الاقتصادية والمهنية ونظم التربية والتلقين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فانّ هذه العوامل تكون اللّبنة الأساسية للتنوع والتباين والإختلاف الذي يحكم المجتمعات البشرية، وعلى حسب رأي هذا الإتجاه فإنّ عدم المساواة الإجتماعية ليست إلاّ إنعكاسا إجتماعيا للتفاوت القائم بين أفراد المجتمع في القدرات الفطرية.

ويعرف "**ليفي شتراوس**" **(Levi Strauss)** البنية بأنّها: **<< طابع النّسق أو النّظام، فالبنية تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول للواحد منها أن يحدث تحولا في باقي العناصر الأخرى.>>**[1]

ويؤكد الدكتور "**محمد طه بدوي**" على أنّ الحياة السياسية بنية مركبة من مجموعة عناصر مترابطة ومتراصة، فلابد من فهم البنية لفهم عالم السياسة الوطني، ومن ذلك فإنّ بنية الحياة السياسية هي مجموعة من النّشاطات التي تنبعث من علاقة السيطرة والإمتثال منفعلة بعناصر بيئتها الإجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، الحضارية والجغرافية.

_ علاقة السيطرة والإمتثال والتي تعتبر جوهر فهم عالم السياسة الوطني، ويركز الدكتور عبد الرحمان بدوي على فكرة أساسية هي أنّ الإنسان لديه الرغبة في السيطرة على الآخرين، كما أنّ لكل إنسان درجة من الإستعداد للطاعة إذا أُمر وهذا التناقض يؤدي إلى إنقسام المجتمع إلى ممتثلين ومسيطرين وحاكمين ومحكومين.

_ تأتي الدائرة الثانية في نموذجه وهي النّشاطات السياسية التي تنبعث من علاقات السيطرة والامتثال أي أنّ هناك أفعال تنبعث من الطرف المسيطر بإتجاه الطرف المطيع.

---

[1] إبراهيم أبراش، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الإجتماعية**، (عمان: دار الشروق، ط1،2008)، ص.117.

_ يتصور الدكتور محمد طه بدوي في دائرة الواقع الثقافي فكرة أساسية مفادها أنّ النشاطات السياسية للأفراد والجماعات في إطار المجتمع الكلي هي راجعة بالضرورة إلى الأفكار والعقائد والقيم، وما يمكن أن تؤدي إليه من تقاليد وأعراف تحكم وتؤثر على النّشاط السياسي للأفراد والجماعات.

_ أمّا ما يخص الدائرة الرابعة فتتمحور حول الأوضاع الاقتصادية والحضارية التي تؤثر في تشكيل أساليب الحياة الإجتماعية، أي درجة النّدرة والوفرة والتقدم التكنولوجي، والذي بدوره يؤدي إلى تطويع الطبيعة وإستغلالها أحسن إستغلال، إذن فالواقع الإقتصادي له إنعكاس على الحياة السياسية في أي دولة من الدول.

_ في الدائرة الخامسة يورد الدكتور محمد طه بدوي البيئة الجغرافية، أي أنّ النّشاطات السياسية تتأثر ببيئة مجتمعها الجغرافية (طبيعة الأرض، التضاريس، المناخ، الموقع الجغرافي...)، فالبيئة الجغرافية تخلق ما يسمى تكييف نشاطات الجماعات الإنسانية، ويمكن ضرب مثال في هذا الصدد بين البيئة الصحراوية والبيئة الجبلية، فنمط التكيف يختلف بين البيئتين[1].

وبين هذا وذاك فإنّ البنيوية ساهمت في نقلة نوعية في البحوث الأكاديمية، وذلك من خلال تركيزها على عنصر التواصل والإعتماد المتبادل بين أجزاء الظاهرة السياسية[2]، وبهذا المعنى فإنّ التحليل البنيوي يستهدف الكشف عن حجم وموقع الجزء من الكل[3].

أمّا ما تعلق الأمر بالإقتراب الوظيفي فإنّه يركز على وظيفة أجزاء النّسق، ويتعامل مع النّسق الإجتماعي على أن أجزاؤه تؤدي وظائف أساسية لتأكيد الكل، إضافة إلى ذلك فإن النّسق الإجتماعي يستمد قوته و ترابطه من هذه الوظائف، وعلى نحو آخر فإنّ تفسير الظواهر والمؤسسات السياسية، فلابد من تتبع الوظائف التي تقوم

---

[1] عبد الحافظ عادل فتحي ثابت، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم عالم السياسة**، (مصر/الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006-2007)، ص ص.169-176.

[2] إبراهيم أبراش، **مرجع سابق**، ص.119.

[3] عبد الحافظ عادل فتحي ثابت، **مرجع سابق**، ص.182.

بها داخل المجتمع. ويركز هذا الإقتراب على الفعل أو النّشاط الذي يؤدي إلى التحرر من القيم مع إرتداء ثوب الموضوعية والحياد في التحليل السياسي[1]، وعلى هذا الأساس فإنّ التحليل الوظيفي يؤكد على بنيتين، تتمثل الأولى في الجهاز السياسي والثانية هي البيئة التي يتفاعل معها هذا الجهاز السياسي.

وبناءاً على ما تقدم ذكره يمكن القول أنّ الإقتراب البنيوي- الوظيفي سيساعدنا في فهم التناقضات والإختلافات الموجودة داخل المجتمع العراقي، والتي بدورها تتأثر بالعديد من العوامل العرقية والقيم الثقافية والسياسية السائدة في المجتمع العراقي، وهذه العوامل تقوم بتوجيه سلوكيات ووظائف الأقلية الكردية في المجتمع من أجل تحقيق أهداف الأقلية الكردية وضمان بقائها في المجتمع العراقي، كما يساعدنا الإقتراب البنيوي- الوظيفي في فهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية السياسية، فضلا عن فهم التفاعلات التي تحدث لهذه الأحزاب في البيئة الداخلية والخارجية.

المبحث الثالث: مفهوم بناء الدولة.

لقد تطور مفهوم بناء الدولة الوطنية عبر مرحلتين أتت الأولى بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد بداية موجات التحرر في العالم الثالث، إضافة إلى ذلك فإنّ مرحلة ما بعد الإستقلال بدأت الدول في العالم الثالث الدخول في مرحلة إنتقالية ومرحلة بناء مؤسسات سياسية وإقتصادية قادرة على التفاعل مع المستجدات الداخلية والخارجية بعد أن كانت هذه الدول تابعة للإدارة الإستعمارية.

فمن هذا المنطلق سنقوم في هذا المبحث بالتطرق لمختلف التعاريف التي قُدمت لمفهوم بناء الدولة، كما سنستعرض الشروط التي يجب على الدولة توفيرها لإستكمال عملية بناء الدولة الوطنية على أسس شرعية يراعى فيها المساواة بين كل مكونات المجتمع، ونهدف من خلال هذا المبحث توضيح هذه الأسس والتعرف على أهم المقومات التي تقوم عليها عملية بناء الدولة الوطنية، ثم بعد ذلك سنتطرق إلى المعيقات التي تعيق عملية البناء، وذلك من أجل معرفة أهم المشاكل التي تمثل تحدي للدولة الوطنية.

المطلب الأول: تعريف عملية بناء الدولة.

إهتم العديد من الباحثين في مجال علم السياسة بالدولة وأعطوها أبعادا وتصورات، وخلصوا إلى أنّ الدولة هي مجموعة من الأفراد يقطنون رقعة جغرافية، تحكمهم سلطة سياسية، فالدولة ككيان إفتراضي تهدف إلى

---

[1] عبد الحافظ عادل فتحي ثابت، **مرجع سابق**، ص.121.

توحيد الأفراد وتأطيرهم وحمايتهم من الإعتداءات الخارجية، ومن هذا المنطلق برزت الدولة القومية في أوربا بعد معاهدة واستفاليا لتضع حدا للإنقسامات والحروب التي حدثت في أوربا، ثم بعد ذلك غفل الكثير من الباحثين عن الدولة في كتاباتهم وإهتموا بالنّظام السياسي، إلى أن جاء الليبراليون والماركسيون الجدد ليحفروا عميقا في مفهوم الدولة الوطنية، ولكن هذه المرة بنمط تفكير جديد وهو كيف نبني الدولة الوطنية القادرة على مواجه الأخطار المتعلقة بالتنوع العرقي والإثني التي تتعرض لها الدول الوطنية في مسارها من أجل صهر الأقليات في المجتمع.

ومن زاوية أخرى فقد مرت عملية بناء الدولة الوطنية في الأقطار العربية بمرحلة صعبة تخللها الطابع الإستبدادي وسيطرت النّخب التقليدية والتي كان معظمها ينحدر من المؤسسة العسكرية، بحيث كان إستعمال القوة مشروعا من أجل إخضاع التشكيلات الإجتماعية[1]، وبهذا المعنى كانت عملية بناء الدولة الوطنية في القطر العربي تحتكم لإملاءات قوى خارجية، ولم تكن نابعة نتيجة تفاعل قوى إجتماعية وإقتصادية داخلية، وهذا مرده إلى إستعمال القوة المفرطة في إخضاع الأقليات في المجتمع.

فمن هذا المنطلق فإنّ بناء الدولة الوطنية هي عملية محلية من أجل تعزيز القدرات والمؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فضلا عن تعزيز شرعية الدولة مدفوعة من طرف علاقات الثقة الموجودة بين الدولة الوطنية والمجتمع بمختلف مكوناته، أي أنّ عملية البناء نابعة من الفاعلين المحليين وليست بالضرورة من الجهات الدولية الفاعلة، وعلى هذا الأساس فإنّ أي هشاشة في القدرات والمؤسسات تؤدي إلى هشاشة الدولة الوطنية وعدم قدرتها على إستيعاب الصراع والعلاقات داخل المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض الثقة وضعف الإلتزامات بين الدولة ومواطنيها[2]،ومن جهة أخرى فبناء الدولة يعني بناء جهاز الحكم الذي يحتكر حق الإجبار المادي والمشروع فوق أرض محددة وفق أطر قانونية ودستورية[3].

فبناء الدولة الوطنية يأتي على خلفية منع هشاشتها وفشلها في مواجهة تعقيدات البيئة الداخلية والخارجية، فالسلطة السياسية تسعى جاهدة لفرض الأمن والاستقرار على أراضيها والقضاء على التهديدات والإعتداءات

---

[1] لطفي حاتم، **التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية**، (الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، ط1، 2012)، ص.34.

[2] Evaluation study, **Effective state building ?: a review of evaluation of international state building support in fragile contexte**, (Danemark: ministry of Foreigne Affairs), p.5.

[3] عمار عباس محمود، **القضية الكردية: إشكالية بناء الدولة**، (القاهرة: دار العربي، 2016)، ص.15.

الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي تقوم بمنع الجريمة وأي أخطار تهدد أمن المواطنين داخل الدولة، ومن جهة أخرى تضبط الدولة مكونات المجتمع وذلك عن طريق حل الخلافات والنزاعات بين الدولة ومكونات المجتمع بالطرق السلمية ودون اللّجوء إلى السلاح والتمرد وأشكال أخرى من القسر السياسي، وفيما يخص الإعتداءات الخارجية فتقوم بتعبئة المجتمع ضد أي تدخل خارجي يهدد كيان الدولة.

وعلى النّقيض من ذلك فإنّ هناك دول لم تستطع بناء مؤسسات قوية تقوم بإستيعاب التناقضات والتباينات في المجتمع، وأخذها ذلك إلى فشل الدولة أمام التحديات التي تواجهها، ومن زاوية أخرى أصبحت هذه الدول مرتعا للجماعات الارهابية والمتاجرة بالمخدرات والجريمة المنظمة[1].

ويعرف "**تشالز تيلي**"**(Charles Tilly)** بناء الدولة على أنّها: **<<إقامة منظمات مركزية مستقلة لها سلطة السيطرة على إقليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة>>.**[2]

ويرى "**صاموئيل هنتغتون**" ضرورة إيجاد مؤسسات سياسية قوية والتي بدورها تقوم بخلق مصالح أساسية ترتبط أساسا بما يزيد الحكم قوة[3].

ويعرف "**فرانسيس فوكوياما**" **(Francis Fukuyama)** بناء الدولة على أنّها **<< قدرة الدولة على أداء وظائفها المختلفة كالأمن وحفظ النظام وتوفير المرافق والخدمات العامة في الداخل والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي>>**، ويمثل كذلك بناء الدولة القوة والقدرة المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ، ومن جهة أخرى تقوية القدرات المؤسساتية للدولة في كل المجالات على الصعيدين الداخلي والخارجي[4].

---

[1] Fukuyama Francis, **Nation-building : Bedyonde Afghanistan and Iraq**, (United State of America: University of press,2006), p p.2-5.

[2] فخر الدين ميهوبي ،**إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار**_،(مصر/الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص.37.

[3] صاموئيل هنتغتون، ترجمة: سمية فلّو عبود، **النّظام السياسي لمجتمعات متغيرة**،(بيروت: دار الساقي، ط1،1993)، ص. 35.

[4] Francis Fukuyama,**op. cit**, P11.

ويشير مصطلح بناء الدولة الوطنية إلى قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع والقدرة على فرض السلطة على إقليم الدولة، وتوفير الأمن والإستقرار السياسي والإجتماعي من خلال بناء هوية وطنية جامعة يراعى فيها حماية الحقوق الإجتماعية والسياسية للمواطنين[1].

وعلى هذا الأساس فإنّ بناء الدولة يشترط فيه موافقة جماعة من المواطنين على هذه السلطة[2]، فشرعية الحكم أمر أساسي لايمكن الإستغناء عنه ولا يمكن لأي سلطة سياسية أن تفرض منطق الوصاية على المواطنين بل يجب أن تعمل على تقوية المؤسسات بما يخدم المصلحة العامة، وأن تفرض منطق التنمية الشاملة التي بدورها تعمل على زيادة إستقرار النّظام السياسي وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، إضافة إلى ذلك فإنّ إنشاء مؤسسات حكومية جديدة وتعزيز القائم منها وتوجيه السياسات العامة بما يخدم المجتمع يدعم بناء الدولة في حالة الهشاشة والصراع والضعف، فكثيرا مانجد الدول في العالم الثالث لازالت تعاني من إفرازات البيئة الداخلية، ولازالت سلطات هذه الدول لم تجد التوصيف النهائي والفعال من سياسات جريئة تنصب في معالجة القضايا والمشاكل التي أدت بكثير من دول العالم الثالث إلى نمط الدولة المنهارة، ومن بين القضايا التي بقيت عالقة قضية الأقليات والتي بدورها مازالت تنشط على الصعيد الداخلي والخارجي.

بالإضافة إلى ذلك هناك فرق بين بناء الدولة في البلدان الغربية وبناء الدولة في البلدان الشرقية، فمثلا في البلدان الغربية نجد بريطانيا، فبالرغم من الإختلاف بين مكونات المجتمع البريطاني، إلاّ أنّ الإختلافات تذوب في بوتقة الهوية الوطنية، وهذا مرده إلى المستوى العالي في الفهم والحضارة داخل المملكة البريطانية، فنجد أنّ التعايش هو السمة البارزة بين مكونات الشعب البريطاني.

فضلا عن ذلك، فقد تزايدت حاجة المجتمعات إلى دولة تحميها من التصدعات والإنقسامات الداخلية ومن التهديدات الخارجية بضرب الوحدة الوطنية، وفي التجربة العربية الحديثة زادت الحاجة إلى الدولة الوطنية التي يمكن من خلالها الحفاظ على كيان الدولة–الأمة أوالجماعة الوطنية، والتصدي للمخاطر المتمثلة في الإنقسام والتفتيت، والتي تعاني من الدول العربية المكونة من التعددية العرقية والدينية واللغوية .

---

[1] عمار عباس محمود، **مرجع سابق**، ص.15.

[2] وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة–الأمة: دراسة حالة العراق**،(الأردن/عمان: دار الأكاديميون، ط1، 2014)، ص.57.

المطلب الثاني: مقتضيات بناء الدولة الوطنية.

إنّ الحديث عن الدولة الوطنية يقودنا إلى أنّ هناك مقتضيات لابد من توافرها من خلال مساهمة كل التشكيلات والأطياف الوطنية الفاعلة من أجل إستكمال عملية البناء ومن بين هذه المقتضيات نجد :

ـ بناء المجتمعات الوطنية: تعاني المجتمعات الأهلية والقائمة أساسا على الولاءات الفرعية من مشكل الإندماج في النّسيج الإجتماعي، وهذا راجع لضعف دينامية التوحيد والتجانس التي تشرف عليها الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ غياب المشروع الوطني لدى النّخب الحاكمة في الدول العربية من أجل تكوين مجتمع سياسي ومدني حديث تذوب فيه كل الإنتماءات الجانبية والتي لاتخدم المصلحة العليا للدولة أي المحافظة على الإستقرار والأمن في جميع مناحي الحياة[1]، وبعبارة أخرى فالدولة تعمل على خلق بيئة مستقرة سياسيا وإجتماعيا إضافة إلى تحقيق التكامل الإجتماعي والوطني، فبناء المجتمعات الوطنية هو خطوة لابد منها من أجل صهر الكيانات المتباينة في أي مجتمع يريد الإنتقال من حياة الصراع إلى حياة الأمن والإستقرار وحياة الجماعة والوحدة الوطنية، وبعبارة اخرى يمكن القول أنّ على الدولة العمل على تجفيف القنوات التي تتغذى بها الأقليات كالطائفية والمذهبية والعنصرية.

ـ تعزيز الهوية الوطنية: كثيرة هي الدول العربية التي عانت من ويلات الإستعمار الذي بدوره أراد بالدرجة الأولى طمس الهوية الوطنية والتاريخ المشترك لشعوبها، وأَسّس في كثير من الدول الإختلافات والنعرات في الهوية والدين والمذهب، والتي لازالت آثارها إلى حد الآن تعصف بالبنى التحتية للدولة الوطنية، إضافة إلى ذلك فإنّ المجتمعات العربية الحديثة لاتكاد تخلوا من تباين الإنتماءات الفرعية لمكوناتها، فمازالت البنى التقليدية كالقبائل والعشائر نافذة في مجتمعاتها راسمة بذلك خطوط التماس مع الدولة الوطنية، ومن ناحية أخرى مازالت البنى التقليدية تقوم على التمسك بخصوصيتها المحلية وهويتها الثقافية المتنوعة والراسخة في أفراد القبيلة أو العشيرة[2]، أضف إلى ذلك فانّ أزمة المواطنة أصبحت تلقي بظلالها أمام غياب ثقافة العيش المشترك تحت

---

[1] عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والإنقسام في الإجتماع العربي المعاصر**، (بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008)، ص.63.

[2] **نفس المرجع**، ص.61.

سقف وطن واحد، زيادة على ذلك فإنّ المواطنة الثقافية ترعاها الدولة الوطنية[1]،والتي بدورها كما أنّها تعترف بهوية المواطن وحقه في الإختلاف فإنّها تعترف بأنّ طبيعة البشر هي الإختلاف في الاطار الذي يسمح به القانون دون الخروج عنه لأي سبب كان، فالدولة الوطنية في هذا المنحى تقوم على تأطير المجتمع بما يسمح به القانون، وبما يحقق للدولة مصالحها العليا والتي تتمثل في حماية الوطن من أي إعتداء داخلي أو خارجي يهدد الأمن والاستقرار الوطني.

_ توسيع المشاركة السياسية: ونقصد بالمشاركة السياسية مشاركة الأفراد في الحياة السياسية، ويحقق هذا العمل المواطنة التحتية، ففي هذا الصدد لابد من منح حق الترشح وحق التعيين في بعض الوظائف السياسية والعامة، إضافة إلى ذلك تأطير الممارسة السياسية للمواطنين، وبعبارة أخرى فإنّ المشاركة السياسية في إطار المواطنة التحتية والتي تكون نابعة من المجتمع هي شرط الشرعية ومصدر الديمقراطية[2]، مؤسِسَة بذلك الثقة المتبادلة بين المجتمع والدولة، إلى جانب ذلك فانّ توسيع المشاركة السياسية يبيِّن مدى رضا الشعب وقبوله للسلطة السياسية، ويعود ذلك بالفائدة على القوى التقليدية النّافذة في المجتمع[3]، لأنّه يفتح المجال أمامها للمشاركة في صنع السياسات العامة التي تعود بالفائدة عليها، ويحق لكل المواطنين الترشح للوصول إلى السلطة وتقلُّد المناصب العليا في الدولة مهما كان العرق أو اللغة أو الدين وحتى المنطقة، فضلا عن نبذ ثقافة الإقصاء السياسي والإجتماعي، إلى جانب ذلك تفعيل مبدأ المشاركة السياسية للمواطنين وعدم إقصاء المعارضة الوطنية وضمان التداول السلمي على السلطة، مع العلم أنّه لابد من بعث الإصلاحات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، ونبذ حالة الإغتراب السياسي وإحتكار السلطة، والذي يعتبر المشكل والتحدي الأساسي الذي تعاني منه الدول العربية[4]، وبناءا على ما سبق فإنّ المشاركة السياسية تعتبر الترياق الذي تُحل من خلاله التناقضات بين مكونات المجتمع، فتوسيع المشاركة السياسية يجعل المكونات الصغيرة تحض بتمثيل سياسي يمكنها من تأطير مطالبها في إطار مشروع، دون اللّجوء إلى الطرق الغير مشروعة كالتمرد والحروب الأهلية والتعصب والتطرف.

---

[1] ولد ديب سيدي محمد، **الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، (الأردن/عمان: كنوز المعرفة، ط 1، 2010)، ص.16.

[2] **نفس المكان.**

[3] صاموئيل هنتغتون، ترجمة: سمية فلو عبود، **مرجع سابق**، ص.158.

[4] محمد ولد ديب، **مرجع سابق**، ص.18.

_ التعدديـة الثقافيـة والسياسية: إنّ قدرة أي سلطة سياسية قائمة في أي دولة من الدول على إستيعاب فئات جديدة في النّظام السياسي يُمَكّنها من الحفاظ على التعددية الثقافية والسياسية داخل الدولة الوطنية، وبعبارة أخرى فانّ الدولة الوطنية هي الدولة التي تكثر فيها قنوات الحوار والاتصال بين مختلف الفاعلين فيها من مؤسسات رسمية وغير رسمية[1]، فمنح مختلف المكونات الوطنية المشكِلة للدولة الوطنية حق الفيتو عند شعور أي مكون بتهديد مصالحه الحيوية،أو بأي اقصاء أو تهميش في القضايا الحساسة التي لابد من إشراك كل المكونات من أجل إبداء رأيها أو حتى المشاركة في صنع القرار السياسي[2].

ومن ناحية أخرى فالتعددية الثقافية والسياسية تقوم على فتح المجال أمام الاختلاف والتنوع، وعدم إقصاء أي مكون من مكونات المجتمع لأي سبب كان سواءا عرقي أو ديني أو لغوي، فالمعيار الأساسي الذي يمكن إعتباره معيارا للتفرقة هو معيار الكفاءة والخبرة والقدرة على تقديم الأحسن حتى في أحلك الظروف، فالتنوع الثقافي والسياسي هو عامل قوة إن أحسن إستغلاله، فالإختلاف في الآراء والتوجهات الإيديولوجية تعمل على إختيار أحسن القرارات والبدائل، لذلك يجب العمل على الإستثمار في هذا التنوع بما يخدم المصلحة الوطنية المشتركة، و بما يحقق العدالة الإجتماعية والتوزيعية بين مختلف المكونات، فضلا عن ذلك تحقيق الأمن والإستقرار الوطني وتوحيد الكلمة والإقتناع بصاحب الرأي السليم والسديد، مع إقرار التعددية الثقافية والسياسية على أسس وطنية غير مذهبية ولا قبلية ولا حتى طائفية

المطلب الثالث: معيقات الدولة الوطنية.

لقد واجهت الدولة الوطنية غداة الإستقلال مشكلات وأزمات كانت حجرة عثرة أمام إستكمال عملية بناء الدولة الوطنية، وإصطدمت الدولة العربية بواقع مرير متعدد الجوانب كان له الأثر البالغ في تراجع وتيرة البناء، فكثيرا ما رأينا حالات الإنفراد بالسلطة السياسية وغياب تام للمؤسسات الوطنية في عملية بناء الدولة الوطنية، فضلا عن غياب العدالة الإجتماعية وضعف المشاركة السياسية، زيادة على ذلك الإقصاء الإجتماعي والسياسي الممنهج للنّخب والتشكيلات السياسية المعارضة للسلطة الحاكمة وذلك بسبب غياب سلطة القانون من جهة، وإنعدام التعددية الثقافية والسياسية من جهة أخرى، ولهذا فإنّ عملية بناء الدولة الوطنية مرت بولادة عسيرة، وكانت السمّة البارزة في الدولة الوطنية هي غياب الشرعية، فضلا عن الممارسات الإقصائية والقمعية التي

---

[1] صاموئيل هنتغتون، ترجمة: سمية فلو عبود، **مرجع سابق**، ص.163.

[2] مجموعة مؤلفين، **التوافقية و إدارة التعددية اللبنانية**، (بيروت: دار سائر المشرق، ط1، 2013)، ص.62.

مارستها السلطة السياسية ضد التشكيلات الوطنية، والتي بدورها كانت تطالب بفتح المجال أمام مختلف الآراء والأفكار والتوجهات السياسية التي تعمل على دفع عملية بناء الدولة الوطنية على أسس قوية، وعلى هذا الأساس يمكن أن نورد أهم المعيقات التي واجهت عملية بناء الدولة الوطنية فنجد مايلي :

ـ الإنفراد بالسلطة: إنّ أهم سمات المرحلة التي صاحبت تشكل وبناء الدولة الوطنية في القطر العربي هو هيمنة العسكر على الحياة السياسية وهو ما يسمى بالإحتكار الفعّال للقوة في المجتمع، وبهذا المعنى فإنّ إحتكار مصادر السلطة والقوة والإستيلاء على مقاليد الحكم بالطريقة الغير مشروعة كان له دور بارز في إعاقة بناء الدولة الوطنية[1]، فضلا عن ظهور قيادات كارزمية كانت تحكم عن طريق تركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية، ومن جهة أخرى كانت هذه القيادات تستغل موارد الدولة الوطنية من أجل توزيعها على النّخبة الحاكمة والنخبة العسكرية مع إعطاء العسكر القوة الكافية لمواجهة المجتمع، ونعني بذلك أنّ أي مكون داخل المجتمع يطالب بالحقوق المدنية والسياسية الاجتماعية يواجه بالرفض والقمع من طرف النّخب الحاكمة، لذلك إتسعت الهوة بين الدولة والمجتمع وبالتحديد الأقليات المكونة للمجتمع، فضلا عن ذلك فقد أصبحت القرارات تصنع من الفوق إلى الأسفل أي من القمة إلى القاعدة وهو ما يتنافى مع مبادئ الديمقراطية الحديثة.

ـ غياب المؤسسات: لم تستطع المؤسسات التي صاحبت نشأة الدولة الوطنية في الوطن العربي من تحقيق الرفاه لشعوبها، ذلك أنّ المؤسسات والحكومات الوطنية العربية واجهت تحديات كبيرة تمثلت أساسا في محاولة بلورة الهوية الوطنية، إلى جانب ذلك حاولت الحكومات العربية تحقيق التنمية في كل المجالات (السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية)[2]، وبهذا المعنى فقد حاولت الدولة الوطنية في القطر العربي تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية لمواطنيها فلم تستطع إلى ذلك سبيلا بسبب ضعف التخطيط والتسيير، ولهذا فإنّ الدولة الوطنية في الوطن العربي عجزت أمام الأزمات التي واجهتها كأزمة إنهيار البترول، وبهذا المعنى نستطيع القول أنّ الدولة الوطنية في القطر العربي تأسست على أسس واهية وضعيفة، ولم يراعى فيها دور المجتمع في بناء دولة المؤسسات، فضلا عن ذلك صعوبة التأقلم مع المستجدات المفروضة من البيئة الداخلية والخارجية، وبالتالي أصبحت الدولة الوطنية فاقدة لشرعيتها على المستوى الوطني، أمّا ما يخص غياب سلطة

---

[1] حسن النقيب خلدون، **الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1996)، ص.139.

[2] Young Greven Rebecca, **An analysis of state building :The relationship between Pashtum 'para state' institution and political instability in Afghanistan**, (United State of America: University of South Florida,2014), p.51.

القانون، فيؤكده إستشراء بعض مظاهر الفساد السياسي والإداري في مؤسسات وأجهزة الدولة، فضلا عن غلبة الطابع البيروقراطي الذي أثر بدوره على العملية السياسية[1].

ـ الإقصاء الإجتماعي والسياسي للنّخب والأفراد: يشعر أهل بعض الأقليات بوجود تاريخ من الظلم المتراكم على مجتمعهم، فهذه الحالة تتشكل من خلال التهميش والإقصاء الحاد في كل مناسبة وفي كل مرحلة من المراحل، وهذا الوضع موقوف على إنتماءاتهم[2]، فهذه الذاكرة التاريخية لايمكن نسيانها بسهولة فتصبح مركب نقص يعاني منه نخب وأفراد الأقليات، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنّ الإقصاء الإجتماعي والسياسي لنخب وأفراد الأقليات يؤدي إلى تشرذم الدولة الوطنية، وتموت بذلك الهويات الجامعة[3]، وبالتالي ينتج عن ذلك التفكك والمناداة بالإنفصال والتمرد أو المطالبة بمزيد من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ،إلاّ أنّ المشكلة هنا تكمن في القمع الممارس من طرف السلطة السياسية، ما يجعل الأقليات محرومة من أبسط الأشياء، فضلا على أنّها تبقى تعاني بصمت أو تلجأ إلى طرق غير مشروعة كالخيانة والتحالف مع العدو الخارجي.

ـ انعدام التعددية الثقافية والسياسية: إنّ عدم إقرار التعددية السياسية والفكرية وعدم قبول مختلف القوى والتكوينات الإجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات إتصال شرعية، وهذا كلّه يخلق نوعا من عدم الثقة والرضى في أوساط المكونات الإجتماعية، ومن زاوية أخرى فانّ عدم توفير ضمانات ومتطلبات المشاركة السياسية والرقابة السياسية يؤدي ذلك إلى تعطيل التداول السلمي على السلطة[4]، إضافة إلى ذلك فإنّ غياب ثقافة التعددية الفكرية وثقافة التوافق السياسي بين مكونات المجتمع يفضي إلى غياب التعددية الثقافية والسياسية[5]، وبالتالي فإنّ غياب هذه المؤشرات تقودنا إلى المجتمع المغلق الذي تنعدم فيه كل مقومات الديمقراطية الحديثة والتي تستند أساسا على التعددية الثقافية والسياسية، وبهذا المعنى يمكن أن تتشكل الدولة الإستبدادية، والتي بدورها تغلق المجال لكل التشكيلات الوطنية للإدلاء بالأفكار ووجهات النّظر وهذا عن طريق إستعمال القمع أو الإقصاء أو الرفض.

---

(1) فخر الدين ميهوبي، **مرجع سابق**، ص.40.

(2) كاظم شبيب، **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة**، (بيروت: دار التنوير، ط1، 2011)، ص.88.

(3) **نفس المرجع**، ص.101.

(4) فخر الدين ميهوبي، **مرجع سابق**، ص.45.

(5) كاظم شبيب، **مرجع سابق**، ص.86.

المبحث الرابع: الإقترابات النظرية لبناء الدولة الوطنية.

يقودنا الحديث عن بناء الدولة الوطنية إلى التعرض إلى أهم الإقترابات التي حاولت قدر المستطاع التقرب من ظاهرة بناء الدولة الوطنية، وهو ما تعلق الأمر بالإقتراب النّسقي وإقتراب الدولة–المجتمع وإقتراب التحديث والتبعية، نهدف من خلال هذا المبحث إعطاء توصيف للإسهامات التي قدمت من طرف الباحثين في مجال علم السياسة، ونهدف من خلال هذه الإقترابات فهم النّظام السياسي العراقي وطبيعة التفاعلات التي تحدث وتكون سببا في توجيه وظائف النّظام السياسي العراقي نحو نمط معين.

المطلب الأول: الإقتراب النّسقي وإقتراب الدولة–المجتمع.

يعتبر"**دافيد إستن**" **(David Easton)** رائد هذا الإقتراب، فقد نظر إلى الحياة السياسية على أنّها سلوك موجود في بيئة يُتفاعل معها عن طريق ما يسمى فتحة المدخلات والمخرجات، ويرتكز دافيد استن في تحليله لعالم السياسة الوطني على مفهومي النّسق والإتزان، فأمّا عبارة النّسق السياسي فهي مجرد تعبير عن تصور لحقيقة واقع سياسي معين، وبهذا المعنى فإنّ حقيقة الحياة السياسية هي عبارة عن عناصر(متغيرات) متميزة ولكنها متساندة ومتفاعلة فيما بينها[1]، إضافة إلى ذلك فإنّ النّسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداث وتأثيرات يتطلب من أعضاء النّسق الإستجابة له ويعرف دافيد إستن النّظام السياسي بأنّه مجموعة من الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الإجتماعي والنظام السياسي[2]، فالكيانات الإجتماعية وفقا لتحليل النّظم يمكن إعتبارها نظاما لأنّها تمثل مجموعة من العناصر والمتغيرات المتداخلة والتي تنزع إلى منطق الإعتماد المتبادل فيما بينها، والأقليات مفصولة بحدود تفصلها عن بيئتها وكل أقلية تسعى إلى الحفاظ على ذاتها بواسطة مجموعة من العمليات المختلفة[3].

وينطلق أنصار هذا الإقتراب من مفهوم النّظام كوحدة للتحليل، ويعيش النّظام السياسي بإعتباره شبكة من التفاعلات السياسية في بيئة مادية وغير مادية يتفاعل معها عن طريق الإعتماد المتبادل، والنّظام بهذا المعنى له تطبيقاته السياسية وغير السياسية، إلى جانب هذا نجد أنّ هناك نظام سياسي على المستوى القومي أي على مستوى الدولة ككل، وهناك نظام سياسي على المستوى المحلي، وكلا النّظامين يحتويان على العديد من النّظم

---

[1] عبد الحافظ عادل فتحي ثابت، **مرجع سابق**، ص.205.

[2] حسان بن نوى، **مرجع سابق**، ص.84.

[3] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص.131.

أو الأنساق الفرعية (برلمان، وزارة، قضاء، بيروقراطية وتنظيمات حزبية...)، وبهذا المستوى فإنّ النّظام الفرعي يحتوي على نظم فرعية أخرى تتفاعل فيما بينها، فالبرلمان يحتوي على لجان سياسية، إقتصادية وتشريعية[1].

بالإضافة إلى ذلك يمكننا الإستعانة بإقتراب الدولة–المجتمع، بحيث ينطلق أنصاره من فكرة أساسية مفادها أنّ هناك صراعا بين تنظيم الدولة الذي يسعى إلى بسط النفوذ في التراب الوطني، وبين التنظيمات الإجتماعية التي بدورها تلجأ إلى التمرد و الثورة على تنظيم الدولة إن كان هذا التنظيم لا يقوم بدوره المنوط به، وإذا أحدث تنظيم الدولة أي إختلال على المستوى المحلي والدولي ينعكس على التنظيم الإجتماعي وبدوره يؤثر على أفراد الأقلية المنطوون تحت هذا التنظيم، وبهذا المعنى يمكن لتنظيم الدولة فرض الضبط الإجتماعي الذي يقوم بتعبئة المجتمع وتجنيده من أجل مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وذلك عن طريق[2] :

1) فرض الإذعان : وتلعب القوة دورا أساسيا في إخضاع الشعب للدولة عن طريق وسائل الإكراه والقمع.
2) الحصول على الشرعية : تعد الشرعية أساس قوة الدولة، وبهذا المعنى فهي إعتراف شعبي بأي نظام إجتماعي معين والذي بدوره يقوم أيضا بعملية الضبط الإجتماعي، ممّا يحقق لتنظيم الدولة (الإذعان، المشاركة والشرعية)، وبذلك وجود الشرعية كشرط أساسي لتقوية التنظيمات الإجتماعية.

وتجد الإشارة هنا أنّ إستعمال هذين الإقترابين سيمكننا من فهم عالم السياسة الوطني عن طريق تحليل البنيات الفاعلة في العملية السياسية، إضافة إلى ذلك فسنتمكن من خلال إستعمال الإقتراب النّسقي تحديد التفاعلات وعلاقات التأثر والتأثير التي تحدث بين الأنساق المختلفة في الدولة، ويمكننا إعتبار الأقلية نسق تؤثر وتتأثر في علاقاتها مع مجتمع الأكثرية والسلطة السياسية، كما يُمَكّننا إقتراب الدولة–المجتمع من فهم العلاقات التي تحدث بين تنظيمات الدولة وتنضيمات المجتمع في إطار عملية الضبط الإجتماعي.

المطلب الثاني: إقتراب التحديث والتبعية.

لقد حدث تضارب في الآراء بين الليبراليون الجدد والماركسيون الجدد حول طرق بناء الدولة الوطنية، فذهب الليبراليون إلى إعتبار أنّ التحديث عن طريق تصدير النماذج الليبرالية هو الحل لبناء الدولة الوطنية وذهب

---

[1] حامد عبد الماجد، **مرجع سابق**، ص.55.

[2] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص. ص 218،219.

الماركسيون الجدد إلى أنّ الحل الأمثل هو إيجاد نظم وليدة البيئة ولا تنقاد بأي شكل من الأشكال إلى التبعية للغرب.

1. إقتراب التحديث :

يشتمل إقتراب التحديث على آراء وتصورات علماء الغرب لتفسير ظاهرة تخلف المجتمعات النامية،إلّا أنّ أفكارهم تمحورت أساسا حول الصياغة الغربية للمجتمعات التقليدية(النامية) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرون أنّ إستعارة النّظم الغربية وإحلالها محل النّظم المتخلفة لهو الحل الأمثل لدفع عجلة التنمية وبهذا المعنى فإنّ التحديث عملية تغيير ذات نوعية معينة، وفي إتجاه محدد يحاكي أساليب الحياة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة[1]، كما ينطلق أنصار التحديث من خلال التنمية السياسية والتركيز على دراسة القوميات ودور البيروقراطية والدين، وما يمكن لهذه العوامل أن تحققه مجتمعة في ميدان السياسة، أضف إلى ذلك ما تلعبه الإتجاهات السياسية والسلوك الفردي في عمليات بناء الدولة الوطنية[2]، وعلى هذا الأساس لابد من التفريق بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني زيادة الانتاجية وبالتالي الرفع من مستوى المعيشة أمّا التحديث فهو التأثر بمعالم الحضارة الغربية وإستجلاب الأدوات العصرية والتجهيزات الحديثة من أجل بناء الدولة الوطنية على الأسس الغربية الحديثة.

2. إقتراب التبعية :

لقد كان للماركسيين الجدد أمثال "**سمير أمين**" الفضل في إبراز هذا الإقتراب، وينطلق بدوره من فكرة محورية وهي أنّ البلدان المتخلفة موّلت قسطا من تطوير البلدان المصنعة وتعتبر "**روزا لوكسمبورغ**" **(Rosa Luxumburg)** من أوائل المهتمين بموضوع التخلف والتبعية، وعلى هذا الأساس فإن إقتراب التبعية إرتكز على الدور السلبي للعوامل الخارجية والتي شكلت حيّزا من الضغوط والتأثيرات من الدول المتقدمة على الدول المتخلفة، ومن زاوية أخرى فان النّظام الرأسمالي إستخدم آليات متعددة للسيطرة على إقتصاديات الدول المتخلفة، ومن زاوية أخرى فإنّ إقتراب التبعية حاول أن يدحض نموذج التحديث الغربي، وأسس لفكرة جديدة مفادها أنّ

---

[1] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، **التنمية الإجتماعية: المثال والواقع**،(جامعة حلوان: مركز نشر وتوزيع الكتاب المدرسي، 2011)، ص ص86،87.

[2] فخر الدين ميهوبي، **مرجع سابق**، ص.59.

التخلف في الدول النامية جاء نتيجة الإستغلال الفاحش للدول الأوربية للعالم النّامي، وبهذا المعنى فإنّ مفهوم التبعية يشير لأن يكون إقتصاد دولة نامية مرتبط بإقتصاد دولة متقدمة[1]،

وإجمالا يمكن القول أنّ إقتراب التبعية يقوم على أساس إبراز الهيمنة الخارجية المتخفية أو المكشوفة على العالم الثالث، وبإعتبار المنطقة العربية وبالتحديد العراق من بين الدول الغنية بالبترول، بدى جليا إهتمام العديد من الدول بها على غرار بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضرب إستقرارها وأمنها من خلال الإستثمار في التنوع العرقي، والتدخل في شؤون هذه الدول بدعوى حماية الأقليات وحماية حقوق الإنسان.

طلعت مصطفى السروجي وآخرون، **مرجع سابق**، ص. ص.94،95.

خلاصة الفصل الأول:

يتضح لنا من خلال الفصل الأول أنّ هناك عدة عوامل تاريخية وذاتية وموضوعية ساعدت في بروز الأقليات وجعلتها تلعب أدوارا أساسية في علاقاتها داخل الدولة الوطنية مع السلطة السياسية من جهة ومع مجتمع الأكثرية، وهذه العوامل جسدتها المخططات الإستعمارية في المنطقة العربية بالإضافة إلى تأثيرات البيئة الداخلية التي رافقت بناء الدولة الوطنية في القطر العربي، ليصبح المجتمع العربي أمام فسيفساء من الأقليات تختلف عنه في الدين أو العرق أو اللّغة، وهذا الإختلاف الذي ميز الأقليات جعلها تنزع نحو المحافظة على خصوصياتها التاريخية والذاتية والثقافية، وهذا ما جعل مجتمع الأقلية يتجه إلى بناء المجتمع التقليدي القائم على الولاء للقبيلة والعشيرة على حساب الولاء للدولة الوطنية، ومن هنا بدأت الأزمة بالظهور بين مجتمع الأقلية والسلطة السياسية الحاكمة، والتي بدورها لم تجد بدا من إستعمال القوة وتركيز السلطة السياسية وعدم السماح بالتعددية الثقافية والسياسية وهذا ما أعاق صهر هذه الأقليات في المجتمعات الوطنية.

ومثل هذه الممارسات السلبية القائمة على الإقصاء والتهميش وعدم السماح للأقليات بالمشاركة السياسية وتقلد الوظائف والمناصب السياسية في تسيير شؤون الدولة الوطنية، جعل الكثير من الأقليات ترفض مثل هذه الممارسات السلبية وتطلب الإنفصال وبناء كيان خاص بها، وكان لهذه السياسة في التعامل مع الأقليات أثرها البالغ على الدور السلبي الذي ميز فترة بناء الدولة الوطنية في القطر العربي.

الفصل الثاني

الوضع الجيو سياسي للأقلية الكردية في الدولة الوطنية العراقية

لقد تميزت الدولة العراقية منذ ثورة أوت 1958 التي قام بها ضباط أحرار في الجيش العراقي بتحولات عنيفة قادها العسكر في العهد الجمهوري، فكان إنتقال السلطة يتم من خلال الإنقلابات العسكرية الدموية، وأثّر هذا الإنتقال على القضايا المهمة التي كانت تشكل تحديا أساسيا بالنسبة للقيادة الجديدة في كل مرحلة، ومن بين هذه القضايا القضية الكردية التي ما برحت تغادر مخيلة صانع القرار في الدولة العراقية، إلاّ أنّ القضية الكردية إصطدمت بواقع مرير رسمه فقدان الشرعية في الحكم، فقد كانت الحكومات المتعاقبة على حكم العراق تواجه تحديات من أجل كسب القبول والرضى الشعبي لتحقيق الإستمرارية، فكثيرا ما كانت تلجأُ إلى صرف الرأي العام في الدولة نحو القضايا القومية والتي تشكل الدم الذي يسري في العروق لتغذية الشرعية والإستمرارية في الحكم، وبهذا المعنى فقد كان الشغل الشاغل الذي كان يراود القادة والزعماء الذين كانوا يوما ما رموزا للوحدة العربية والقومية، إلاّ أنّ مطامحهم لطالما كانت تصطدم بالواقع المحتوم والإختلاف والتنوع الذي كان يحكم مجتمعاتهم.

وأمام هذا التنوع والإختلاف المجتمعي لجأ القادة والزعماء إلى ربط مصائرهم بالوحدة القومية المزعومة على حساب الوحدة الوطنية، والقادة العراقيون ليسوا ببعيدين عن هذا الطرح فلطالما كانوا يلعبون على الوتر الحساس لقضاياهم على حساب القضايا القومية، هذا ما جعلهم يغفلون عن حقيقة مجتمعاتهم التي هي عبارة عن مزيج من الأقليات والقوميات هي بحاجة للوحدة الوطنية دون غيرهم، فغياب إستراتيجيات واضحة المعالم اتجاه قضايا الأقليات، جعل الكثير من الدول تسقط ضحية الحروب الأهلية بين أنظمتها السياسية وهذه الأقليات، وبذلك زاد دورها وتعاظم في التأثير على بناء الدولة الوطنية.

وعلى هذا الأساس سننطلق في هذا الفصل من التعريف بواقع الأقلية الكردية، وعلى نحو متصل سنتحدث في المبحث الأول عن البيئة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية التي تشاركت كلها في تكوين دور الأقلية، دون إغفال الجانب التاريخي، فدراسة البيئة تمكننا من إدراك سلوك الأقليات، وبذلك يمكن التوصل من خلال دراسة البيئة لمعرفة الدور الذي تقوم به الأقلية الكردية وهل هذا الدور يُمَكّنها من الإنصهار أو الإندماج في المجتمع العراقي أو أنّ هذه الأقلية ترفض الإندماج وتريد الإنفصال وحماية خصوصياتها الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية، وبعبارة أخرى هل خصوصيات الأقلية الكردية تتلاءم مع خصوصيات مجتمع الأكثرية في العراق فتنزع إلى الإنصهار وبناء الدولة الوطنية أو أنّ خصوصياتها لا تتلاءم مع مجتمع الأكثرية فتنزع بذلك إلى الإنفصال وعدم الرضى بالوضع القائم الذي تحتمه السلطة السياسية القائمة.

أمّا المبحث الثاني فسيكون تتبعا للأحداث والوقائع التي حدثت في الجمهوريات المتعاقبة على حكم العراق والتي أثّرت بدورها على سلوك الأقلية، ولكي نفهم هذه الأحداث والتجاذبات التي حدثت بين الأقلية الكردية والحكومات المتعاقبة على حكم العراق، لذلك نحن مطالبون بفهم المطالب الأساسية التي كانت ترفعها الأقلية، وكيف تعامل النّظام السياسي في العراق مع هذه المطالب مركزين في هذا الصدد على الإتفاقات التي كانت تحدث بين الحركة الكردية الممثل الشرعي لمطالب الأكراد، والحكومات التي تعاقبت على حكم العراق الجمهوري وسنركز أيضا على نقاط التلاقي والتقاطع بينهما، نهدف من خلال هذا كله توضيح الدور الأساسي الذي لعبته الأقلية الكردية في التأثير على الدولة الوطنية العراقية، كما نهدف أيضا إلى توضيح الإهتمام الكبير الذي أولته القيادة العراقية ممثلة في رؤسائها من أجل إيجاد الحلول الناجعة التي تؤدي إلى إنصهار الأقلية الكردية في الدولة الوطنية العراقية.

أمّا المبحث الثالث فسينصب تركيزنا على مستويين إثنين؛ هما التفاعلات والترابطات الداخلية والخارجية للأقلية الكردية، أي سنقوم في المستوى الأول بتفصيل الإعتماد المتبادل بين النّخبة السياسية الكردية والنّخبة السياسية العراقية، وسنسلط الضوء في هذا الصدد على الأحزاب السياسية الكردية وكيف كانت تنظر الى الحزب الحاكم في العراق، نهدف من خلال هذا المستوى مدى فاعلية الأحزاب السياسية الكردية في النّضال السياسي القومي ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الأساسية للقومية الكردية في العراق الجمهوري، أمّا على المستوى الثاني فمعلوم عندنا أنّ الأقلية الكردية دخلت إهتمام السياسات الخارجية للدول الكبرى لأنّ الأقلية الكردية عموما تتوزع في منطقة تتقاطع فيها مصالح الدول الكبرى، ومن جهة أخرى فإنّ الأقلية الكردية في العراق لطالما كانت تُستعمل كورقة ضغط على الحكومات المتعاقبة على حكم العراق لردعها عن إتخاذ مواقف إيجابية تخدم الطرف الفلسطيني على الطرف الإسرائيلي، ونهدف من خلال هذا المبحث التوصل إلى توضيح تأثير العامل الخارجي في توجيه سياسات وسلوكات صانعي القرار على مستوى الأقلية الكردية في العراق.

المبحث الأول: الحياة العامة للأقلية الكردية.

إنّ التواجد الكردي في المنطقة ضارب في التاريخ، ولا يستطيع أحد أن ينكر الخصوصية التاريخية للأقلية الكردية الموزعة بين العراق وإيران وتركيا وسوريا، فالأكراد وجدوا أنفسهم بدون وطن وفي بعض الأحيان بدون هوية في البلدان الذين ينتشرون فيها، هذا الأمر جعلهم لا يكفُّون عن المطالبة بحقوقهم المشروعة في تكوين كيان يجمعهم، إلاّ أنّ الأقدار جعلتهم يستوطنون أرضا غنية بالخيرات الزراعية والثروات المعدنية، وهذا ما جعل القوى الإقليمية والدولية تتنازع حول هذه الأرض.

المطلب الأول: الوضع الإجتماعي والثقافي.

إنّ دراسة الوضع الإجتماعي والثقافي للأقلية الكردية يوضح لنا كيف تلعب البيئة سواءاً الإجتماعية والثقافية دورا في التأثير على سلوكيات الأفراد والجماعات، أي أنّها تدلوا بدلوها في عملية تكوين الأقلية، فهي عامل بارز تمكن من فهم طبيعة العلاقات التي تنشأ بين التكوينات المختلفة في المجتمع.

الوضع الإجتماعي :

يعتبر الشعب الكردي من الشعوب الإيرانية ذات السلالة الهندو–أوربية[1]، والأكراد من بين الأقليات المُتوطنة في العراق، فهي بذلك متجذرة في البناء الإجتماعي[2]، ويرجع أصل الأكراد ونسبهم إلى الأصل الميدوسيتي وسلالة الكاردوخيين، وهم عبارة عن قبائل عاشت متفرقة ثم إندمجت في أمة واحدة هي الأمة الكردية[3]، أضف إلى ذلك فإنّ الأمة الكردية تكونت من أربع شعوب هي: كرمانج، كوران، لورا وكهلر، وهم من أقدم الشعوب الآرية، وعرف عن الأكراد القوة والشجاعة لذالك أطلق عليهم إسم الأكراد، ولقد استطاعوا أن يفرضوا نمط عيشهم وفكرهم ولغتهم الكردية[4].

بالإضافة إلى ذلك فإنّ الأكراد يعتبرون أنفسهم الأصل لمنطقة كردستان، ويتوزعون على كل من العراق(من 4 إلى 5 ملايين نسمة)، وإيران(من 6 إلى 8 ملايين نسمة)، وتركيا(من 12إلى 16مليون نسمة)، وسوريا(مليون

---

(1) ابراهيم ابراهيم،**إشكالية العلاقة بين الأكراد والعرب**،((د.م.ن): مركز عامودة للثقافة الكردية، 2003)، ص.13.

(2) فايز عبد الله العساف، **الأقليات وأثرها في إستقرار الدولة القومية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2009–2010)، ص.18.

(3) سمر فضلا عبد الحميد محمد، **أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم1958–1963**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الزقازيق: كلية الآداب، قسم التاريخ، 2012)، ص.41.

(4) **نفس المرجع**، ص.44.

ونصف)، وأرمينيا(بضعة آلاف نسمة)[1]، وبذلك يعتبر الأكراد من بين أكبر الأقليات التي لا تملك وطنا موحدا ومعترف به دوليا، على الرغم من تجانس شعبه وإنصهاره وأصله المشترك، فضلا عن إشتراكه في الكثير من الخصائص التي جعلت منه أمة دون وطن.

يتكون المجتمع الكردي من عشيرة الجاف وعشيرة بشدر والطلبانية،أضف إلى ذلك عشيرة البابان واليزيدية، وهذه العشائر إستطاعت أن تجند أبناءها لحياة السلب والتمرد، واللاّقت للنظر هنا هو قيام هذه العشائر على العصبية القبلية والمصاهرة بحكم العاطفة الدينية[2]. وعلى هذا الأساس يقوم البناء الإجتماعي الكردي في العراق على أساس الإنتماء للقبيلة والطاعة والإمتثال لشيخها، لذلك نجد المجتمع الكردي ينقاد الى إملاءات الزعماء دون التفكير في العواقب.

الوضع الثقافي :

تعتبر الثقافة القيمة المضافة للحضارة وهي نتيجة لسلوكيات الأمة، وبهذا المعنى فإنّ الثقافة تتغير وتتطور ولكن الأمة تبقى، فاللّغة مثلا كثيرا ما كانت مؤشرا للتبادل الثقافي ومحددا للإنتماء البشري، واللّغة الكردية جاءت لتصنع التراث الإنساني الكردي وفق الخصوصية البيئية الطبيعية وطورت هذا التراث ليعبر عن الثقافة الكردية والتي بدورها صنعت الإنتماء للأمة الكردية[3]، أمّا في الطرف الآخر نجد التراث العربي الذي جاء ليبني الأمة العربية، فحدث تصادم بين الأمتين الكردية والعربية، بالرغم من القرب الجغرافي والتقارب في العادات والتقاليد إلاّ أنّ البحث في الخصوصية التاريخية عرقل الإنصهار بين الأمتين الكردية والعربية ولعلّ الإستثمار في العامل الديني يبعث التقارب والإنصهار من جديد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللّغة الكردية هي سليلة اللّغة الإيرانية، بحيث أنّ الأصل الهندو–أوربي أنتج مجموعة من اللّغات تمثلت في اللّغة الكردية والفارسية والأفغانية والطاجيكية، ويستعمل أكراد العراق وإيران الأبجدية العربية في كتابتهم للّغة الكردية، وهذا نتيجة لدخول إقليم كردستان تحت سلطة الدولة العربية، أضف إلى ذلك فإنّ إقليم كردستان العراق تنتشر فيه أربع لهجات والتي كان لها الوقع الكبير في عدم إتفاقهم على اللّغة الموحدة

---

[1] درية عوني، **عرب وأكراد: خصام أم وئام**، (القاهرة: دار الهلال، 1993)، ص.16.

[2] أحمد تاج الدين، **الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن**، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط1،2001)، ص.53.

[3] مازن بلال، **المسألة الكردية: الوهم والحقيقة**، (بيروت: دار بيسان، ط1،1993)، ص.22.

وهي؛ اللّهجة الكارمانجية واللّهجة السورانية، واللّهجة الموكرى والتي تعتبر الأنقى والأكثر تداولا[1]. وبهذا المعنى فمن الممكن إذا فقدت الجماعة العرقية الوطن تصبح لديها حساسية وتعصب للّغة الأم، وبذلك تصبح اللّغة أداة للهوية وتلجأ الأقلية للكفاح من أجل المحافظة عليها وتعزيزها[2].

إعتنق الأكراد قبل الفتح الإسلامي الديانة الزاردشتية، ومازال إلى حد الآن منتشرا بإسم الأقلية اليزيدية فهي بذلك إمتداد للزاردشتية بعد أن أُضيف إليها الكثير من الديانات آخرها الإسلام، ودخل الإسلام عن طريق جيش المسلمين الذي توجه إلى العراق تحت راية خالد بن الوليد، فأصبح غالبية الأكراد في العراق على المذهب السنّي الشافعي[3]. وكان للأكراد في العهد الإسلامي دور بارز في حماية الثغور الإسلامية، وكان لهم عمل مشهود في الدفاع عن الخلافة والإخلاص لها[4]. ويأتي صلاح الدين الأيوبي على رأس الشخصيات البارزة التي قدمت الكثير للإسلام والمسلمين.

وبناءاً على ماسبق يبدو لنا جليا أنّ الأقلية الكردية في العراق ضاربة في التاريخ ولها جذور تمتد إلى آلاف السنين، كما ساعدت مجموعة من الظروف الإجتماعية والثقافية على تكوين الهوية الكردية، والتي بدورها أثّرت على السلوكيات التي تقوم به الجماعة الكردية في أي من الإقاليم الذي ينتشر فيه الأكراد في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: الوضع الإقتصادي والسياسي.

لقد كان الأكراد عموما والأكراد في العراق خصوصا يعيشون حياة بدائية فقد أثّر وضعهم الإجتماعي على وضعهم الإقتصادي، فإنطلقوا إلى إمتهان الحرف التقليدية وركزوا على الزراعة، ولم تشهد المنطقة أية تطور إقتصادي ملحوظ، وهذا نتيجة الذهنية التقليدية الضاربة في الوسط الكردي، كما لم تقم القيادات السياسية من الجانب الكردي أو من الجانب الحكومي بسياسات في هذا الصدد ليبقى الكرد تحت رحمة القيادة في العاصمة.

---

[1] حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط: منذ بدايتها حتى سنة 1991**، (القاهرة: مطبعة أطلس، 1992)، ص. ص.3،4.

[2] عقيل سعيد محفوض، **الأكراد واللّغة والسياسة: دراسة في البنى اللّغوية وسياسات الهوية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013)، ص.208.

[3] درية عوني، **مرجع سابق**، ص.28.

[4] فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص.32.

الوضع الإقتصادي :

يعتمد الكثير من الأكراد في العراق على الزراعة وتربية المواشي، فقد وُجد عندهم وسائل ري متقنة، وتشهد المنطقة الكردية في العراق هطولا معتبرا للأمطار، فهي بذلك منطقة زراعية بإمتياز وتنتشر فيها زراعة الشعير والتبغ وهما من المحاصيل الأساسية في كردستان العراق، إضافة إلى ذلك القطن وزراعة الحبوب، وما يميز كذلك منطقة كردستان العديد من الغابات وتعتبر خزان رئيسي للعراق بما يخص أخشاب الأشجار، إلاّ أنّ التنقيبات المتتالية على النّفط جعلها تخسر الكثير من المساحات الخضراء والغابية، ونجم عن هذا إختلال بيئي ناجم عن إستخراج النّفط، بالإضافة إلى هذه الخيرات نجد المعادن في منطقة الكروم(النّحاس والحديد والفحم البني)، أمّا الماء فتشتمل المنطقة على نهري دجلة والفرات، هذه الأمور صرفتها عن الصناعة الثقيلة ولم يقم أكراد العراق ببذل الجهد الكافي لتحقيق التنمية الصناعية، إضافة إلى أنّ الأمر كان مقصودا من طرف الحكومات المتعاقبة من أجل إبقاء المنطقة تحت السيطرة الدائمة، ومنعها من أن تكون قوة إقتصادية تهدد الأمن والإستقرار في المنطقة[1].

وينتشر في إقليم كردستان العراق الثروات المعدنية، بحيث تنتشر مناجم النحاس والذهب والفضة، كما أنّ هناك مناجم الفحم، الرصاص، القصدير والحديد الصلب، وبسبب الظروف السياسية والأمنية لم تزدهر الصناعات الثقيلة بل إنتشرت بعض الصناعات اليدوية (صناعة النّسيج[2]، وعلى هذا الأساس فإنّ هذه الثروات جعلتها منطقة تتقاطع فيها المصالح وتتصادم فيها القوى الإقليمية والدولية.

وتتوفر منطقة كردستان على مادة النّفط، ويقدر الإحتياط النّفطي على أرض الأكراد بأكثر من خمسة وأربعين مليار برميل[3]، كما يعتقد الأكراد أنّ وجود النّفط في أرضهم سيمكنهم من الإزدهار والتطور والرغد في العيش، وهذا ما جعل القيادات السياسية الكردية في العراق تلعب على الوتر الحساس للأكراد من أجل تعبئتهم نحو التفكير بالإندماج والإنصهار في الهوية الوطنية الكردية لاغير.

---

[1] Kerim Yildiz ,**The kurds in Iraq :The past,present and the future**,(London : Pluto Press ,2004) ,p.9.

[2] أحمد تاج الدين، **مرجع سابق**، ص43.

[3] محمود رزوق أحمد، **الحركة الكردية في العراق: دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918-1968**، (الأردن/ عمان: دار المعتز، ط1، 2014)،ص.32.

الوضع السياسي :

لقد بدى جليا بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الثانية، وتقسيم تركة الرجل المريض بين كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية الإهتمام بالمنطقة، وبالتالي أصبحت منطقة الشرق الأوسط تحت الإنتداب البريطاني والإحتلال الفرنسي من أجل فرض الإستقرار وملء الفراغ بعد إنهيار الدولة العثمانية[1]، وكُلّفت بريطانيا بفرض الإنتداب على كل من العراق وفلسطين، وجاءت معاهدة سيفر[*] **(sèveres)** لتعطي للأكراد دولة خاصة بهم، إلاّ أنّ المعاهدة لم تدخل في حيز التنفيذ لتأتي بعد ثلاث سنوات معاهدة لوزان[**] **(Lausanne)** التي بموجبها ألغي مشروع الدولة الكردية التي تجمع الشعب الكردي في وطن واحد[2]. وعلى هذا الأساس قامت بريطانيا بفرض الإنتداب على العراق وتنصيب الملك فيصل ملكا للعراق، وقامت بظم كردستان الجنوبي للعراق ولكن بشرط أن تقوم الأقلية الكردية بالمشاركة في الجمعية العامة مع بقاء الحكم الذاتي، ولقد شكلت هذه الحادثة منعطفا بارزا في توتر العلاقة بين الأقلية الكردية والسلطة السياسية في العراق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الوعود الكاذبة إزاء إعطاء الأكراد وطنا يجمع شتاتهم جعلتهم ينتفضون على السياسة البريطانية وعلى الحكومة العراقية، ودليل ذلك ثورة الشيخ محمود[***]وفيما بعد ثورة الملاّ مصطفى البارزاني[****]، وقد جاء هذا الأخير ليكمل ما بدأه الشيخ محمود وهو الإستقلال عن العراق وبناء الدولة

---

[1] Kerim Yildiz,**op. cit** , p.10.

[*] معاهدة سيفر التي وقعها دول الحلفاء(بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) مع الدولة العثمانية، و المتوخى منها دولة كردية مستقلة، وإحترام الحقوق الثقافية والدينية للأقليات القومية. (أنظر: محمود رزوق أحمد، **مرجع سابق**، ص90.)

[**] جاءت معاهدة لوزان سنة 1923 وإستقرت سياسة بريطانيا على العمل على إلحاق كردستان الجنوبي(ولاية الموصل) إلى العراق، أما تركيا فقد عملت كل ما بوسعها لإستجلاب ولاية الموصل إلى تركيا، ولكنها فشلت وكانت في وضع المنهزم أمام الإملاءات البريطانية. (أنظر: نفس **المرجع**، ص 93.)

[2] Maya Janik, **The Kurdistan region of Iraq : Achieving stability in a time of transition**,Summary of the Panel discussion,(Austria : Austrian institute for international affaires ,2012), p. 3.

[***] قاد الشيخ محمود البرزنجي الذي ينتمي إلى عشيرة بارزان الكثير من الثورات في شمال العراق من الفترة الممتدة بين 1918 إلى 1930 ضد القوات البريطانية، وتركزت في منطقة السليمانية إلا أن ثوراته دُحضت من طرف الحكومة البريطانية، وكان الشيخ محمود يتخذ من إيران ملاذا آمنا له إلى أن ألقي عليه القبض ووضع في المنفى بجزيرة(أندامان في الهند).

[****] يعد الملاّ مصطفى البارزاني من بين الشخصيات السياسية المؤثرة في الوسط الكردي، ولد سنة 1903، وترأس الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ تأسيسه عام 1946 حتى وفاته سنة 1979.(أنظر: عمار علي السمر، **شمال العراق1958-1975: دراسة سياسية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012)، ص.499.)

الكردية، إلاّ أنّ ثورتهما قمعت من طرف الحكومة البريطانية والعراقية وفشلت في تحقيق الهدف المنشود وهو إستقلال أكراد العراق[1].

لقد تصاعد حدّة القهر والتهميش نتيجة السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة في العراق، فضلا عن الإضطهاد القومي حيث عانى الأكراد بعد تأسيس الدولة العراقية من محاولة صهره بالقوة في القومية العربية، جعلهم بذلك يحملون السلاح في بداية العهد الملكي ولكنهم لم ينجحوا في تحقيق الغايات القومية، ممّا دفعهم إلى النّضال السياسي فقاموا بإنشاء أحزاب منظمات وتجمعات كان لها دور كبير في عملية النّضال التحرري الكردي، وقد تزامن هذا التحول مع تحولات أخرى إجتاحت مختلف الحركات الوطنية المكونة للشعب العراقي، وبذلك بدأت بوادر عهد جديد معادي للملكية مؤيد للجمهورية، وفي هذا السياق دعى الحزب الديمقراطي الكردستاني[*]إلى إنشاء جمهورية ديمقراطية شعبية في العراق، وتمتع الشعب الكردي بالحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية، وبعبارة أخرى بدأ الأكراد سياسة المهادنة والمشاركة في الحكم[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن فترة حكم الملك فيصل إبن الملك غازي عرفت إنفتاحا في الحياة السياسية، بحيث كانت جميع الأحزاب السياسية اليمينية واليسارية ممثّلة في البرلمان، وبذلك فكثيرا ما كانت قرارات الملك تعطل من طرف نواب المعارضة، كما إنتشرت العديد من الصحف والتي كانت منابرا للتعبير الحر كجريدة البلاد والأهالي والأخبار والإستقلال[3].

ونخلص من هذا أنّ الفترة التي سبقت فترة قيام الجمهورية كانت هناك فكرة متأصلة لدى الأقلية الكردية وهي عدم الرضى بالمراوغات والمناورات التي كانت تحدث من طرف الحكومة البريطانية والحكومة العراقية ممثلة في

---

[1] أركان حمه أمين رئيس الزرداوي، **نشأة وعلاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحكومات والأحزاب السياسية للمدة من 1946 لغاية 2003**, أطروحة دكتوراه (غيرمنشورة)، (جامعة سانت كليمنتس: قسم العلوم السياسية،2012)، ص.21.

[*] تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني سنة 1946 على يد حمزه عبد الله بالتنسيق مع الملاّ مصطفى البارزاني الذي كان بإيران.

[2] **نفس المرجع**، ص.22.

[3] كمال ديب، **موجز تاريخ العراق: من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**،(لبنان : دار الفارابي، ط1، 2013)، ص.62.

الملوك[*]الذين تعاقبوا على العراق[1]، إلاّ أنّ اللاّفت للنظر في هذه المرحلة هو قيام شيوخ العشائر الكردية بالثورة ضد النّظام الملكي القائم، والذي بدوره لم يطبق الشروط التي تمخضت عن معاهدة الإستقلال[*] سنة (1930) بخصوص الحكم الذاتي وإشراك الأقلية الكردية في العمل السياسي، إلاّ أنّ هذه الثورات قُمعت من طرف الجيش ا أسسه الملك فيصل الأول، ومن هذا المنطلق تكّون لدى الأقلية الكردية الشعور بالقهر والأسى ممّا أطلق العنان لأسلوب آخر من المطالبة بالحقوق المشروعة للأقلية الكردية وهو النّضال السياسي عن طريق تكوين منظمات وأحزاب سياسية، وهذا الأسلوب سيكون له كلمة الفصل في الحراك السياسي.

المبحث الثاني: تطور الحراك السياسي للأقلية الكردية في العراق.

لقد بدى جليا أنّ فترة النّظام الملكي عرفت تبعية مطلقة لبريطانيا، فكانت هذه الأخيرة هي الوصية على العراق، وكانت كل القرارات التي تقوم الحكومة الملكية هي مستقاة من الحكومة البريطانية وتنصب أساسا في خدمة بريطانيا، ويمكن الإشارة هنا إلى إستغلال شركات النّفط البريطانية للبترول العراقي[2]، هذا الأمر جعل الجبهة الداخلية ممثّلة في الكتلة الوطنية الكردية، وأحزاب سياسية وطنية، وحركة من الضباط الأحرار يقومون بتفجير ثورة (14 جويلية 1958) والتي كانت إيذانا بسقوط الملكية وقيام الجمهورية في العراق، إلاّ أنّ هذا التحول جاء نتيجة إنقلاب عسكري قامت به حركة الضباط الأحرار وشارك في العملية ضباط أكراد، راح

---

[*] بعد سقوط الدولة العثمانية في العراق، قامت بريطانيا بتثبيت الحكم الملكي فيها، بحيث و صل الأمير فيصل ملك سوريا إلى البصرة سنة1921 فنودي ملكا على العراق، ليحكم 12سنة، ثمّ توفي ليخلفه إبنه غازي ودام حكمه 6 سنوات على العراق، وتوفي عن طريق حادث سيارة سنة1939،وترك الحكم لإبنه فيصل، وبه إنتهى الحكم الملكي الهاشمي في العراق سنة 1959.(أنظر: **المرجع السابق**، عبد الله العساف، ص.14.).

[1] ديب،(موجز...)، مرجع سابق، ص.62.

[*] في سنة 1930 تم التوقيع على معاهدة الإستقلال بين التحالف الأنجلو عراقي تهدف هذه المعاهدة إلى إنهاء الإنتداب البريطاني وتنظيم العلاقات العراقية البريطانية في المستقبل ومن بين أهم ما خلصت إليه المعاهدة هو تمتع الرعايا العراقيون الذين ينتمون إلى أقليات عرقية أو دينية بنفس المعاملة و الأمان لسائر الرعايا العراقيين، أضف إلى ذلك توقيع الدولة العراقية على تداول اللغة الكردية في الأقضية الكردية.(أنظر: ديب،(موجز...)، **نفس المرجع**، ص.45.)

[2] ديب،(موجز...)، **نفس المرجع**، ص.63.

ضحيته الأمير فيصل إبن الأمير غازي، وخاله عبد الإلاه بن علي[*] ورئيس الحكومة نور السعيد[**] وتمت تصفية الحكم الهاشمي في بغداد[1].

ولغرض التعرف على ما جاءت به الفترة الجديدة من حراك سياسي للأكراد لا بد أن نعرف الأحداث والتطورات التي جاءت بها كل مرحلة من مراحل الحكم الجمهوري بدءا بمرحلة الرئيس عبد الكريم قاسم[*] وإنتهاءاً بمرحلة الرئيس صدام حسين[**]، ونهدف من خلال هذا المبحث إبراز الدور الهام والمتنامي للأقلية الكردية على الساحة السياسية في العراق، كما سنبين من خلال إستعراض الوقائع التأثير والضغط التي تقوم به الأقلية الكردية في العراق.

المطلب الأول: فترة الرئيس عبد الكريم قاسم.

سنقوم في هذا المطلب بعرض أهم ما جاءت به الفترة الأولى من الحكم الجمهوري في العراق، وسنسلط الضوء على الحراك السياسي الذي قامت به الأقلية الكردية في العراق مكونة بذلك المدخلات أو المطالب التي

(*) أمير هاشمي وسياسي وصي العرش العراقي بعد مقتل الملك غازي بن فيصل الأول سنة 1939، وبقي وصيا على العرش حتى بلوغ فيصل الثاني سن الرشد في عام 1953، قتل مع أركان النّظام الملكي في العراق صبيحة 14 أوت 1958.(أنظر: **الموسوعة السياسية والعسكرية**، الجزء الثاني، فراس البيطار، (عمان /الأردن: دار أسامة، ط1،2013)، ص.776.)

(**) عسكري وسياسي عراقي ولد ببغداد سنة 1918، يعود نسبه إلى عائلة كردية، عرف عنه أنّ سياسته كانت موالية لبريطانيا، وكان بمثابة المهندس السياسي للنّظام الملكي في العراق، توفي أثناء إنقلاب 14 أوت 1958.(أنظر: **الموسوعة السياسية والعسكرية**، الجزء الثالث، فراس البيطار، ص1038، 1039.)

[1] ديب،(موجز ...)، **مرجع سابق**، ص.83.

(*) عسكري وسياسي عراقي ولد سنة 1914 في بغداد، والتحق بالأكاديمية العسكرية في 1932، وبكلية الأركان سنة 1940، تعاون مع مجموعة من الضباط الأحرار من القوات المسلحة العراقية في تفجير ثورة 1958، وتسلم الحكم في العراق كأول رئيس للعراق الجمهوري، لبث في الحكم 5 سنوات إلى أن أُنهِي حكمه سنة 8 فيفري 1963.(أنظر: **موسوعة القادة السياسيين:عرب وأجانب**، عبد الفتاح أبو عيشة،(الأردن/عمان: دار أسامة، 2005.)

(**) رئيس جمهورية العراق من 1979 إلى 2003، انظم إلى حزب البعث العربي الإشتراكي عام 1956، شارك في إنقلاب على الرئيس عبد الكريم قاسم سنة 1959 وظل ملاحقا من طرف المخابرات العراقية ليدخل سنة 1968 بعد الإنقلاب النّاجح للبعث وشغل منصب نائب رئيس أحمد البكر من 1968 إلى 1979 ، كما تولى العديد من المناصب الحساسة في الدولة العراقية في هذه الفترة.(أنظر: **نفس المرجع**، ص.176.)

تقدمها الأقلية، كما سنتعرف من خلال هذا المطلب تعامل حكومة عبد الكريم قاسم مع أهم المخرجات أو القرارات التي قدمتها الحكومة كحلول لمطالب الأكراد القومية.

قام عبد الكريم قاسم بقيادة إنقلاب عسكري ناجح، قضى من خلاله على كل رموز النظام الملكي، بحيث قام الإنقلابيون بتصفيات جسدية، أطاحوا من خلالها على الملكية[1]، ومع الإعلان الرسمي لقيام الجمهورية قام الرئيس عبد الكريم قاسم بإستدعاء الملاّ مصطفى البارزاني الذي كان لاجئا في موسكو عقب إنهيار الجمهورية الكردية في إيران من أجل المشاركة في بناء الجمهورية أي جمهورية الكرد والعرب والقوميات الأخرى[2]، إضافة إلى ذلك فإنّ البارزاني والذي يعتبر رمزا للأكراد أبدى تأييده لقيام الجمهورية وللحكم الجديد بعد أن نص الدستور الجديد على الحقوق القومية للشعب الكردي، بحيث نصت مادته الثالثة على أنّ العرب والاكراد شركاء في الوطن وأنّ الدستور العراقي الجديد يضمن حقوق الأقلية الكردية في إطار وحدة العراق[3].وعلى هذا الأساس فإنّ الدستور كان مبشرا لميلاد الإنصهار الإجتماعي في إطار الدولة الوطنية العراقية، إلاّ أنّ هناك أشياء حالت دون التطبيق الفعلي لما جاء به الدستور.

لم تكن القوى الوطنية والقومية تعلم شيئا عما سيؤول إليه حكم عبد الكريم قاسم، فبعد يومين من الإنقلاب قام الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر بزيارة إلى موسكو ثم بعد ذلك توجه نحو بغداد من أجل التفاهم مع الرئيس الجديد حول القضايا التي تخص القومية العربية وبحث الوضع الإقليمي والدولي وكذالك بعث الوحدة العربية بين مصر وسوريا والعراق، إلّا أنّ الزيارة قابلها الطرف العراقي بالرفض ومُنع الرئيس جمال عبد الناصر زيارة العراق، كان هذا الحدث إيذانا ببدء الفوضى وإنقسام الإنقلابيين بين مؤيد ومعارض لسياسة الرئيس عبد الكريم قاسم، فكسب تأييد نسبي من طرف بريطانيا والتي كانت تواجه أي مشروع للوحدة العربية والأكراد البارزانيين والشيوعيين، وكسب معارضة البعثيين والناصريين داخل العراق، ولم يشفع لعبد الكريم قاسم تعيين بعثيين في حكومته[4].

---

[1] ديب،(موجز...)، **مرجع سابق**، ص.62.

[2] كاظم حبيب، **لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق**، (العراق/أربيل: دار آراس، ط2، 2005)، ص.282.

[3] فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص.93.

[4] ديب،(موجز...)، **مرجع سابق**، ص.66.

وعلى هذا الأساس فإنّ سياسة الدولة في عهد الرئيس عبد الكريم قاسم تغيرت عن السياسة السابقة في العهد الملكي، فبروز العداء من طرف البعثيين والقوميين جعل الأكراد يندرجون ضمن الإهتمامات الأولية للنظام الجمهوري الجديد، وقامت الحكومة الجديدة بالإعتماد عليهم في الثورات التي قام بها التركمان لكسب دعمهم وذلك عن طريق منحهم وظائف ومناصب عليا في الدولة، ومن بين هذه المناصب الأكثر أهمية هي لخالد النقشبندي وإعطاؤه عضوية في مجلس السيادة، ولا ريب أنّ مثل هذه الوظيفة جعلت الكرد والعرب في إطار متساوي من ناحية تقسيم الوظائف، ومن جهة أخرى فقد أصبح الأكراد يشغلون مناصب وزارية وهي وزارة المواصلات (حسن طالباني) ووزارة الأشغال والإسكان(عوني يوسف)، أضف إلى ذلك (علي حيدر) في السلك الخارجي والدبلوماسي، كما بدأ الأكراد يتولون مناصب رفيعة في مجالات التعليم والدين، وكان الكرد ممثلين في ثلاث مؤسسات قوية هي؛ المقاومة الشعبية ومحكمة الشعب وهيئة الإدعاء[1]

بالإضافة إلى ذلك قام الملاّ مصطفى البارزاني بالتوجه إلى وزارة الداخلية من أجل طلب إعتماد الحزب الديمقراطي الكردستاني سنة 1960، وبعد تعديل فقرات في برنامجه السياسي التي كانت تحمل أفكارا لينينية حول حق تقرير المصير واعتمد الحزب في نفس السنة وبدأ ينشط في إطارالدعوة القومية بين المواطنين الكرد وتعزيز الوحدة الوطنية بين الكرد والعرب[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ العلاقة الجيدة بين الأكراد وحكومة الرئيس عبد الكريم قاسم لم تدم طويلا، إذ أصبح واضحا أنّ الضباط الأحرار لن يوافقوا على مطالب الكرد المشروعة أي لن يقبلوا بالحكم الذاتي للمنطقة الكردية ولن يتسامحوا مع أي طرف يشق عصا الطاعة[3]، ففي (1961) تقدم الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني بطلب تعديل تشريعي على المادة الثانية من الدستور التي إعتبرت العراق جزء من الأمة العربية وهذا معناه ضرب للقومية الكردية[4]، وهذا إعتراف صارخ بعدم الإعتراف بالقضية الكردية، وهذا الأمر أشعل لهيب التمرد في (سبتمبر 1961) وقمع الرئيس عبد الكريم قاسم الثورة بضرب مناطق البارزانيين

---

[1] وديع جويده، **الحركة القومية الكردية: نشأتها وتطورها**، (بيروت: دار الفارابي، ط1، 2013)، ص. ص659،660.

[2] أركان حمه أمين رشيد الزرداوي، **مرجع سابق**، ص.74.

[3] Kerim Yeldiz, **op. cit**, p16

[4] كاظم حبيب، **مرجع سابق**، ص.290.

وذلك عن طريق شن حركات سياسية بعد أن كسب ود القوميين في العراق وقوى كردية مناهضة للحزب الديمقراطي الكردستاني وللبارزانيين في العراق[1].

وفي هذه الظروف المشحونة بالفوضى كان حزب البعث يقوم بالتخطيط سرا من أجل الإطاحة بحكم الرئيس عبد الكريم قاسم، وكان لهم ما خططوا له إذ تمكنوا من إسقاطه ومن ثم إعدامه في (8 فيفري 1963).[2]

وبناءا على هذا فإنّ المرحلة الأولى من فترة حكم الرئيس عبد الكريم قاسم إتسمت بإنصهار الأقلية الكردية وخاصة عشيرة البارزانيين، والتي بدورها قامت بإسدال خدمات كبيرة في حكومة الجمهورية الجديدة، وإعترف عبد الكريم قاسم بالحقوق القومية الكردية، إضافة إلى ذلك قيامه بإصلاحات شملت إقليم كردستان، وأكسبه هذا قبولا في الأوساط الكردية، وهذا ماجعل المرحلة الأولى تتسم بالمهادنة مع المكون الكردي، أما المرحلة الثانية بعد (1961)، فإنقلبت الأمور من الأحسن إلى الأسوء، وبذلك شعر الأكراد بانتكاسة نتيجة للوعود التي لم تتحقق على أرض الواقع، والتي قدمت إليهم من طرف الجمهورية الجديدة.

المطلب الثاني: فترة الرئيسين الشقيقين عبد السلام وعبد الرحمان عارف.

سنقوم في هذا المطلب بتسليط الضوء على المرحلة الثانية من الحكم الجمهوري، والتي آل فيها الحكم للشقيقين عبد السلام عارف[*] ثمّ من بعده عبد الرحمان عارف، نهدف من خلال هذا المطلب توضيح المسار أو المنحى الذي سارت فيه القضية الكردية في هذه الفترة.

لقد دخلت الحركة الكردية في العراق مرحلة جديدة مع الرئيس عبد السلام عارف الذي جاء إلى الحكم عن طريق إنقلاب عسكري على زميله في الإنقلاب الأول عبد الكريم قاسم، وساعد عبد السلام عارف قادة بعثيون هم علي صالح السعدي وصالح مهدي عماش ومنذر توفيق الونداوي[3]، وبذلك تشكلت أول حكومة بعثية في العراق من خلال تأسيس مجلس مصغر للثورة ظمّ قادة بعثيين ووضع عبد السلام عارف كواجهة للبعثيين، ولم

---

[1] نفس المرجع، ص.295.

[2] فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص.20.

[*] عسكري وسياسي عراقي ولد سنة 1921، أخذ تكوينه العسكري في الأكاديمية العسكرية العراقية من 1938 إلى 1941، عيّن بعد نجاح الثورة سنة 1958 نائبا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية، وناصر التيار الوحدوي بقيادة البعث في إنقلاب 1963، وأصبح رئيسا للعراق بعد أن أزاح حزب البعث من السلطة، توفي في حادث تحطم طائرة سنة 1966.(أنظر: **موسوعة القادة السياسيين: عرب وأجانب**، عبد الفتاح أبو عيشة، ص.194.)

[3] محمود رزوق أحمد، **مرجع سابق**، ص.196.

يكن من حزب البعث، إلا أنّه إنقلب عليهم في(18 نوفمبر 1963)، وأُسقط بذلك حكومة المجلس[1]. وذلك بعد حدوث إنقسام وصراع داخل حزب البعث بين القيادة القطرية والقيادة القومية، وقرار القيادة القومية بحكم العراق لمدة ثلاث أشهر، وكانت هذه القيادة تحتوي على مناظلين غير عراقيين، هذا ما جعل إنقلاب عبد السلام عارف ينجح على القيادة القومية البعثية التي حكمت البلاد.

إستقر الأمر إلى عبد السلام عارف، وقام بالإتفاق مع البارزاني على وقف إطلاق النار، وقامت الحكومة الجديدة تحت قيادة طاهر يحيى بإنفاق (10 ملايين دينار) للتعمير في منطقة كردستان العراق وإعادة الحياة وتدعيم الإدارة المحلية فيها وقد قامت الحكومة الجديدة بوضع حلول تنصب أساسا في خدمة الوحدة الوطنية من أجل مواجهة أي حركات عنصرية أو إنفصالية في المنطقة[2]، وعلى إثر هذه الإصلاحات التي قامت بها حكومة عبد السلام عارف بدأت مفاوضات مع الطرف الكردي بقيادة الملا مصطفى البارزاني من أجل الإعتراف بالحقوق القومية لأكراد العراق، إلاّ أنّ الحكومة العراقية رفضت الحكم الذاتي للعراق، والبارزاني أيضا رفض حل قوات البشمركة التي كانت تشكل ورقة ضغط على الحكومة العراقية، وبالرغم من عدم الثقة التي أبداها الطرفان، إلاّ أنّهما قبلا بالهدنة لأن الطرف الكردي كان بحاجة إلى فترة لإعادة تجهيز قوات البشمركة[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإتفاق الذي جرى بين عبد السلام عارف والبارزاني لم يكن هدفه تحقيق الوحدة الوطنية ونشر الأمن والإستقرار في العراق، ولكن فقط من أجل ترتيب الطرفين لأوضاعهما لجولة ثانية، فقد كان البارزاني يقوم بتصفية معارضيه داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني[4]، أمّا عبد السلام عارف فقد كان يقوم بكسب الشرعية لحكمه عن طريق حل القضايا العالقة كقضية الكويت.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ الوضع في هذه المرحلة لم يدم طويلا فسرعان ما إتجهت المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب تشبث كل طرف بمطالبه، وأفضى هذا إلى إستمرار القتال بين الطرفين من خلال قيام الجيش العراقي بحملة عسكرية يتم من خلالها القضاء على الحركة الكردية، إلاّ أنّ الأكراد إنسحبوا إلى الجبال وإتخذوها

---

(1) فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص.20.

(2) عمار علي السمر، **مرجع سابق**، ص.288.

(3) نفس المرجع، ص.305.

(4) فاضل البراك، **مصطفى البارزاني: الأسطورة والحقيقة**، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1989)، ص.183.

كملاذ آمن لتصعب المهمة بذلك على الجيش العراقي، فبقيت الأوضاع على حالها بين كر وفر بين الطرفين إلى أن توفي الرئيس عبد السلام عارف إثر حادث طائرة سنة(1966) ، ليخلفه شقيقه عبد الرحمان عارف*[1].

بعد وفاة الرئيس عبد السلام عارف إستقر الأمر لأخيه عبد الرحمان عارف الذي إتسمت مرحلته بالهدوء، ومحاولة الوصول إلى حلول ترضي الطرف الكردي ممثلا في الحركة البارزانية، فقد جرى الإتصال بالملا مصطفى البارزاني من طرف رئيس الحكومة العراقية آنذاك عبد الرحمان البزاز الذي أبدى إستعدادا منقطع النّضير من أجل الوصول إلى حل يرضي الطرفين وبذلك تحقيق المطالب القومية الكردية في إطار الوحدة الوطنية، وقد إستجاب البارزاني وأرسل وفدا مفاوضا يترأسه حبيب محمد كريم، وإستجابة البارزاني للحكومة العراقية كان هدفها إضعاف غريمه جلال الطالباني، وقد كان له ما خطط إذ قام الجيش العراقي بتصفية جماعة الطالباني، وأسفرت المفاوضات بين الطرف العراقي والكردي بإقرار الحقوق القومية الكردية، وإصدار العفو الشامل عن المدنيين والعسكريين المشاركين في التمرد ضد الحكومة، كما أفضت المفاوضات إلى إقرار مشاركة الأفراد في الحياة السياسية وإقرار اللّغة الكردية في المناطق التي تحتوي على الأغلبية الكردية[2].

وعلى هذا الأساس فإنّ حكومة عبد الرحمان البزاز لم يكتب لها الإستمرارية لأنّها كانت تنادي بحكومة مدنية وكانت آراؤه لا تخدم دعاة الوحدة العربية، لذلك تحرك العسكر لإطاحة وزارته ليخلفه ناجي طالب الذي كانت أفكاره تخدم أنصار الوحدة العربية، إلاّ أنّ هذا الأخير لم يستطع خدمة الوحدويين بسب إندلاع الخلاف بين سوريا وشركة نفط عراقية[*]، وبذلك فقد بدى ناجي طالب في هذا الخلاف منحازا للطرف السوري، ممّا جعل انصاره بالأمس يطالبون بإسقاطه. ليخلفه بذلك ثالث رئيس للوزراء وهو طاهر يحيى والذي لم يجد الأرض الخصبة التي تمكنه من تطبيق مشروعه إلى جانب تكالب المعارضة عليه ممثلة في الأكراد والأحزاب

(*) الرئيس الثالث للجمهورية العراقية عسكري وسياسي، أختير رئيسا بعد وفاة شقيقه عبد السلام. (أنظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

(1) فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص.98.

(2) عمار علي السمر، **مرجع سابق**، ص. ص.316-318.

(*) قد كان الخلاف بين الحكومة السورية وشركة نفط عراقية بشأن زيادة رسوم المصب و الترانزيت التي إتفق عليها الطرفان منذ سنة 1955، ولكن الخلاف حُلّ بعد ثلاثة أشهر وأسفر عن زيادة الرسوم من طرف الشركة النفطية العراقية تربو على 50% من المبالغ التي كانت تدفع للحكومة السورية، وكان هذا الإتفاق إيجابي لحرص الحكومة العراقية على الوحدة مع سوريا و الخوف من تدهور العلاقات بين الطرفين لأنه يضر بالحكومة القائمة لأنّها تبنت أفكارا وحدوية.

الوطنية[1]، وبالرغم من أنّ هذه الحكومة الجديدة إتفقت مبدئيا مع الأكراد وخصوصا مع الملاّ مصطفى البارزاني غلى تعيين وزيرين كرديين في الحكومة الجديدة، إلّا أنّ هذا الأمر فُسِّر من طرف معارضيه على أنّه إيذان مسبق من أجل منح الأكراد الحكم الذاتي، وقبل صدور التعديل الوزاري أُطيح بحكم الرئيس عبد الرحمان عارف إثر إنقلاب أبيض من طرف كتلة النايف– داوود[*] وحزب البعث العراقي في(18 جويلية 1968)، وترأس الإنقلاب الزعيم أحمد حسن البكر[**][2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحركة الكردية لم تتمكن حتى سنة (1968) من تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في الحكم الذاتي للأكراد[3]، كما أنّ الطرفان قادا مفاوضات كان الهدف الرئيسي منها هو كسب الوقت لإعادة ترتيب الأوراق من أجل إستئناف القتال، لذالك فإنّ الطرفان لم يبديا إستعدادا لإنهاء القضية بما يرضيهما بل كان كل طرف يخدم مصالحه على حساب مصالح الآخر، ولهذا السبب بقي حل القضية الكردية يلوح في الأفق، وبقيت المسألة بين عدم إستجابة فعلية من طرف الحكومة وبين تعنت البارزاني من جانب الطرف الكردي، ومن جهة أخرى فإن الأطراف الخارجية حالت دون التوصل إلى السلام المنشود بين القوميتين.

المطلب الثالث: فترة الرئيس أحمد حسن البكر وصدام حسين.

سنقوم في هذا المطلب بالتركيز على أهم مرحلة في تاريخ الأقلية الكردية، فقد كانت هذه الفترة كما يلقبها الكثير من الباحثين بالفترة الدموية في مسيرة الشعب الكردي، فقد ضيعت الأقلية إتفاقا ذهبيا مع الحكومة جعلها تتخبط في أزمات متتالية أنهكت الطرفين المتصارعين، ونتوسم من خلال هذا المطلب التوصل إلى أهم المشاكل التي ميزت المرحلة، وجعلت الحلم الكردي يصطدم بدوي المدافع والأسلحة.

---

[1] مجيد خدوري، **العراق الجمهوري**، (إيران: دار إنتشارات الشريف الرضي، ط1،1997)، ص.376.

[*] كان الجيش هو المفتاح الوحيد للتغيير في هذه المرحلة لذلك قام حزب البعث بالإتفاق مع الضابطين عبد الرحمان الداوود(رئيس الحرس الجمهوري) وعبد الرزاق النايف رئيس الأستخبارات العسكرية لإسقاط نظام عبد الرحمان عارف.(أنظر: فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص.22.)، (وأنظر أيضا عمار علي السمر، **مرجع سابق**، ص.342.)

[**] رابع رئيس للجمهورية العراقية ولد سنة 1914 وتوفي سنة 1982، انظم إلى حركة الضباط الأحرار التي أطاحت بالملكية سنة 1958، فضلا عن ذلك فقد كان عضوا بالرزا في حزب البعث العراقي. (أنظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).

[2] عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص.387.

[3] خيرة ويفي، **مرجع سابق**، ص.114.

لقد تمكن حزب البعث وكتلة النايف–الداوود من الإستيلاء على السلطة وإبعاد عبد الرحمان عارف مستغلا بذلك تردي الأوضاع في ظل حكمه، إلا أنّ البعث قام بحركة تصحيحية بعد 13 يوما على مرور الإنقلاب، وذلك عن طريق الإستيلاء على السلطة ودفع كتلة النايف–الداوود إلى الهاوية، وطرد حزب البعث كل من ساعده في الوصول إلى السلطة، وبعد عام قام الملا مصطفى البارزاني بتصعيد الوضع عن طريق شن هجمات على آبار النّفط في كركوك، وأضرت هذه العملية بالإنتاج النّفطي، وإستعمل فيه أسلحة ثقيلة زودته بها إيران وإسرائيل[1]، ولهذا السبب بدأت إتصالات غير رسمية بين السلطة الجديدة والحركة الكردية، وسعى الإتحاد الروسي فيها عن طريق رئيس الوزراء "يفغيني بريماكوف"(Ievgueni Primakov)، واعترفت الحكومة تمهيدا للإتفاق بالحكم الذاتي إضافة للإستعداد السياسي للمفاوضات مع الطرف الكردي، وبعد عقد مفاوضات مكثفة توصل الطرفان إلى حل النزاع بموجب (إتفاقية مارس1970)[2]، والتي أفضت إلى الإعتراف بالحقوق القومية لأكراد العراق، بالإضافة إلى ذلك فقد قدمت الحكومة الجديدة ضمانات للطرف الكردي للمشاركة في الحكومة العراقية وجعل اللّغة الكردية متداولة في الأوساط التي يكثر فيها العنصر الكردي أمّا قضية كركوك المتنازع عليها بين القوميتين فقد بقيت إلى إشعار آخر[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ السنوات الأولى لحكم الرئيس أحمد حسن البكر إتسمت بالمهادنة ووقف إطلاق النار بين الحكومة والحركة الكردية، كما شهدت المناطق الكردية تحسنا في الأوضاع الإقتصادية والسياسية وإنتشار الأمن والإستقرار السياسي، إلّا أنّ التوتر عاد من جديد نتيجة عدم التطبيق الفعلي لمشروع الحكم الذاتي سنة (1974)، إضافة إلى عدم التوصل إلى حل حول منطقة كركوك الغنية بآبار النّفط، ولم تسمح الحكومة بالإعتراف بها على أنّها منطقة كردية، وإعترفت فقط بأربيل ودهوك والسليمانية، كما أنّ الخلاف الآخر تركز حول صلاحيات مؤسسات الحكم الذاتي، إذ أنّ الطرف الكردي كان يريد التمتع بكامل صلاحياته السياسية والإجتماعية والأمنية والإقتصادية إلى جانب منح الأكراد مسؤوليات هامة في الحكومة العراقية[4].

عُرفت فترة حكم البعث على أنّها فترة دموية فقد كان النّظام السياسي يقوم بتصفية العدو والصديق، فقد كان نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين يُحكم قبضته على المخابرات والجيش وشن حملة تصفيات لكل من

---

[1] عمار علي السمر، **مرجع سابق**، ص.358.

[2] محمد إحسان، **كردستان ودوامة الحرب**، (لندن: دار الحكمة، ط1، 2000)، ص.63.

[3] فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص.103.

[4] خيرة ويفي، **مرجع سابق**، ص.116.

يشك في خيانته للوطن، وكل من تُسول له نفسه قلب النّظام أو نشر الفوضى في البلاد، إذن في هذه المرحلة بدأ النّظام السياسي في هذه الفترة يصنع الإستبداد ويتجه نحو القضايا القومية لكسب الرضى الجماهيري، إلاّ أنّ منطق القوة لم يبارح مخيلة صانعي القرار في هذه الفترة.

رفض البارزاني قانون الحكم الذاتي بسبب عدم إستكمال الشروط المتنازع عليها وخاصة ما تعلق الأمر بمنطقة كركوك الغنية بالنّفط، وأدى رفضه إلى دخوله في معركة مع النّظام السياسي العراقي بعد أن قام بتجييش الأكراد من أجل حمل السلاح ضد الحكومة، وما زاده إسرارا هي الولايات المتحدة الأمريكية التي وعدته بإمداده بالسلاح عن طريق إيران، سميت هذه العملية بالإنتفاضة التاريخية، إذ إلتحق بهم الإداريون والعسكريون والأساتذة والطلاب الجامعيون كما قاتل مع البارزاني أكراد من المناطق المجاورة، ليشكل البارزاني الجيش الثوري الكردستاني[1]، وعلى إثر هذا الإستعداد دخلت العراق في حرب إستنزاف كان الرابح فيها القوى الخارجية والتي كان هدفها صرف القيادة العراقية عن القضية الفلسطينية، أمّا الخاسر الأكبر فهو الشعب العراقي الذي كان هدفه تحقيق التلاحم بين القوميتين والإتجاه نحو بناء المؤسسات التي تحقق له العدل والمساواة والأمن والإستقرار، لا المؤسسات التي تزجه في الحروب الطاحنة التي تؤدي إلى التناحر والقتل في أوساط القومية العربية والكردية.

دامت حرب الإستنزاف عاما كاملا أسفرت عن قتل الآلاف من الجنود والآلاف من المدنيين إلى جانب الكثير من الجرحى واللاجئين الأكراد، وسجلت المرحلة إنهيار البنى التحتية للدولة وتدمير المنشآت الصناعية، وبعبارة أخرى دمرت البلاد تدميرا أمام صمت دولي وعربي، ومن جهة أخرى عرف الحزب الديمقراطي الكردستاني تراجعا ملحوظا في شعبيته، وهذا ما أدى إلى بروز أحزاب أخرى كردية وتنظيمات سياسية، إلاّ أنّ العديد من الأحزاب الجديدة البارزة كان مواليا للحكومة ومن أبرزها حزب الإتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني[*] الذي إنشق في (1962) عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأصبح الطالباني العدو اللّدود لمصطفى البارزاني ومن بعده إبنه مسعود البارزاني[**].

---

[1] عمار علي السمر، **مرجع سابق**، ص.399.

[*] قيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني حتى إنشقاقه عنه، وأسس سنة 1975 حزب الإتحاد الوطني الكردستاني. (أنظر: **نفس المرجع**، ص.499.)

[**] إبن الملا مصطفى البارزاني ورئيس جهاز الإستخبارات الكردية (الباراستن)، وتزعم الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد وفاة والده الملا مصطفى.(أنظر: **نفس المكان.**)

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الرئيس أحمد حسن البكر إبتداءاً من (1974) بدأ يفقد سلطته كرئيس فقد كان نائبه في تلك الفترة صدام حسين يقوم بكافة المهام الرئيسية في الدولة العراقية، فبدأ بالجيش فقام بتصفية المناوئين للبعث وأبقى على المخلصين له الذين يمتثلون لقيادته، فأصبح في مركز قوة يتحكم في كل المؤسسات، إلى جانب ذلك فقد إعتمد على العشائر المناوئة لعشيرة البارزانيين في حربه ضد الأكراد، وقام صدام حسين في هذه الفترة بتقويض الدور المتنامي للأحزاب الشيوعية من خلال غلق وحل مراكز الحزب، كما تعرض التيار الشيوعي لحملات إبادة من طرف البعث، فقد أبقى صدام حسين على المخلصين منهم لحزب البعث خالقا بذلك جبهة وطنية كانت وظائفها تنصب أساسا في تمجيد حزب البعث، ومن جهة أخرى فقد أصبح البعث الراعي الرسمي للجمهورية والوريث الشرعي للسلطة فقد كان أيضا يحارب أي معارضة تطفو إلى السطح، أضف إلى ذلك فإنّ الأحزاب السياسية الكردية معنية بالأمر كذلك، فقد حدث إنشقاق في الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة عزيز عقراوي وسمّى حزبه الحزب الكردي الديمقراطي، وهذا الحزب شارك في المجلس التشريعي لسنة (1974) ضاربا بذلك كل التوقعات وأخلط الأوراق لحزب الملّا مصطفى البارزاني، أضف إلى ذلك الحزب الثوري الكردي الذي إنضم أيضا للجبهة الوطنية العراقية[1].

بالإضافة إلى أنّ هناك أحزابا كردية على غرار الحزب الكردي الديمقراطي والحزب الثوري الكردي إنصهروا في بوتقة الأحزاب الوطنية وشاركوا في الحكومة البعثية، ولم يلجؤوا إلى أي من الوسائل الغير مقبولة كالتآمر مع العدو وعقد اللقاءات السرية مع الأطراف الخارجية، وبعبارة أخرى فإنّ خيانة الوطن تؤدي إلى التشرذم وضعف الجبهة الداخلية، لذلك قام صانعوا القرار في العراق فترة أحمد حسن البكر بالرد الحازم على الحركة البارزانية التي أصبحت تفكر في الإعتماد على الأيادي الخارجية من أجل الإعتراف بمطالبها القومية، فأصبحت بذلك تهدد الأمن القومي العراقي.

تمكن صدام حسين سنة (1979) من قلب الطاولة وإزالة كل العقبات التي أعاقت تحقيق أهدافه الشخصية، فقد تنازل أحمد حسن البكر عن السلطة لصدام حسين الذي إستطاع في عهده قلب الموازين وأبان عن قدرات هائلة في ميدان إدارة وظائف الدولة، وإستطاع صدام حسين إبعاد الخصوم الذين يشكلون له خطرا، وبدأ بالتخلص من الحزب الشيوعي الذي أبان عن نوايا دفينة من أجل الوصول إلى السلطة، كما تخلص من المنافسين له في حزب البعث، أضف إلى ذلك فقد عطل دور حزب البعث بدمج صورته مع الحزب، وهذا من

[1] إسماعيل صادق، **ماذا تبقى من صدام للتاريخ؟**، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط1، 1994)، ص.45.

خلال الجمع بين الوظائف التالية قيادة مجلس الثورة،رئاسة الوزراء والأمانة العامة للحزب إضافة إلى قيادة القوات المسلحة[1].

إتسمت فترة صدام حسين بكثرة الحروب، فقد كانت أولها مع إيران الخميني الذي بدأ حكمه بتصدير الثورة الإيرانية، وكان ظاهرا بادئ الأمر للخميني أنّ النظام السياسي في العراق ضعيف وأنهكته الحركة التمردية الكردية التي كانت إيران تدعمها بكل الوسائل، إلا أنّ الخميني أخطأ في تقديراته، دخلت الدولتان في حرب خاسرة إستنزفت الطرفين اللذان أرادا إثبات وجودهما في المنطقة، فقد أراد الخميني إستمالة الشيعة في العراق من أجل قلب النظام في العراق، وأراد صدام حسين تنصيب نفسه زعيما قوميا، وبذلك إستمالة الدول العربية.

والجدير بالذكر هنا هو أن إيران إستطاعت ضم جماعة البارزاني لصفها، فبعد أن توفي الملا مصطفى البارزاني سنة (1979) في الولايات المتحدة الأمريكية تسلم نجله مسعود البارزاني قيادة الحزب، وعقد مع إيران تحالفا سنة (1983) وحاول بدوره توحيد الأكراد في ظل هذه الحرب من أجل الضغط على الحكومة من أجل الإعتراف بالحقوق القومية الكردية وتقديم تنازلات للأكراد، إلا أن مسعود البارزاني لم يستطع توحيد الأكراد على كلمة واحدة، وبكلام آخر فإن حزب الإتحاد الوطني الكردستاني إتخذ موقفا مخالفا للحركة البارزانية ممثلة في الحزب الديمقراطي الكردستاني، وإستثمرت الحكومة العراقية جلال الطالباني في تحريض أكراد إيران[2].

لقد أبدى الجيش العراقي في أواخر سنوات الحرب إستماتة منقطعة النضير جعلته يحرز إنتصارات على أرض المعركة، وكان لإستعماله الأسلحة الكيماوية الأثر البالغ في حسم المعركة لصالحه، على الرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدها الطرفين نتيجة ثمانية سنوات من حرب الإستنزاف، ومن جهة أخرى فإن الأكراد الذين شاركوا مع إيران لم يسلموا من الهجمات الكيماوية.

بدأت مرحلة أخرى في عهد صدام حسين وهي تراجع التيار الشيوعي والقومي وبروز التيار الإسلامي الكردستاني، والذي كان له دور أساسي في هذه المرحلة، وساعده في ذلك الردع الأمريكي للقوات العراقية التي دخلت إلى الكويت، وبإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللذان عملا كل ما بوسعهما من أجل فتح جبهات داخلية لإسقاط نظام صدام حسين[3]، لذلك إنتهزت الأحزاب الإسلامية الكردية الفرصة لتقوم بالتحرك

---

[1] كاظم حبيب، **مرجع سابق**، ص.510.

[2] فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص.106.

[3] خيرة ويفي، **مرجع سابق**، ص.121.

نحو المدن الكردية، وأجبرت القوات العسكرية العراقية المتمركزة فيها على الإنسحاب في (أبريل 1991)، وقاد الحركة الإسلامية ميدانيا الملا عمر، وقاد الجبهة الكردستانية مسعود البارزاني وجلال الطالباني، وقام الطرفان بالتشاور والتفكير في إنشاء نظام برلماني في الإقليم عن طريق تنظيم إنتخابات حرّة ونزيهة، لكسب الإعتراف الدولي[1].

أدى فتح جبهة داخلية من طرف الأكراد إلى إضعاف الحكومة المركزية في بغداد وإستقلال شبه تام لإقليم كردستان العراق نتيجة لحركة التمرد التي قامت بها الجبهة الكردستانية والأحزاب السياسية وركونهما إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إلّا أنّ هذه الأخيرة لم تكن لتسمح بإنفصال الطرف الكردي عن العراق، وسرعان ما تبين للأطراف الكردية هذه السياسة في إتفاق الصلح سنة 1996 بين كل من البارزاني والطالباني بعد أن أعطتهم الولايات المتحدة وعودا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقبلها دول الجوار[2].

والجدير بالذكر هنا أنّ الأقلية الكردية في هذه المرحلة زاد دورها وتنامى تأثيرها على النّظام السياسي العراقي وذلك نتيجة دخول فواعل جدد قاموا بتحريك القضية الكردية بما يخدم مصالحهم دون الإكتراث للهوية الوطنية العراقية الجامعة ودون الإهتمام لما تشكله الإستعانة بالأيادي الخارجية التي لا تحل المشاكل والقضايا المعقدة وإنما تزيدها تعقيدا وتشويشا، وبناءا على هذا فإنّ مرحلة صدام حسين كانت مرحلة دموية ولم تُحل القضية الكردية بل زادت تعقيدا وأدت إلى تعميق الهوة بين السلطة السياسية الحاكمة والأقلية الكردية.

المبحث الثالث: التفاعلات الداخلية والخارجية للأقلية الكردية في العراق.

بعد إستعراض الحراك السياسي للأقلية الكردية كان لزاما علينا أن نُفَصّلَ في علاقات هذه الأقلية مع البيئة الداخلية، وذلك عن طريق معرفة التفاعلات التي تحدث بين الكتل والنّخب الفاعلة في إقليم كردستان العراق، وعلاقة هذه النّخب الكردية مع النّخب الحاكمة، لذلك فإنّنا ملزمون في هذا الصدد بتوضيح العلاقة التي تربط الأقلية الكردية مع الدول الإقليمية والدولية الفاعلة في المشهد الكردي، ونهدف من خلال هذا المبحث توضيح الإهتمام المنقطع النظير الذي أبدته الدولة العراقية ودول الجوار والدول الكبرى بهذه المنطقة الغنية بثراواتها الطبيعية والباطنية.

---

[1] مجموعة باحثين، **الحركة الإسلامية في كردستان**،(دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2، 2011)، ص.165.

[2] عبد المنعم المراكبي، **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق: الأكراد دراسة حالة**، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، 2001)، ص.243.

المطلب الأول: تفاعلات الأقلية الكردية بالبيئة الداخلية.

لقد شهدت الأقلية الكردية تجاذبات سياسية داخلية مع الحكومات المتعاقبة في العراق من أجل إثبات أحقيتها بمطالبها القومية المشروعة إلا أنّها لم تتفق مع الحكومات العراقية على الكيفية التي يتم من خلالها التطبيق الفعلي للمطالب القومية، فهذا المد و الجزر في العلاقات بين الطرفين أدى في آخر المطاف إلى إنقسام الحركة الكردية إلى طرفين؛ طرف أبدى إستعداده للإتفاق فكان يشارك في المجالس المنتخبة وطرف فَضلَ السلاح للمطالبة بالحقوق القومية لأكراد العراق، وبين هذا وذاك كانت الحكومة العراقية تستعمل طرف للضغط على الآخر وتقويض سلطته في إقليم كردستان العراق.

إعتمدت الأقلية الكردية على إمكانياتها الذاتية عن طريق تأسيس الحزب الديمقراطي والقوات المسلحة الكردية (البشمركة)، فقد كانت قيادة الحزب ممثلة في الملا مطفى البارزاني تقود المفاوضات والقوات المسلحة الكردية تقود المعارك ضد الجيش العراقي، ومكّن التنظيم المحكم للحركة الكردية من بقاءها فترة من الزمن كناطق رسمي عن الشعب الكردي في العراق الجمهوري، فقد بدأ التمرد سنة (1961) بسبب عدم إستجابة الرئيس عبد الكريم قاسم بخصوص الحكم الذاتي، أضف إلى ذلك فإن سياسة الرئيس قاسم كانت قائمة أساسا على إستمالة القوميين العرب والشيوعيين الذين كانوا يشكلون الأكثرية في المجتمع العراقي[1]، وهذا ماجعله يفشل في إستمالة الطرف الكردي، ومن جهة أخرى غياب تنظيم كردي موالي للحكومة عقد من مأمورية الرئيس بشأن القضية الكردية، وفي هذه الظروف إزدادت شعبية الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وفي الفترة الثانية لحكم الأخوين عارف جاء البيان الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة في (17 مارس 1963) مؤكدا على العلاقات الأخوية والتاريخية للقومية العربية والكردية، كما بيّن البيان على أنّ التعاون بين القوميتين هو أساس الوحدة الوطنية للعراق، كما أقر البيان في نهايته بالحقوق القومية الكردية[2]، إلا أنّ الإعلان عن إتحاد عراقي– سوري في (30 سبتمبر 1963) أثر على العلاقات الكردية مع الحكومة العراقية كما شهدت تصعيد في حدّة التوتر بينهما[3]، ففي سنة (1964) بعث الملا مصطفى البارزاني مذكرة بعنوان(إيضاح الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق) وبعث بمذكرتين سنة (1965).

---

[1] أركان حمه أمين رشيد الزرداوي، **مرجع سابق**، ص.82.

[2] فاضل البراك، **مرجع سابق**، ص. ص288،289.

[3] منذر الموصلي، **القضية الكردية في العراق: الأكراد والبعث**، (دمشق: دار المختار، ط1، 2000)، ص180.

وتضمنت المذكرتين المطالب الكردية وهي:[1]

_ القيام بتعديل دستوري وإدراج حق الأكراد في الحكم الذاتي.

_ إدراج المنطقة النفطية التابعة لكركوك كمنطقة كردية في العراق.

_ السماح بتداول اللغة الكردية كلغة رسمية في المناطق التي يكثر فيها العنصر الكردي.

_ الإمتناع عن حل القوات المسلحة الكردية (البشمركة).

_ المطالبة بنائب كردي لرئيس الجمهورية.

_ توسيع المشاركة في تقلد الوظائف الحكومية بالنسبة للكرد.

_السماح بإنشاء وزارة خاصة تعنى بالقضايا الأساسية للأكراد.

قابلت الحكومة العراقية المطالب التي تقدم بها الملا مصطفى البارزاني بالرفض لتندلع المعارك من جديد بعد أن قامت قوات البشمركة بقتل(17) ضابطا وجنديا والتنكيل بجثثهم في الطريق العام الرابط بين كركوك والسليمانية[2]، وهذه هي القطرة التي أفاضت الكأس بين الطرفين، ويرجع هذا التصرف من طرف الأكراد لعدم ثقتهم بأي حل للتسوية يأتي من طرف الحكومة العراقية.

أمّا الفترة الثالثة فقد كانت من أصعب الفترات التي مرت على الحركة الكردية، بحيث قام النظام السياسي في العراق بتليين العلاقات مع الطرف الكردي، وجاء ذلك على إثر بيان (11 مارس 1970) الذي إحتوى عل مسألتين مهمّتين هما[3] :

1. ضمان الحقوق القومية المشروعة للأقلية الكردية في العراق.
2. ترسيخ وحدة العراق أي وحدة الشعب والنظام الدستوري ضمن مركزية السلطة وسيادة القانون.

كان هذا الإتفاق بمثابة إعطاء الأكراد حقوقهم القومية والتي تمكنهم من الإنصهار من أجل خدمة المصلحة الوطنية وبناء الدولة العراقية، ومن ناحية أخرى فقد حذر بيان(11 مارس 1970) الأكراد وعلى رأسهم الحزب

---

[1] نفس المرجع، ص.181.

[2] عمار علي السمر، **مرجع سابق**، ص. ص305،306.

[3] منذر الموصلي، **مرجع سابق**، ص.291.

الديمقراطي من الإستعانة بالقوى الخارجية الرجعية، وإعتبره ضربا صارخا للسيادة و الوحدة الوطنية العراقية[1]، كما قامت قيادة البعث قبل ذلك بإستمالة كل من جلال الطالباني وإبراهيم أحمد (الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني) اللّذين أبديا إستعدادهما للتعاون مع حكومة البعث موجهين بذلك صفعة لحركة البارزاني[2]، إلاّ أنّ إتفاق (1970) لم يطبق نتيجة التنازع على منطقة كركوك النفطية وتوجه البارزاني للإملاءات الخارجية لتندلع الفوضى من جديد[3].

بالإضافة إلى ذلك فقد وقعت إتصالات رسمية من الجبهة الكردستانية قبل العدوان الأمريكي على العراق، وقد أبدت الحكومة رفضها لهذه الإتصالات لعدم الثقة في الطرف الكردي إلّا أنّ الطرف العراقي قبل المفاوضات بعد نهاية العدوان الأمريكي، وقدم عرضا للجبهة الكردستانية وهو إقامة الإتحاد الفيدرالي مع كردستان العراق، وقامت الحكومة العراقية بسحب إدارة الحكم الذاتي في الإقليم فلم يبقى أي جهاز رسمي عامل تابع للإدارة العراقية، وترك بذلك الإقليم للإدارة الأمريكية[4].

كما أنّه جرت الإنتخابات التشريعية في إقليم كردستان في (09 سبتمبر 1992) وفاز كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الإتحاد الوطني الكردستاني ب (50) مقعد في البرلمان، وبقيت (5) مقاعد للأحزاب الأخرى، إلاّ أنّ هذه الإنتخابات حملت في طياتها بذور الخلاف في الفترة الممتدة ما بين (1992 و1996)، ووصل الخلاف بين الطرفين إلى حد المواجهة المباشرة، واستمرت المواجهة إلى أن إنقسم الإقليم إلى جزئين؛ جزء بقيادة جلال الطالباني يظم محافظة السليمانية، و الجزء الآخر تحت حكم مسعود البارزاني يظم منطقتي أربيل ودهوك[5].

وبناءاً على ما سبق فإن العلاقات بين النّخبة الكردية والحكومة العراقية كانت تتميز بإتفاقات تُنم عن رغبة السلطة العراقية في حل المعضلة الكردية بالطرق السلمية، إلاّ أنّ الأطراف الكردية كانت في كثير من الأحيان

---

(1) **نفس المرجع**، ص.296.

(2) موسى السيد علي، **القضية الكردية في العراق من الإستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، (أبوضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001)، ص.57.

(3) نفس المرجع، ص.64.

(4) منذر الموصلي، **مرجع سابق**، ص. ص.353-357.

(5) فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص.110.

لا تلتزم بالإتفاقات وتنزع إلى حمل السلاح والقيام بالتمرد ضد الحكومة، فأصبح الطرف العراقي لا يثق في أي طرف من الأطراف الكردية.

المطلب الثاني: تفاعلات الأقلية الكردية مع البيئة الخارجية.

شكلت منطقة كردستان العراق مجالا حيويا جعل الكثير من الدول تتسابق من أجل كسب ود الأكراد في العراق من أجل إستعمالهم كورقة ضغط على الحكومة المركزية في بغداد، إلا أنّ الغريب في الأمر هو ركون الأكراد إلى الإملاءات الخارجية في كل مرة، ويجعلون المنطقة الكردية حلبة صراع، والشعب الكردي كبش الفداء الذي يقدم لخدمة المصالح الغربية في المنطقة، وفسح المجال لإسرائيل لتغتصب أرض فلسطين، وعلى هذا الأساس فإننا سنقوم في هذا المطلب بتوضيح الدور الذي تقوم القوى الخارجية في التأثير على القضية الكردية من أجل إبقاء العلاقة متوترة بين الطرفين.

بدأ الدعم الإيراني والتركي و الإسرائيلي سنة (1958) تحت ما يسمى منظمة (ترايدنت)، وكان هدفها إضعاف الجيش العراقي وخلق الفوضى وعدم الإستقرار في العراق[1]، كما أنّ إيران في عهد الشاه وإسرائيل تدعم الحركة التحررية الكردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني بالسلاح والعتاد والتدريب، ويرجع سبب هذا الدعم الإيراني لأكراد العراق إلى الأفعال التي كانت تقوم بها الحكومة العراقية ضد إيران، إلاّ أنّ الشاه في إيران لم يكن مطمئنا لهذه الحركة الكردية خوفا منه أن يصل مداها إلى الأقلية الكردية في إيران، فقد كان الشاه حريصا على عدم تقوية الملا مصطفى بالقدر الذي يمكنه من أن يهدد الأمن القومي لإيران[2]، أمّا إسرائيل فهدفها كان إضعاف أي دولة صاعدة تهدد أمن إسرائيل، لذلك عمدت إلى تدريب قوات البشمركة للدخول في حروب إستنزاف مع الجيش العراقي، وقد كان لها ذلك فقد شارك عدد قليل من الجيش العراقي في الحروب العربية الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ الدعم الإيراني للأكراد سنة (1965) خلق خوفا كبيرا في أوساط القيادة العراقية، وتواصل الدعم الإيراني في المنطقة حتى سنة (1975) والإتفاق بين إيران والعراق بإقتسام شط العرب لإيران[3]، وهذا الإتفاق جاء مقرونا بشرط أساسي وهو وقف الشاه دعم الحركة التمردية الكردية في الشمال، ثم عادت إيران

---

[1] موسى السيد علي، **مرجع سابق**، ص.81.

[2] محمود رزوق أحمد، **مرجع سابق**، ص.193.

[3] عبد المنعم المراكبي، **مرجع سابق**، ص.103.

لتستأنف الدعم في عهد الخميني وبعد إندلاع الحرب بين العراق وإيران، وفي هذه المرة قدمت الدعم لمسعود البارزاني وإستعملته لتنفيذ هجمات في الشمال العراقي ضد قوات الحكومة العراقية.

إلى جانب ذلك فالدعم الإيراني لم يقتصر على السنوات الماضية فقط بل كان يقع كلما إحتاجت إيران للورقة الكردية لتضغط على النّظام السياسي العراقي، وخير دليل على هذا الدعم هو في سنة (1983) عندما تعاونت القوات الإيرانية وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني من أجل تنفيذ عمليات عسكرية لإنهاك الجيش العراقي، والضغط على الحكومة من أجل الإعتراف بالحقوق القومية[1]، وليس ببعيد عن ذلك فإنّ الدعم الإسرائيلي في مرحلة الستينات والسبعينيات عن طريق المساعدات الإسرائيلية من ناحية ووجود قيادات إسرائيلية على الجبهة الكردية تقوم بقيادة المعارك ووضع الخطط وتدريب القيادات الكردية على إستعمال الأسلحة المتطورة[2].

بالإضافة إلى الدعم الإيراني كان الدعم الأمريكي نافذا في المنطقة الكردستانية، فقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية الملا مصطفى البارزاني للتمرد على إتفاق (مارس 1970) ومواصلة القتال ضد الحكومة قي رسالة بعث به مستشار الأمن القومي الأمريكي "هنري كسنجر"(**Henry Kissinger**) إلى الملا مصطفى البارزاني وقال فيها: **(إستأنفوا القتال، وسنساعدكم حتى النهاية)**، فكانت هذه الرسالة بمثابة إيذان من الولايات المتحدة الأمريكية للأكراد بإستئناف القتال ضد الحكومة العراقية[3]، أضف إلى ذلك فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية إستطاعت إستمالة الجبهة الكردستانية من أجل فتح جبهة داخلية تهدف للإطاحة بنظام صدام حسين، وأشرفت الأحزاب السياسية الكردية مباشرة على الإنتفاضة في إقليم كردستان العراق[4]، وبدى جليا أنّ الجبهة الكردستانية وقعت في الفخ مرة أخرى، وقامت بالتآمر مع العدو الامريكي على الحكومة العراقية البعثية لتتعطل بذلك مرة أخرى عملية الإنصهار وتعميق أسس الحوار الذي يؤدي إلى التآخي والتسامح بين القوميتين والمشاركة الإيجابية في الحكم.

---

[1] سمية جمني، **صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد**، مذكرة ماستر (غير منشورة)، (جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم الإنسانية، 2015/2014)، ص.55.

[2] ماريانا خارواكي، ترجمة: خليل الجيوسي، **الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية :العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945**، (بيروت: دار الفارابي، ط1، 2013)، ص.254.

[3] منذر الموصلي، **مرجع سابق**، ص.331.

[4] موسى السيد علي، **مرجع سابق**، ص94.

وعلى هذا الأساس فإنّ السياسة الخارجية الأمريكية أولت أهمية كبيرة للقضية الكردية، وخاصة الأقلية الكردية في العراق، فكانت المرحلة الأولى تدعم الطرف الكردي بطريقة غير مباشرة، بحيث تقوم بدعم القوى الإقليمية كإيران، وجاءت المرحلة الثانية في هذا الدعم عن طريق التدخل المباشر عن طريق القوة العسكرية في حرب الخليج الثانية، وتحت شعار حماية حقوق الإنسان في المنطقة الكردية في العراق[1].وقد أريد أيضا للأقلية الكردية أن تكون أداة للحصول على المكاسب وتحقيق المصالح للدول الكبرى والدول الإقليمية دون مراعاة خصوصيات المجتمع الكردي[2].

وبناءاً على ما تقدم ذكره يمكن القول أنّ التحالف الأمريكي–الإيراني–الإسرائيلي وبتواطىء مع الحركة التحررية الكردية في العراق قد لعب دورا كبيرا في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في فترة العراق الجمهوري، وهذا من خلال الدعم المادي والبشري الذي كانت تتلقاه الحركة الكردية التحررية من أجل ضرب الإستقرار في المنطقة وإنهاك الحكومات العراقية وضرب الجيش العراقي لكي لايقوم بمهمته القومية اتجاه القضية الفلسطينية، وعلى سياق متصل فإنّ أمن إسرائيل كان من بين أهم المقومات التي من أجلها كان يراد للقضية الكردية أن تسير وتبرز، ولكي يكون الكلام دقيقا فإنّ القضية الكردية أُريد بها خدمة مصالح الدول المتدخلة على حساب الشعب الكردي وأحلامه الضائعة بين عبث أمريكا وتعنت إسرائيل وتصنع إيران.

[1] ماريانا خارورداكي، ترجمة: خليل الجيوسي، **مرجع سابق**، ص.347.

[2] عمار عباس محمود، **مرجع سابق**، ص.86.

خلاصة الفصل الثاني:

يتضح لن من خلال هذا الفصل أنّ الدولة الوطنية العراقية بعد إنقلاب 1958 اصطدمت بالأقلية الكردية التي بقيت محافظة على البناء الإجتماعي وعلى الموروث الثقافي والحضاري، فبقي النمط العشائري غالبا في سلوكياتها اتجاه الحكومات المتعاقبة على حكم العراق، وبالرغم من تقديم تنازلات من طرف الحكومات العراقية المتعاقبة، إلّا أنّها لم تصل إلى تسويات سياسية تُجنب الطرفين المواجهة المباشرة.

أدى التصعيد الذي حدث بين الأقلية الكردية من جهة، والحكومات المتعاقبة على حكم العراق إلى لجوء الجيش العراقي للدخول في مواجهات عنيفة وحروب إستنزاف مع الطرف الكردي، أدت إلى القضاء على الكثير من المواطنين العراقيين من الطرفين.

تعاملت النّخب السياسية الحاكمة في العراق بمنطق القوة وهذا راجع للذهنية التقليدية التي كان يمتاز بها رؤساء العراق في العهد الجمهوري، وهذا ما ولّد شيئا من الإحساس بالإقصاء والتهميش لدى أفراد الأقلية الكردية، وهذا ما أدى إلى تعاظم دور الأقلية الكردية في المطالبة بالحكم الذاتي.

كما أنّ التوافق السياسي بين الطرفين كان يفشل في كل مرة نتيجة لنزوع القيادة الكردية إلى الإستعانة بالأطراف الخارجية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل وإيران من خلال تقديم الدعم العسكري للقوات المسلحة الكردية، وكانت الأقلية الكردية تتاجر بمصالحها في سوق الأطراف الخارجية، والتي بدورها لم تجد بُداً من الإستفادة من الأمر الواقع والذهاب إلى أبعد الحدود من أجل خدمة مصالحها على حساب مصالح الشعب العراقي، وهذا ما أدى إلى صعوبة كبيرة في عملية صهر الأقلية الكردية في الدولة الوطنية العراقية.

الفصل الثالث

تأثير الأقلية الكردية في بناء الدولة الوطنية العراقية

ساهمت التيارات السياسية الكردية في العراق من خلال مواقفها السياسية اتجاه السلطة السياسية الحاكمة في الدفاع عن المطالب المشروعة للأقلية الكردية، إلاّ أنّ النّظام السياسي في العراق ساهم بشكل او بآخر في إخضاع الأقلية الكردية وصهرها بالقوة، وهذا راجع لطبيعة النّخبة السياسية والتي كانت تقمع أي تمرد تقوم به القيادة الكردية في العراق، وكان لهذه العلاقة المشحونة بالصراع أثره على بناء الدولة الوطنية في العراق، إذ أدى نقص الخبرة للنّخب التقليدية في إدارة المؤسسات السياسية في الدولة العراقية إلى التعامل بالقوة مع أي قوة كردية قد تشكل خطر على النّظام السياسي في العراق، فتحولت مؤسسات الدولة الوطنية العراقية من وظيفتها وهي إستيعاب الإختلاف والتنوع في المجتمع العراقي إلى أداة للقمع والإقصاء، وبهذا تولد عند الأقلية الكردية شعور بالتهميش والإبعاد من طرف السلطة السياسية جعلها تثور وتتآمر مع الأطراف الخارجية ضد النّظام السياسي القائم فضلا عن تحجر الفكر الثوري في أذهان القادة الأكراد جعلهم ينزعون في كل مرة للحل العسكري من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة.

وعلى هذا الأساس سننطلق في هذا الفصل من المبحث الأول والذي سيكون توضيحا لموقف الأقلية الكردية من بناء الدولة في العراق، وسنتعرض لهذا المبحث من خلال إبراز أهم التيارات السياسية الكردية في العراق والتي كان لها الدور الأبرز في تثبيت موقف الأقلية الكردية، كما سنتطرق في سياق متصل عن أهم المطالب التي أفرزها بيان (مارس 1970) والذي من خلاله تبلورت أهم المطالب التي أصبحت القيادة الكردية في العراق تدافع عنها، كما سنتناول في آخر المبحث تداعيات النّزاع بين التيارين البارزين والمدافعين عن المطالب الكردية في الإقليم، وكيف ساهم هذا الإقتتال في عدم إتفاق الطرفين على الطريقة التي سيحكم بها الإقليم وهذا ما نعكس سلبا على بناء الدولة الوطنية في العراق.

أمّا المبحث الثاني فسيكون توضيحا لسياسة النّظام السياسي في بناء الدولة الوطنية في العراق، ومن خلاله فسنركز على طبيعة النّظام السياسي في العراق الجمهوري والذي تميز بصعود النّخبة العسكرية، وهذا ما أدى إلى تركيز السلطة في يد شخص الزعيم وعسكرة الحياة السياسية، كما سنتعرض إلى إستراتيجية النّظام السياسي في بناء الدولة الوطنية والتي تميزت بإفتقار النّخبة العسكرية للخبرة المؤسساتية والإدارة المدنية، وهذا ما يفسره إستعمال القوة والعنف في كل مرة لإخضاع الأقلية الكردية في العراق.

أمّا المبحث الثالث فسنبين فيه أهم الصعوبات التي واجهت الأقلية الكردية في بناء الدولة الوطنية، ومن خلاله سنركز على تحدي الذي واجه النّظام السياسي في بناء الهوية الوطنية من خلال التغلغل في المجتمع ومحاولة حل القضية الكردية بالقوة، كما سننتناول الصعوبات والمشاكل التي واجهت النّظام السياسي لتحقيق الإندماج والتكامل الوطني.

المبحث الأول: موقف الأقلية الكردية من بناء الدولة الوطنية في العراق.

لقد أثبتت التيارات السياسية الكردية في العراق في كل مناسبة عن تمسكها بالمطالب التي تراها مشروعة بالنسبة للأقلية الكردية المتواجدة في الدولة العراقية، وعملت هذه التيارات السياسية الكردية كل ما بوسعها لتحقيق هذه المطالب، لذلك فإنّ رؤيتها كانت مقتصرة على تنفيذ هذه المطالب بالقوة دون مراعاة الحوار السلمي مع السلطة السياسية الحاكمة، وهو ما أوقعها في حروب إستنزاف كان الشعب الكردي الخاسر الأكبر فيها، لذلك سينصب تركيزنا في هذا المبحث عن موقف الأقلية الكردية من بناء الدولة الوطنية في العراق، وسنتناول هذا المبحث من خلال معرفة أهم التيارات السياسية الكردية التي كانت تنشط على الساحة السياسية العراقية، ثم بعد ذلك سنتطرق إلى المطالب التي دار حولها الصراع بين الأقلية الكردية والسلطة السياسية الحاكمة في العراق، ثم سنأتي إلى تداعيات الصراع الذي حدث بين التيارين الأساسيين داخل الأقلية الكردية وتأثيره على عملية بناء الدولة الوطنية في العراق.

المطلب الأول :التيارات السياسية الكردية في العراق.

لقد كان للتيارات السياسية الكردية في العراق دور بارز في الضغط على النّظام السياسي العراقي منذ تأسيس الجمهورية بعد إنقلاب 1958، وقد قاد هذا النّضال السياسي الحزب الديمقراطي الكردستاني في بادئ الأمر ثم إنتقل الدور ليشمل بذلك حزب الإتحاد الوطني الكردستاني سنة 1975 والأحزاب الإسلامية في منتصف الثمانينيات، نهدف من خلال هذا المطلب توضيح أهم التيارات السياسية الكردية في العراق التي كانت تنشط على الساحة السياسية والتي ساعدت على بلورة مواقف الأقلية الكردية.

استطاع الحزب الديمقراطي الكردستاني ضم مختلف القوى السياسية الكردية إبان العهد الملكي، ليقوم بذلك الحزب بتوحيد الجبهة الكردستانية لإبراز مواقفها إتجاه السلطة المركزية في العراق[1]، وتبنى الحزب منذ بداياته أفكارا يسارية لينينية ثورية جعلها كعقيدة يسترشد بها لمواجهة التيار القومي العربي البارز في تلك الفترة بقيادة

[1] عمار علي السمر، **مرجع سابق**،ص.293.

حزب البعث العراقي، وقد تأثر الحزب بالأفكار الشيوعية التي كانت منتشرة في بداية قيام الجمهورية العراقية[1]، هذه الأفكار والإيديولوجية التي تبناها الحزب الديمقراطي الكردستاني جعلته يتحاور مع القيادة البعثية العراقية بمنطق القوة لا بمنطق الحوار الذي يقرب التيارات السياسية المتباينة حول قضايا بناء الدولة الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التمردات التي كان يقودها الحزب الديمقراطي الكردستاني في كل مرة أثّرت على البنى التحتية للدولة العراقية، ودليل ذلك الدمار الذي لحق بإقليم كردستان جراء القرارات المتهورة التي كان قادة الحزب يقررونها في ظل الدعم الأمريكي والإسرائيلي الذي كان هدفه جعل العراق تعيش حالة من عدم الإستقرار السياسي والأمني.

بالإضافة إلى الدور الذي كان يلعبه الحزب الديمقراطي الكردستاني في الضغط على القيادة العراقية، جاء كذلك حزب الإتحاد الوطني الكردستاني الذي بدى أنّه يحمل مشروعا قوامه التعايش المشترك بين القوميتين الكردية و العربية، فقد كان مشروعه مؤكدا على ضرورة التصدي للقوى الرجعية في المنطقة مُمَثّلة في الدور المتنامي للإسرائيليين والأمريكيين عن طريق الدعم الذي يقدمونه للحزب الديمقراطي الكردستاني، وأكّد مشروع الحزب على الحرص الجدي بشأن صيانة وتعزيز العلاقة الأخوية والتاريخية بين الشعبين الشقيقين الكردي والعربي وهذا لا يتأتى إلاّ بالوعي بالمصير والنضال المشترك ضد المخططات التي تحاك من طرف القوى الرجعية في المنطقة[2]، وأدان حزب الإتحاد الوطني الكردستاني على لسان لجنته التأسيسية كل تعاون أمريكي، بالإضافة إلى كل العلاقات المشبوهة المعادية للحركة التحررية الوطنية الكردية، إلاّ أنّ الحزب نتيجة لتغير المعطيات والظروف الدولية تحالف مع إيران والولايات المتحدة الأمريكية والتقى بمسؤوليها للحصول على الدعم والتأييد سنة 1988 وبعد حرب الخليج الثانية[3].

ساهم ظهور حزب الإتحاد الوطني في إبراز القوى التقدمية الكردستانية والتي بدأت في المطالبة بتعزيز وحدة الشعب العراقي الوطنية والتي تستند على الأخوة العربية الكردية، فضلا عن إطلاق الحريات الديمقراطية للعمل السياسي وتعبئة الطاقات المادية والعسكرية لمواجهة المد الإسرائيلي في المنطقة، كما ركّز حزب الإتحاد الوطني

---

[1] كاظم حبيب، **مرجع سابق**، ص.250.

[2] صلاح الخرسان، **التيارات_السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق 1946-2001**، (لبنان/ بيروت : مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001)، ص.367.

[3] منذر الموصلي، **مرجع سابق**، ص.322.

على تطبيق ما جاءت به إتفاقية مارس 1970 فيما يخص الشروع في تنفيذ الحكم الذاتي في منطقة كردستان العراق[1].

يمتلك كلا الحزبان ميليشيا مسلحة تنتشر في إقليم كردستان، ويعتمد تسليحها أساسا عل الدعم الخارجي، وقد ساهم إختلاف وجهات النّظر بين مواقف الحزبين إلى عدم إتفاقهما حول الصيغة التي تُمَكِّنُهُمَا من إدارة الإقليم، وبدى جليا أنّ كلا الزعيمين (مسعود البارزاني وجلال الطالباني) له وجهة نظر حول إدارة القضية الكردية، وإعتمد كلاهما على الإملاءات التي تأتيه من طرف القوى الخارجية التي كثيرا ما تكون مصالحها متعارضة مع مصالح الطرف الكردي فتأخذ بمصالحها دون مراعاة مصالح الطرف الكردي[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه كثيرا ما كانت مواقف زعماء الأكراد عدائية اتجاه الدولة العراقية والنظام السياسي، وكثيرا ما كانت تتعالى قوائم الإتهام اتجاه الحكومة وحزب البعث، والتمرد الذي قام به الملا مصطفى البارزاني لدليل على رفضه للسياسات التي كانت تقوم بها الحكومة في بغداد، مُتخذا بذلك موقفا عدائيا ضد حكومة البعث بعد أن نقض إتفاقية مارس 1970 التي حاولت بدورها تهدئة الأوضاع والتقريب بين القومية الكردية والقومية العربية، فموقف الملا مصطفى كان منافيا لكل التوقعات، بل إنّ هناك من أبنائه من كان ضده وهذا لعلمهم بحجم المتاعب التي سيولدها إستئناف القتال مع الحكومة العراقية على حساب إستقرار البلاد وأمنها وسلامة أبنائها[3].

بالإضافة إلى هذه الأحزاب السياسية الكردية ظهرت أحزاب أخرى انضوت تحت التيارات الإسلامية العالمية كمنظمة الإخوان المسلمين، وكانت ترى هذه المنظمات ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية إلاّ أنّها لم تبدي رفضا للتيارات العلمانية والقومية المنتشرة في إقليم كردستان العراق، وبعد فترة وجيزة تنامت الحركات الإسلامية داخل الإقليم ليتمخض عنها ثلاث تيارات أساسية هي:[4]

---

[1] صلاح الخرسان، **مرجع سابق**، ص.369.

[2] عبد المنعم المراكبي، **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني العراقي :الأكراد- دراسة حالة1988-1996**، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2001)، ص.125.

[3] منذر الموصلي، **مرجع سابق**، ص.281.

[4] مجموعة باحثين، **الحركة الإسلامية في كردستان**،(الإمارات العربية المتحدة/دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2، 2011)، ص.48.

1. التيار الجهادي المتشدد: عرف هذا التيار بارتباطه الوثيق بتنظيم القاعدة، وتمخض عنه حركة أنصار الإسلام في كردستان، ثمّ تحولت إلى أنصار السنة.
2. التيار المعتدل: تكونت من هذا التيار الجماعة الإسلامية في كردستان، وعرف عن هذا التيار أنّه يؤمن بالجهاد فضلا عن أنّه يؤمن بالتعايش السلمي مع القوى العلمانية والقومية والوطنية.
3. التيار اللاجهادي المسالم: يعتبر الإخوان المسلمين نواة هذا التيار، ويظم الإسلاميين اللاحراكيين والمتصوفين، وتمخض عنه الإتحاد الإسلامي في كردستان.

ومن هذا المنطلق فإنّ ظهور حركات وأحزاب كردية جديدة تغذي الساحة الكردية بمزيد من روافد الصراع زاد الأمر سوءاً، على غرار الجماعة الإسلامية الكردية، والتي إصطدمت بالإتحاد الوطني الكردستاني، واستمر القتال حتى سنة 1994، ويرجع سبب هذا الصراع إلى عدم إتفاق الطرفان على توزيع المساعدات الغربية لإقليم كردستان[1]، وبهذا المعنى فإنّ الصحوة الإسلامية واجهت العديد من المشاكل نظرا لمواقفها التي لم تأت بالجديد الذي يذكر، بل زادت من تعميق الهوة بين القوميتين العربية والكردية، حتى أنّها خلقت صراعا داخل الشعب الكردي، فهذا الأخير أصبح يبحث عن الأمن والإطمئنان الذي لم يجده في مواقف الحركات والأحزاب الإسلامية، والتي أرادت إعادته إلى زنزانة الكيماوي، بعد أن قامت الحركة الإسلامية الكردية بقيادة الشيخ عبد العزيز عثمان بإعلان الجهاد في جبال كردستان ضد النظام البعثي العلماني[2].

وبالإستناد على ما سبق يتضح لنا أنّ التيارات السياسية الكردية في العراق لم تكن مواقفها نابعة من مطالب الشعب الكردي بل جاءت هذه المواقف نتيجة لتوازنات أملتها أطراف خارجية على حساب المصالح التي تخدم الأقلية الكردية، وهذه المواقف لم تكن تخدم المحافظة على الأمن والإستقرار وبناء الدولة الوطنية في العراق، بل كانت في كل مرة تستعين بالدول الكبرى من أجل إخضاع النظام السياسي في العراق وفق التصور الكردي للوحدة بين القوميتين العربية والكردية في العراق، فضلا على أنّ الأفكار والإيديولوجيات الضيقة التي كان يمتاز بها قادة الأحزاب الكردية على غرار الملا مصطفى البارزاني ونجله مسعود، وفي الطرف الآخر جلال الطالباني جعلتهم يفكرون دائما في الحل العسكري والإعتماد على الأجنبي في تحقيق المطالب المشروعة للأقلية الكردية في العراق.

---

(1) عبدالمنعم المراكبي، **مرجع سابق**، ص.126.

(2) مجموعة باحثين، **الحركة الإسلامية في كردستان**، ص.52.

المطلب الثاني : مطالب الأقلية الكردية في العراق.

إنّ معرفة المطالب التي ترفعها الأقلية الكردية في العراق في كل مرة هو بمثابة معرفة الأهداف التي تسعى القيادات الكردية إلى تحقيقها، لذلك سنسلط الضوء في هذا المطلب على أهم المطالب التي كانت ترفعها التيارات السياسية الكردية.

لقد إستجابت إتفاقية الحكم الذاتي في مارس 1970 إلى معظم المطالب القومية الكردية التي دار حولها الكثير من حركات التمرد في شمال العراق منذ إعلان الجمهورية سنة 1958 بعد الإنقلاب على النّظام الملكي[1]، ونشير إلى أنّ تعامل البعثيين قد إختلف بعض الشيء عن ما جاءت به مرحلة الستينيات، بحيث بدأ حزب البعث التحضير لحل سلمي يرضي الطرف الكردي مُمَثَلًا في الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني.

كان الإتفاق بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية أول إتفاق يُقِرُ أسس حكم ذاتي للأكراد في العراق، كما أنّ الكثير من القوى السياسية في العراق دعمته ورأت فيه الخيار الأوحد الذي سيقرب بين القومية العربية والكردية[2]، وهو أول إتفاق أعطى للأكراد ما طلبوه وجاءت ديباجته تَحُثُ على توسيع الإجراءات الفعالة لإستكمال أسباب النّهوض الإقتصادي والثقافي في منطقة كردستان العراق، وذلك من خلال السماح للجماهير بممارسة حقوقها المشروعة وإشراكها في بناء الوطن والإستعداد للدفاع عن أهداف الوطن القومية.

أكّد بيان إتفاقية مارس 1970 على أن تكون اللّغة الكردية واللّغة العربية لغة رسمية في المناطق التي يكثر فيها العنصر الكردي وتُدَرَسَ كلغة ثانية في المناطق العربية، فضلا عن السماح للأكراد بتقلد الوظائف والمناصب العليا في الدولة العراقية كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها من المناصب الرفيعة، وقد أكّد البيان على ضرورة معالجة التخلف الثقافي في منطقة كردستان العراق من خلال إعادة الطلاب الذين فصلوا عن الدراسة جراء إنتشار العنف في المنطقة، فضلا عن الإكثار من فتح المدارس ورفع مستويات التربية والتعليم فيها[3]، كما جرى الإتفاق حول تعديل الدستور وإدراج الحقوق القومية الكردية وحقوق الأقليات الأخرى ضمن الوحدة العراقية فضلا عن دسترة اللّغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللّغة العربية في الدستور العراقي الدائم، إضافة إلى ذلك

---

[1] عماد يوسف قدورة، **التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق : دراسة حالة 1972-1975**،(قطر/الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص.7.

[2] عمار علي السمر، **مرجع سابق**، ص.367.

[3] منذر الموصلي، **مرجع سابق**، ص. ص.252،251.

يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا، ويساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة عدده إلى عدد السكان في العراق[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ إتفاقية الحكم الذاتي سنة 1970 لم تشكل نهاية الصراع الكردي مع بغداد، فمع أنّ الإتفاقية إستجابت لكثير من المطالب الكردية، إلاّ أنّ تنفيذها لم يكن بالشكل الذي كان يتمناه الطرف الكردي، فسادت صورة من عدم الثقة المتبادلة، وساعدت متغيرات إقليمية كان قرار تأميم نفط العراق من أبرزها، ممّا جعل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يُجمعان على التوجه لإستعمال الأكراد من خلال إثارة الإضطراب في شمال العراق، وقد شكلت ثورة الملا مصطفى البارزاني سنة 1975 تجسيدا للمخططات الأمريكية في المنطقة على حساب المطالب الكردية المشروعة[2].

ومن جهة أخرى، فقد كان لتوتر العلاقة بين الملا مصطفى البارزاني وحكومة البعث نتيجة إقدام هذه الأخيرة على محاولة إغتيال الملا مصطفى ونجليه إدريس ومسعود، لتصل بعد ذلك العلاقة إلى طريق مسدود، وبذلك سارت لديه قناعة أنّه لا يمكن التفاهم مع حكومة البعث العراقي، ورجع بعد ذلك إلى التآمر مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ضد النظام البعثي العراقي، ليذهب بعد ذلك حلم الشعب الكردي في التآخي مع العرب أدراج الرياح[3].

بالإضافة إلى ذلك فقد كانت منطقة كركوك من بين العقبات الكبرى التي واجهت الطرفين للوصول إلى تسوية بشأنّها، فالأكراد يرون في كركوك منطقة يكثر فيها العنصر الكردي على العنصر العربي، أما الحكومة العراقية فترى العكس في ذلك، وممّا زاد تشبث كل طرف في رأيه هو غنى المنطقة بالآبار البترولية وتزامن ذلك مع إرتفاع أسعار البترول سنة 1973 ، وممّا زاد الأمر تعقيدا هو تشجيع الحكومة للمواطنين العرب على النّزوح نحوها، وقامت كذلك بسياسة تهجير للأكراد في هذه المنطقة المتنازع عليها[4].

إلى جانب ذلك طالب الملا مصطفى البارزاني ببقاء قوات البشمركة تحت قيادته لكي يبقى في مركز قوة مع الطرف الحكومي، على الرغم من موافقته على ضمها لوحدات الجيش المنتشرة في كردستان العراق، ووافق أيضا

---

(1) عمار علي السمر، **مرجع سابق**، ص.366.

(2) عماد يوسف قدورة، **مرجع سابق**، ص.7.

(3) صلاح الخرسان، **مرجع سابق**، ص.199.

(4) محمد إحسان، **مرجع سابق**، ص.67.

على أن تستعمل البشمركة كقوة لحماية الحدود ضد الإعتداءات الإقليمية من طرف دول الجوار، ذلك أنّ إستراتيجية الحكومة كانت واضحة في إضعاف هذه القوات وجعلها تنصهر في الجيش العراقي، وتوظف هذه القوات في نشر الأمن والإستقرار في منطقة كردستان العراق[1]،إلاّ أنّ الجدير بالذكر هو أنّ قوات البشمركة كانت بمثابة ورقة ضاغطة تستعمل لإعطاء الوفد الكردي المفاوض أولوية، وكانت في كل مرة تقحمها الدول الكبرى في حروب إستنزاف مع الحكومة العراقية لخدمة المصالح الغربية، فضلا على أنّ هذا الجناح العسكري ساهم في قبول الحكومة العراقية للمطالب القومية الكردية.

وبناءاً على ما سبق يتبيّن لنا انّ الحكومة في العراق إعترفت بالحقوق والمطالب القومية الكردية التي ناضل من أجلها الأكراد في العراق ردحا من الزمن ليشكل ذلك دعوة صريحة من طرف الحكومة العراقية ممثلة في حزب البعث العراقي لتقريب القوميتين العربية والكردية، وصهرهما في البوتقة الوطنية بغض النّظر عن الإنتماءات الفرعية، فكان الهدف بناء الهوية الوطنية والتوجه نحو بناء الدولة الوطنية والتي بدورها تستوعب الإختلاف العرقي والديني واللّغوي، وبالتالي فقد كان عمل الحكومة مركزا على عدم تهميش أو إقصاء لأي مكون من مكونات الشعب العراقي.

المطلب الثالث: تداعيات النّزاع الداخلي الكردي-الكردي.

لقد لعب تباين الآراء واختلاف وجهات النّظر حول كيفية إدارة الإقليم بعد أن مُنح للأكراد الحكم الذاتي في إطار الوحدة العراقية دوراً بارزا في زيادة تعميق الهوة بين التيارات السياسية التي ظهرت من خلال تطور النّضال السياسي في كردستان العراق، فبعد تنازل الحكومة العراقية لجزء من صلاحياتها في الإقليم بدى جليا عدم الإتفاق السياسي بين الطرفين على الصيغة التي سينفذ الحكم الذاتي في الإقليم، فأدى ذلك إلى إشتعال الأوضاع في الإقليم بعد إجراء أول إنتخابات برلمانية فيه سنة 1992، نهدف من خلال هذا المطلب إبراز هذا الإختلاف وتوضيح تداعياته على بناء الدولة الوطنية.

وجد الأكراد في العراق أنفسهم يعيشون تجربة لا سابقة لها في تاريخهم، فلأول مرة وجدوا أنفسهم أحرارا يديرون أنفسهم بأنفسهم في إقليم كردستان وهي الوضعية التي لطالما حلم بها الأكراد الذين ينتشرون في إيران وتركيا وسوريا، إلاّ أنّ إقليم كردستان شهد حرب أهلية ومواجهات عنيفة بين حزب الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، بحيث بدأ النزاع بمحاولة الحزب الوطني بسط نفوذه على منطقة كردستان من

[1] عمار علي السمر، **مرجع سابق**، ص.374.

خلال الإستعانة بالقوات الإيرانية، ليقوم مقاتلوا الحزب الديمقراطي الكردستاني بمساعدة القوات العراقية بإنتزاع مدينة أربيل العاصمة الإقليمية في 31 أوت 1996[1]، إلا أنّ الأمر لم يدم كثيرا، إذ قامت الولايات المتحدة بقصف مواقع بعض القوات العراقية التي ساعدت مسعود البارزاني، ليعود جلال الطالباني ويسيطر على المناطق الشرقية بما فيها مدينة السليمانية من خلال الدعم المقدم له من طرف إيران، وليضع نفسه في تحالف إيراني طالباني ضد التحالف البعثي البارزاني[2].

أكّدت هذه التطورات التي حدثت في الإقليم حجم تعقيد البيئة الإقليمية التي يعيش فيها الأكراد[3]، فضلا عن تعقيد المسألة الكردية نجد الإرتباط الوثيق بالدول المجاورة (إيران وتركيا وسورية) من خلال تواجد أقليات كردية فيها، وساعد هذا الإمتداد الإقليمي في جعل الحزبان الكرديان المسيطران يسعيان في كل مرة إلى إستقطاب الدعم من هذه الدول المجاورة بغية تحقيق أهداف الحزبين، وتحقيق المطالب المشروعة التي صار الأكراد يناضلون من أجلها في العراق[4]، إلاّ أنّ الأطراف الخارجية على غرار إيران والولايات المتحدة الأمريكية اللّذَينِ أصبحا يغتنمان الفرصة لتعميق الهوة بين الحزبين من أجل عدم السماح للأقلية الكردية بالإنفصال، كما أنّ عملية الإنفصال لا تخدم الطرف الإيراني لأنّ الطرف الإيراني يعلم جيدا حجم الخطورة التي تشكلها عملية الإنفصال على الأقلية الكردية المتواجدة في إيران، أمّا الطرف الأمريكي فهو يريد إستمرار حروب الإستنزاف بين الأقلية الكردية في العراق والحكومة البعثية بقيادة صدام حسين، وبالتالي فهدف الولايات المتحدة الأمريكية زعزعة الإستقرار في المنطقة بما يخدم الأمن القومي الإسرائيلي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النزاع الكردي–الكردي توقف بعد أن جاءت مبادرة الطالباني السلمية التي عبر عنها عن طريق الرسالة التي بعث بها إلى البارزاني في 21 ديسمبر 1997، يدعوه فيها للتنسيق بين الحزبين من أجل الخروج من الأزمة التي أدت إلى الإقتتال بين الإخوة وأبناء الوطن الواحد والشعب الواحد، وقد أفرزت هذه الإتصالات بين الطرفين عن تشكيل لجنة تنسيق مشتركة، كانت كأول خطوة نحو إحلال السلام بين قوات الحزبين،

---

(1) محمد إحسان، **مرجع سابق**، ص. ص141،140.

(2) منذر الموصلي، **مرجع سابق**، ص366.

(3) موسى السيد علي، **مرجع سابق**، ص117.

(4) كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915–2015**، (لبنان/بيروت: دار الفارابي، (د.س.ن))، ص482.

ليأتي بعد ذلك ما يعرف بإتفاقية واشنطن[*] التي لم تطبق بنودها، لكن القتال لم يتجدد بين قوات الحزبين، وهذا نتيجة لإدراك الطرفين بتعقيد التوازنات الإقلمية التي تفضي إلى عدم وجود غالب ومغلوب والتي تعتبر النتيجة الحتمية لهذا الصراع بين الحزبين[1].

وبناءاً على ما سبق يتبين لنا أنّ النّزاع الكردي–الكردي جاء نتيجة لعدم إتفاق الحزب الديمقراطي الكردي وحزب الإتحاد الوطني على الصيغة التي سيتم من خلالها تنفيذ الحكم الذاتي، وعلى إثر ذلك إحتدم الصراع بين قوات الحزبين ليصل إلى حد المواجهة والتي بدورها عمقت الهوة الموجودة بين أبناء الأقلية الواحدة، بالإضافة إلى ذلك فقد دخل في الصراع أطراف خارجية زادت الأمور تعقيدا، زيادة على ذلك فقد أثر الصراع على بناء الدولة الوطنية من خلال دخول الأطراف في حرب إستنزاف جعلت المنطقة تقع في حالة من اللاإستقرار وانعدام الأمن، إلاّ أنّ تفطن القيادة الكردية في العراق إلى ضرورة توحيد الصف جاء نتيجة وعي الطرفين بضرورة التقارب وفتح قنوات الحوار لتحقيق الأهداف المشتركة وتحقيق المطالب المشروعة للشعب الكردي.

المبحث الثاني : سياسة النّظام السياسي العراقي اتجاه الأقلية الكردية.

لقد كان لسيطرة العسكر على السلطة السياسية في العراق أثره البالغ على الأقلية الكردية، بحيث كان إستعمال القوة بارزا من خلال المواجهات المسلحة بين الطرفين، وأدى نقص خبرة النّخبة العسكرية في إدارة مؤسسات الدولة العراقية إلى عسكرة الحياة السياسية وتركيز السلطة السياسية في يد الشخص الواحد، وعدم السماح لأي معارضة سياسية كردية بالظهور، وهذا ما أدى بالتبارات السياسية الكردية بالإستثمار في الهوية الفرعية والدعم الخارجي والذي زاد الأمور تعقيدا، وأبان كذلك عن عدم قدرة المؤسسات السياسية للدولة العراقية عن التغلغل في المجتمع وصهر المكون الكردي، وعلى هذا الأساس سنركز في هذا المبحث على طبيعة النّظام

[*] إتفاقية السلام التي وقعت في واشنطن بتاريخ 17 أيلول 1998 وقد جمعت هذه الإتفاقية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الإتحاد الوطني الكردستاني، وجاءت هذه الإتفاقية من خلال مجموعة من اللقاءات بين الحزبين في مدينة واشنطن، واتفق الطرفان على بعث المصالحة في إقليم كردستان، وبحث الطرفان في الأساليب التي تؤدي إلى تحسين الإدارة الإقليمية للمحافضات التابعة لكردستان العراق، وأكد الطرفان على وحدة الأراضي العراقية، وتطلع الحزبان على إعادة بناء العراق على أساس فيدرالي يحفظ وحدة العراق ووحدة الأراضي.(أنظر: ديب،**(زلزال...)**، **مرجع سابق**، ص. ص900،899).

[1] صلاح الخرسان، **مرجع سابق**، ص.567.

السياسي العراقي منذ بداية العهد الجمهوري، ثم بعد ذلك سيأتي عرض إستراتيجية النّظام السياسي في بناء الدولة الوطنية.

المطلب الأول : طبيعة النّظام السياسي العراقي.

لقد كان للإنقلاب الذي وقع سنة 1956 دور كبير في تكوين ملامح النّظام السياسي العراقي الذي يلعب فيه العسكر الدور الأساسي في الحكم، نهدف من خلال هذا المطلب توضيح هذا الدور وتأثيره على الأقلية الكردية وتأثيره على بناء الدولة الوطنية في العراق.

كانت الصفة العسكرية جزءاً جوهريا من النّظام السياسي العراقي منذ إعلان الجمهورية سنة 1958،إلى جانب ذلك فإنّ نزوع الرؤساء اللّذين تعاقبوا على حكم العراق إلى الحكم الفردي المستقل، وهذه النّزعة كانت تحول دون تحول النّظام من النّظام الثوري إلى النّظام البرلماني، بالإضافة إلى أنّ وصول العسكر إلى الحكم يصبح من الصعب إرغامه على التخلي عن الحكم، وهو ما حصل بالضبط في العراق فبعد إتفاق الضباط الذين قاموا بالإنقلاب على ضرورة تسليم الحكم للمدنيين والرجوع بعد ذلك للثكنات وعدم التدخل في الشؤون السياسية وعدم تسلم الوظائف السياسية من طرف الضباط، قامت فئة معسكر المنصور* بنقض العهد والسيطرة على الحكم في العراق[1]، ويعد هذا الحادث بداية تكوين ملامح النظام السياسي في العراق الذي أصبح فيه العسكر يلعب الدور الأساسي في الحياة السياسية، ولم تكن للعسكر أية تجربة سياسية في الحكم لذلك كان تعاملهم مع التيارات السياسية الوطنية التي كانت تناضل في ذلك الوقت على غرار حزب البعث العراقي من منطلق إقصائي أي بدأت القيادة تحضر لممارسات إقصائية، وهذا التعامل أدى الى تنامي دور الحزب الديمقراطي الكردستاني في المطالبة بالحقوق المشروعة للأقلية الكردية في العراق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حتى الفترة العارفية والتي أزاحت البعث الذي قام بإنقلاب 1963 لم تسلم من سيطرة العسكر بل زاد دورهم في الحياة السياسية، فكان توجه القادة العسكريين العراقيين قوميا، لذلك إستمر النظام السياسي في هذه الفترة في حل القضية الكردية بالطريقة العسكرية عن طريق قمع التمردات التي كان يقوم بها قوات الحزب الديمقراطي، إلى أن جاءت التسوية السلمية بين عبد السلام عارف ومصطفى البارزاني من خلال

(*) تزعم فئة المنصور الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف اللّذين قررا الخوض في العمل السياسي ولم يخبرا فئة بغداد التي كانت تتحاشى الخوض في العمل السياسي (أنظر: مجيد خدوري، **مرجع سابق**، ص.96).

(1) **نفس المرجع**، ص. ص94-96.

إتفاقية فيفري1964[1]، فالنّظام السياسي في هذه الفترة أراد كسب التأييد من طرف الأكراد وإضفاء الشرعية على الإنقلاب الذي حصل في هذه الفترة.

ويمكن القول أنّ التسويات السلمية التي كانت تحدث لم تكن تستمر كثيرا بين الطرفين، وهذا راجع إلى نمط تفكير القادة الذين كانوا يسيطرون على الساحة السياسية في مرحلة الحكم الجمهوري، ومن جهة أخرى فإنّ رفض قادة العسكر تسليم السلطة لحكومة مدنية قائمة على إكتساب الشرعية من خلال برلمان منتخب من طرف الشعب، يقودنا هذا الحديث إلى أنّ الإنفراد بالسلطة وعدم توسيع المشاركة السياسية، بالإضافة إلى عدم وجود أطر قانونية وسياسية تسمح بمشاركة الأقليات في اختيار ممثليهم في السلطة يؤدي إلى تزايد الإختلالات وفقدان التوازنات بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، فضلا على أنّ غيابها يسمح بخلق حالة من الصراع والإقتتال بين أفراد المجتمع، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تعطيل وظائف النّظام السياسي في فرض الأمن والإستقرار على المستوى الداخلي والخارجي.

زيادة على ذلك، فإنّ النظام السياسي البعثي بدأ فترة حكمه بتعزيز وتكريس موقعه في السلطة وفي المجتمع لتأمين الإنفراد الكامل بالسلطة وبدأ بعقد تحالفات وقتية مع القوى المعارضة على غرار الشيوعيين والحزب الديمقراطي الكردستاني، وبدأت مرحلة النّظام البعثي الجديدة من خلال الأهداف المعلنة وغير المعلنة للمؤتمر القطري لحزب البعث والذي جاء بالأهداف التالية[2] :

1. الأهداف المعلنة : تدور هذه الأهداف حول الدور الذي سيقوم به الحزب من أجل تحقيق التنمية في العراق، بالإضافة إلى إختيار النموذج الإقتصادي الفعال الذي سيجلب الأنظار والتأييد من طرف الدول العربية.
2. الأهداف الغير معلنة : وهي القضاء على الحركة المسلحة في كردستان، فضلا عن التخلص تدريجيا من التحالف القائم بين البعث والحزب الشيوعي في العراق، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الدولة العراقية عن طريق زيادة عدد أفراد الجيش العراقي والرفع من مستوى الإنفاق العسكري، والإنفراد بالسلطة ورسم الأهداف التوسعية لحزب البعث على المستوى العربي والإقليمي وتعزيز العلاقات التعاون السياسي والإقتصادي والعسكري مع العالمين الرأسمالي والإشتراكي.

---

[1] عمار علي السمر، **مرجع سابق**، ص.288.

[2] كاظم حبيب، **مرجع سابق**، ص. ص506،505.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأهداف إستطاع النظام السياسي البعثي في العراق تحقيقها في مرحلة السبعينيات، وساعده في ذلك إرتفاع عائدات النفط إذ قفزت من 575 مليون دولار عام 1972 إلى 1840 مليونا عام 1973 لتصل إلى 5700 مليون عام 1974 ، هذا الإرتفاع الهائل في عائدات النّفط جعل النّظام يمول سلسلة من المشروعات المرتفعة الثمن في مختلف القطاعات الحساسة (التعليم والإسكان والصحة)، كما إستطاع بذلك إكتساب قوة عسكرية مكنته من التعامل مع القضية الكردية بطريقة حازمة، وأستطاع أن يقمعها سنة 1975[1].

بالإضافة إلى أنّ النظام السياسي العراقي منذ الإنقلاب على الملكية سنة 1958 كان يتجه نحو اتجاهين في حل القضية الكردية وهما كالآتي[2]:

1. الإتجاه الأول : كان خياره في هذا الإتجاه ينصب في إستعمال القوة العسكرية من خلال القيام بحملات عسكرية في إقليم كردستان، وتكمن خلفية هذا الخيار الفكرية في الإستعلاء القومي أي أنّ النظام في هذه الفترة كان يدعوا إلى صهر الأكراد في بوتقة العروبة، بالإضافة إلى تنكره للمطالب الكردية، وقد فشل هذا الخيار في معالجة القضية الكردية بل زادتها تعقيدا.
2. الإتجاه الثاني : انصب هذا الإتجاه في محاولة النظام السياسي كسب ود الشعب الكردي عن طريق عقد الإتفاقيات والمفاوضات في ما يخص المطالب الكردية، إلاّ أنّ هذه الإتفاقيات لم تكن بالشكل الذي تصبو إليه القيادة الكردية وبما يستهدف حركاتهم ونضالهم الطويل في سبيل الإعتراف بالمطالب القومية المشروعة.

وبناءاً على ما سبق يمكن القول أنّ النّظام السياسي في العراق إبان العهد الجمهوري عرف سيطرة النّخب التقليدية والتي بدورها كانت تجربتها جديدة في التعامل مع القضايا التي كانت مطروحة في المشهد السياسي العراقي على غرار القضية الكردية، بالإضافة إلى أنّ النخب العسكرية لم تكن تجد بدا من إستعمال القوة العسكرية من أجل صهر الأقلية الكردية في الدولة الوطنية، فاعتمدت هذه النخبة على القوة في إخضاع المجتمع بما يحتوي على مكونات ما جعل الأقلية الكردية تصعد من وتيرة التمرد، فأصبح بذلك الطرفان يحتكمان لإستعمال العنف نتج عنه حالة من عدم الإستقرار والأمن في العراق .

---

[1] إسماعيل صادق، **مرجع سابق**، ص.42.

[2] محمد إحسان، **مرجع سابق**، ص. ص.72،71.

المطلب الثاني : استراتيجية النظام السياسي العراقي في بناء الدولة الوطنية.

تقتضي عملية بناء الدولة الوطنية إستراتيجية واضحة المعالم تقوم على بناء المؤسسات المستقرة أو تعزيز الموجود منها، وتكون عملية البناء نابعة من الفاعلين المحليين على الساحة السياسية، ففي العراق كان انتقال الحكم عن طريق إنقلاب قام به مجموعة من ضباط الجيش العراقي لذلك فإنّ عملية بناء الدولة في العهد الجمهوري سطرتها النّخبة العسكرية التي قامت بتفكيك المؤسسات السياسية التي كانت قائمة في العهد الملكي، إلاّ أنّ النّخبة الجديدة لم تستطع تفكيك المجتمع التقليدي الذي كان قائمًا على الولاءات والإنتماءات للعشيرة، بالإضافة إلى أنّ النخبة العسكرية هي التي سيطرت على الحياة السياسية ولم تُسَلّم الحكم لحكومة مدنية، لذلك سيطر الإضطراب وعدم الإستقرار في مراحل العهد الجمهوري، نهدف من خلال هذا المطلب توضيح إستراتيجية النّظام السياسي في بناء الدولة الوطنية.

إنّ إفتقار النّخبة العسكرية للخبرة المؤسساتية والإدارية المدنية في تسيير البلاد جعل النظام السياسي يتجه بوتيرة متسارعة نحو إستعمال القوة والعنف السياسي مع القضية الكردية، وبدى أنّه يتجه نحو صناعة الإستبداد وتركيز السلطة في يد الرؤساء[1]، بالإضافة إلى أنّ العشر سنوات الأولى من العهد الجمهوري شهد صراعا من طرف التيارات السياسية التي أصبحت تبحث لها عن قدم في السلطة، إلاّ أنّ هذا الحراك السياسي إصطدم بالقمع من طرف السلطة السياسية، وبدى جليا أنّ النّظام السياسي في هذه المرحلة يتجه نحو غلق قنوات الحوار وأصبح القمع وسيلة النّظام في توجيه المجتمع، ومثل هذه الممارسات أرجعت التيارات السياسية في العراق إلى البحث عن قاعدة فكرية وعقيدة تسمح بتجييش أفراد الأقليات للإلتفاف حولها لتكوين منابر للتعبير من أجل مواجهة هذا الغلق الذي كان يمارسه النّظام السياسي العراقي، وهذا ما جعل الأقلية الكردية في العراق تلجأ إلى محاولة التموقع في مؤسسات النّظام السياسي عن طريق القوة ورفع السلاح في وجه النّظام السياسي.

ومن جهة أخرى، فقد عانت الدولة العراقية في الستينيات من عدم قدرة النّظام السياسي على إنتاج سياسات إقتصادية تنموية تنصب أساسا في تطوير البنى التحتية للدولة العراقية من أجل تلبية مطالب وحاجيات المجتمع بمختلف مكوناته، وقد أدت الظروف الصعبة التي مرت بها الأقلية الكردية في هذه المرحلة نتيجة السياسات

[1] وليد سالم محمد، **مرجع سابق**، ص.282.

الإقصائية المتبعة من طرف النّظام السياسي إلى تصعيد الصراع والدخول في حروب إستنزاف لم تخدم المصلحة الوطنية ولم تخدم الطرفين المتصارعين بل زادت الأمور تعقيدا بينهما[1].

إنّ ما يمكن إجماله في هذا الصدد هو أنّ المرحلة الأولى من النّظام السياسي العراقي كانت إستراتيجيته قائمة على محاولة إحداث قطيعة مع النّظام الملكي مع إحداث تغيير جذري في سياسة البلاد أي التحول من علاقات التبعية لبريطانيا ودول الغرب إلى بناء علاقات مع دول العالم كافة، وكان تركيز النّظام الجديد على توطيد العلاقات مع دول المعسكر الإشتراكي، زيادة على ذلك فإنّ المشكلات السياسية بدأت تتحدى النّظام السياسي الجديد، فطبيعة القيادة العسكرية التي لها تقاليدها وقواعدها في قيادة الجيش، ذالك أنّها لا تستطيع قيادة الملايين من النّاس الذين تختلف أفكارهم ومشاربهم، وبالتالي بدأت في هذه المرحلة تتسع الخلافات مع القيادة الكردية وهذا راجع للصراع الذي كان دائرا حول السلطة مع غياب المؤسسات الدستورية والسياسية، فضلا عن عدم تسليم السلطة للقيادة المدنية وبقاؤها محصورة في أقلية من العسكر التي فرضت نمط معين في تسيير شؤون البلاد، ومعالجة القضايا العالقة على غرار القضية الكردية.

إنّ إلغاء المؤسسات النيابية بدلا من تقديم الإصلاحات السياسية لها جعل السلطة السياسية مُحتَكَرة من طرف الجهاز التنفيذي، وهذا الأمر أدى إلى نمو وإنتعاش الدكتاتورية مع كل إنقلاب شهده العراق الجمهوري، وبلغت الذروة مع قدوم البعث للسلطة والذي بدوره توجه إلى منطق السلطة الفردية مع قدوم الرئيس صدام حسين، وبهذا المعنى أصبحت الظروف الإستبدادية القائمة على إحتكار السلطة والبقاء فيها مرتعا للمؤامرات والدسائس والإنقلابات والتي كانت السمة البارزة في نقل السلطة بالقوة مع غياب الوسائل لنقلها سلميا[2].

بالإضافة إلى ذلك كان دور الجيش قد إنحرف عن المهام المنوطة به وهي حماية الحدود والحفاظ على السيادة والإستقلال والدفاع ضد أي تهديد خارجي، وتحول إلى أداة في يد النّظام من أجل مواجهة التيارات المعارضة للنّظام، وبذلك أُقْحِم الجيش في معارك إستنزاف مع الطرف الكردي في شمال العراق، وأدت هذه المعارك إلى فقدان ثقة الشعب في القوات المسلحة نتيجة تورطها في عمليات القمع الداخلي[3].

---

[1] وليد سالم محمد، **مرجع سابق**، ص. ص.282،281.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006)، ص. ص150،149.

[3] **نفس المرجع**، ص.156.

ومع إستمرار هذه الأوضاع الصعبة إتجه النظام السياسي إلى صياغة الدستور المؤقت الذي كان بمثابة تصور حزب البعث لكيفية إدارة وتسيير شؤون البلاد، فقد نص الدستور على حصر السلطات في يد شخص الرئيس، وأعطى لمجلس قيادة الثورة صلاحيات واسعة بموجب المواد(37 و38 و42 و43) من الدستور العراقي المؤقت[1]، كما منح الدستور رئيس الجمهورية صفة المدير التنفيذي للمركز، وهو قائد القوات المسلحة والرئيس التنفيذي للدولة، وأعطى الدستور له سلطة التعيين وإقالة السلطة القضائية والأفراد العسكريين، بالإضافة إلى أنّ هذا الدستور كرس منطق الحزب الواحد من خلال سيطرة الحزب على الأجهزة التنفيذية والتشريعية في الدولة[2].ومن هذا يتبين أنّ إستراتيجية النّظام السياسي في مرحلة حزب البعث كان يتجه نحو شخصنة السلطة، فأصبح يتجه نحو المجتمع المغلق، بالرغم من أنّ الدستور كان ينص صراحة على أنّ الدولة ديمقراطية شعبية.

وكان للسياسات العشوائية التي كان يقوم بها النّظام السياسي في فترة حكم الرئيس صدام حسين تنّم عن التهور واللامبالاة وعدم تقدير العواقب، فدخول النظام في حروب إستنزاف على غرار الحرب العراقية الإيرانية وحرب العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى تحطيم البنى التحتية للدولة العراقية، وجعلت النّظام يتجه نحو إحياء المجتمع التقليدي من خلال تجزئة المجتمع ودعم العشائر ومثل هذه السياسات أدت إلى إحياء الروابط الإجتماعية للهويات المحلية[3]، فأصبح النّظام يدعم حزب على آخر بسبب إنتمائه لعشيرة موالية للنظام، إنّ مثل هذه الممارسات جعلت النظام السياسي في هذه المرحلة يقوم بدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي ينتمي إلى عشيرة بارزان ضد حزب الإتحاد الوطني الذي ينتمي إلى عشيرة طالبان، وهذا التعامل التكتيكي مع الأحزاب الكردية زاد من الإنقسام في صفوف الأقلية الكردية، وهو بمثابة إنتقام من طرف النّظام على سنين من حروب الإستنزاف التي كانت تقوم بها القوى الكردية للمحافظة على الخصوصية التاريخية للشعب الكردي.

وبالإستناد على ماسبق يمكن القول أنّ النّظام السياسي في العهد الجمهوري سيطرت عليه نخب تقليدية، كانت عقيدتها في الحكم هي كيفية البقاء في السلطة أطول وقت ممكن دون السماح لأي حكومة مدنية بالوصول إلى الحكم والقيام بإصلاحات سياسية تنصب في خدمة المجتمع بكل مكوناته وأطيافه، وكان لهذه النّخب تقليد مقيت وهو إستعمال القوة في حل القضية الكردية دون اللجوء إلى الحلول السياسية عن طريق القيام

---

(1) وليد سالم محمد، **مرجع سابق**، ص.298.

(2) Phebe Marr, **The moderne history of Iraq**,(United State of America : Westview Press,Third edition,2012) ,p.141.

(3) وليد سالم محمد، **مرجع سابق**، ص.299.

بإستفتاء عام حول القضية الكردية، فضلا عن أنّ النّظام السياسي كانت إستراتيجيته واضحة في بناء الدولة الوطنية عن طريق عسكرة الحياة السياسية وفرض عملية الضبط الإجتماعي بالقوة وفرض منطق الحزب الواحد وعدم السماح بالتعددية السياسية والثقافية، بالإضافة إلى تركيز السلطة في يد الرئيس وعدم السماح لإختلاف الآراء في تحقيق الوحدة الوطنية، بل جعلها حكرا على أفكار وعقائد خلفيات النّخبة الحاكمة التي تحتكر السلطة.

المبحث الثالث : رهانات إندماج الأقلية الكردية في الدولة الوطنية العراقية.

واجهت الأقلية الكردية في العراق تحديات ومشاكل في علاقاتها مع السلطة المركزية في العراق، وهذه التحديات أعاقت عملية بلورة الهوية الوطنية العراقية الجامعة لمكونات المجتمع العراقي، أفشلت مشروع الإندماج الوطني، وبذلك صعب التماثل بين الأقلية والدولة في العراق نتيجة إنعدام الثقة بين الطرفين، والدعم الخارجي الذي كانت تتلقاه القيادة الكردية، والقمع الممارس من طرف السلطة الحاكمة، وعلى هذا الأساس سنركز في هذا المبحث على على الصعوبات المتعلقة بصهر الأقلية الكردية في الهوية الوطنية، التحديات المتعلقة بالإندماج الوطني.

المطلب الأول : الرهانات المتعلقة بالهوية الوطنية.

يقتضي مشروع بناء الدولة الوطنية تماثل كل من الدولة والأقلية في المجتمع من أجل تحقيق الهوية الوطنية، نهدف من خلال هذا المطلب إبراز الصعوبات التي واجهت الأقلية الكردية في الإنصهار في الهوية الوطنية.

إنّ تعايش وتلاحم الأقلية وإندماجها في مكونات المجتمع مقرون بقدرة مؤسسات الدولة على إستيعاب مختلف أفراد مكونات المجتمع بتعدد إنتماءاتهم الفكرية والعرقية والدينية، وهذه القدرة الإستيعابية للمؤسسات يحب أن تستند إلى إطار قانوني متفق عليه من طرف الدولة والمجتمع، وهذا الإطار القانوني يمكن أن يحقق السلم القيمي في المجتمع أي يحقق الثقة والشرعية للمؤسسات القائمة، فبذلك يتحقق للدولة القدرة على التغلغل في جسد المجتمع وبذلك تتحقق الهوية الوطنية[1]، ويبتعد بذلك المجتمع عن الهويات الفرعية والإنتماءات الجانبية، وبمعنى آخر فإنّ قيام المؤسسات على إطار دستوري يؤدي بها إلى الإستمرارية وضمان الإستقرار والثبات المؤسساتي.

ومن ناحية أخرى إذا قامت هذه المؤسسات نتيجة إنقلاب عسكري أو جاءت بأي طريقة من الطرق الغير الشرعية فإنّها لا تستطيع القدرة على التغلغل في المجتمع، ولا تستطيع إكتساب الشرعية والثقة من طرف المجتمع، فتنزع بذلك إلى إستعمال القوة في فرض الأمر الواقع، فتصبح بذلك تفرض الهوية الوطنية أي يكون

[1] وليد سالم محمد، **مرجع سابق**، ص.9.

هناك إفراط في إستعمال الإكراه والقمع، فهنا تصبح مؤسسات الدولة أمام حراك إجتماعي يبدأ بمطالب إجتماعية يتحول فيما بعد إلى حراك سياسي، فتتصاعد المطالب إلى إسقاط المؤسسات فنصبح هنا أمام حالة اللاإستقرار والإضطراب المؤسساتي، وفي هذه الحالة يتجه أفراد الأقلية إلى البحث عن الإنتماءات التقليدية العشائرية والقبلية، فتصعب عملية الإنصهار والتعايش بين مكونات المجتمع، وبذلك تصعب عملية البناء المؤسساتي.

لذلك وجب التحول من الفردية المفرطة والولاءات الفرعية والضيقة كالولاء للعشيرة أو القبيلة أو العائلة والإنتقال نحو الولاء للوطن والدولة الوطنية والشعب، كما يجب إخضاع النّزعات الفردية والشخصية نحو هدف عام وإرادة مشتركة تسود فيها الهوية الوطنية على الهوية الفرعية[1].

وبالرجوع إلى ماحدث في العراق الجمهوري فإنّ الدولة إِختُزلت في شخص المُحتكر للسلطة السياسية، ولذلك أصبح النّظام السياسي العراقي في العهد الجمهوري هو الحاضن للدولة، مما زاده قوة وتضخيم في الأدوار والوظائف، وبدأ النّظام السياسي في العراق يتجه نحو المجتمع المغلق، وبذلك فَقَدَ قدرته الإستيعابية لمختلف الإنتماءات الفكرية والعرقية والدينية، وفقد كذلك قدرته على التغلغل في جسد المجتمع بمختلف مكوناته بما فيها الأقلية الكردية، وأثر هذا الضعف المؤسساتي للنظام السياسي في العراق الجمهوري على قدرته في تحقيق التكامل والإنصهار داخل المجتمع من ناحية، وعدم قدرته على تعبئة مكونات المجتمع على المشاركة في بناء الدولة الوطنية، وبالتالي عدم قدرة النّظام السياسي على إستيعاب مختلف التيارات السياسية الممثلة لمكونات المجتمع على غرار التيارات السياسية الكردية، أوجد ذلك حالة من عجز النّظام السياسي في العهد الجمهوري عن بناء الهوية الوطنية الجامعة لكل مكونات المجتمع العراقي، وبما في ذلك الهوية الكردية[2].

إنّ مشروع بناء الدولة الوطنية في العراق هو مشروع بناء الهوية الوطنية، بحيث تنازعت المواطن العراقي أربع هويات متناقضة وهي؛ الهويات القومية والوطنية والدينية والطائفية، واصطدمت الهوية العربية بالتكوينات العرقية والإثنية، ومثّل هذا الصِدام القومية العربية والقومية الكردية، لذالك كان إنحياز السلطة السياسية في

---

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، **مرجع سابق**، ص.141.

[2] وليد سالم محمد، **مرجع سابق**، ص.10.

العراق للقومية العربية، ويقابله صراع بين التيارات السياسية المنضوية تحت القوميتين، وبالتالي أدى هذا الصراع إلى ضعف الإنتماء الوطني والعودة إلى حالة ما قبل الدولة[1].

ومن زاوية أخرى فقد واجهت الدولة الوطنية العراقية في العهد الجمهوري مشكلة التنوع العرقي على غرار القضية الكردية، وأدخلت هذه المشكلة الدولة العراقية في صراعات جانبية مع الأقلية الكردية من أجل صهرها بالقوة في الدولة الوطنية، وأدى سوء تعامل الحكومات المتعاقبة في حكم العراق إلى تصعيد حدة الصراع ممّا أفرز عن عدة مواجهات عنيفة بين الطرفين الكردي والحكومي، بالإضافة إلى دور العامل الخارجي الذي زاد من الحراك السياسي للقيادة الكردية لتحقيق الحكم الذاتي في إطار الوحدة الوطنية في العراق، إلاّ أنّ هذا المطلب لم يتم تفعيله على أرض الواقع من طرف الحكومة في العراق، ليتعطل بذلك تحقيق الإنصهار والإندماج الوطني المنشود من طرف القوميتين العربية والكردية، ودخلت الدولة العراقية في دوامة العنف مع الحكومة نتيجة إحساس الكرد أنّهم لم يأخذوا دورهم في إدارة العراق على المستوى السياسي[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ المواجهات العنيفة التي حدثت بين السلطة السياسية في العراق والأكراد كانت لها آثار سلبية على عملية بناء الهوية الوطنية، وصعب ذلك من إنصهار القومية الكردية في العراق في الهوية الوطنية الجامعة، فالقيادة الكردية كانت ترى نفسها أنّها صاحبة الأمر في إدارة إقليم كردستان العراق، أمّا بالنسبة للقيادات القومية العربية فكانت ترى أنّها صاحبة القوة والسلطة والحكم ويجب على الآخرين الإمتثال لها وطاعة أوامرها. فضلا على أنّ هذه العلاقة المشحونة بالصدام بين الطرفين جعلت طريق الإندماج والإنصهار بين القوميتين يبدوا صعبا إن لم نقل مستحيلا[3].

وبناءاً على ما سبق يتبين لنا حجم صعوبة بناء هوية وطنية في الدولة العراقية، وهذا راجع للخلاف العميق والكبير الذي ميز العلاقات بين الطرف الحكومي والطرف الكردي، إضافة إلى ذلك فإنّ ممارسات الطرف الحكومي والمتمثلة في إحياء الهويات الفرعية والإنتماءات الضيّقة، وهو ما جعل الهوة تتسع بين القوميتين العربية والكردية، وفضلا عن ذلك فإنّ الأقلية الكردية أصبحت كذلك تستثمر في هويتها الفرعية على حساب

---

[1] هيفاء أحمد محمد، **إشكالية الهوية الوطنية العراقية**، مجلة دراسات دولية، (العدد53، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، بغداد، 2012). ص.ص.6،7.

[2] أياد عايد والي البديري، **التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وأثره على بناء الدولة وإستقرارها**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، (المجلد 13، العدد4، بغداد، 2010)، ص.ص162،161.

[3] وليد سالم محمد، **مرجع سابق**، ص.286.

الهوية الوطنية، وهذا ما أحدث حالة من الإحتقان بينها وبين السلطة السياسية القائمة في العراق، بالإضافة إلى القوى الإقليمية والدولية التي زاد الإعتماد عليها من طرف الأكراد جعلت من المواجهات العنيفة التي قام بها الطرف الكردي تخدم مصالح هذه القوى على حساب المصلحة العليا للوطن وهي التعايش السلمي بين القومية الكردية والقومية العربية في العراق.

المطلب الثاني: الرهانات المتعلقة بالإندماج الوطني.

لجأ النّظام السياسي في العراق الجمهوري إلى عسكرة الحياة السياسية، واستعمل القوة في التعامل مع الأقلية الكردية، وهذا ما صعب الأمر في تحقيق الإندماج والتكامل الوطني، نهدف من خلال هذا المطلب توضيح انعدام الثقة بين الطرفين الكردي والحكومي والذي أدى إلى إستعمال القوة ، والذي أثّر بدوره على إندماج الأقلية الكردية في الدولة الوطنية في العراق.

يتوقف نجاح عملية بناء الدولة الوطنية على مدى قدرة الدولة على تحقيق الإندماج في المجتمع أي قدرة مؤسسات الدولة على إستيعاب وصهر مكونات المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلاّ من خلال التغلغل في جسد المجتمع عن طريق الإستجابة للمطالب الأساسية في المجتمع وعدم تهميش أي مكون، كما أنّ الإندماج يحقق الإستقرار السياسي مع قدرة أكبر للنّظام السياسي على أداء وظائفه الإستخراجية والتوزيعية في ظل هذا الإستقرار والإندماج، وبعبارة أكثر وضوحا فالإندماج يؤدي إلى تحقيق التجانس والإنسجام داخل الجسد السياسي والجسد الإجتماعي، ويتمخض عن هذا الإنسجام قدرة مكونات المجتمع على تخطي الولاءات الضيقة والتوجه نحو الشعور بالإنتماء والولاء للدولة[1].

وبالتطبيق على الحالة الكردية كمكون في المجتمع العراقي فإنّ طموح القيادة الكردية لم يتوقف في ظل المطالبة بالحكم الذاتي بل تحول الأمر إلى المطالبة بالدولة الفدرالية وإعطاء صلاحيات وإختصاصات واسعة لحكومة إقليم كردستان، بالإضافة إلى ذلك فإنّ القيادة في العراق إعتمدت إستراتيجية الوحدة من خلال التنوع وهو ما معناه الإعتراف بوجود إختلافات إجتماعية وثقافية وعرقية بين مختلف الأقليات المكونة للمجتمع العراقي والحفاظ على هذه الخصائص ضمن إطار أكبر ومشترك بين هذه الأقليات، وتحقيق هذه الإستراتيجية يؤدي إلى

[1] وليد سالم محمد، **مرجع سابق**، ص. ص84،85.

تحقيق الإندماج والتكامل الوطني، وكانت هذه الإستراتيجية حاضرة في بيان مارس 1970 والذي كان بمثابة إرادة حقيقية لمنح الأقلية الكردية الحكم الذاتي في إطار الوحدة الوطنية في العراق[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ العراق في عهد النّظام البعثي قد إعترف بالحقوق السياسية والثقافية للأقلية الكردية، وتم منحها حكما ذاتيا إلاّ أنّ الأوضاع إنفجرت بعد ذلك في الإقليم من خلال التمرد الكردي الذي أثر على الإستقرار، ولم يحقق هذا الإعتراف الإندماج والتكامل المنشود من طرف القيادة العراقية، في حين وجه الطرف الكردي الإتهامات مع الحكومة العراقية بسبب التدخل في سلطة الحكم الذاتي وساهم هذا التدخل في إعادة إشعال الصراع بين الطرفين، ويقودنا هذا القول إلى أنّ إنعدام الثقة بين الطرفين ألقى بظلاله على الإندماج والتكامل الوطني في العراق وأعاق إنصهار الأقلية الكردية في ظل الدولة الوطنية العراقية[2].

وإنّ من بين الأمور التي كانت تزيد من عدم الثقة بين الطرف الكردي والطرف الحكومي في العراق هو الإتصالات السرية التي كانت تنشطها بعض الأحزاب والقيادات الكردية من أجل التدخل في الشؤون العراقية، وكانت في كل مرة تقبل هذه القيادات الدعم من القوى الخارجية كإيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الدعم كان له عواقب وخيمة على المجتمع العراقي ككل وعلى الأقلية الكردية، إذ شكّل هذا التآمر بمثابة خيانة للوطن، وهذا ما جعل الرد يكون قاسي من طرف السلطة الحاكمة على مثل هذه الممارسات التي أدت إلى تفاقم الإضطراب السياسي في المنطقة، فضلا على أنّ هذا الرد القاسي لم يخدم مشروع بناء الدولة الوطنية في العراق[3].

أدى الإضطراب السياسي في منطقة كردستان العراق نتيجة الحرمان والإقصاء الذي مارسه النّظام السياسي العراقي من خلال إستعمال القوة عن طريق التدخل العسكري؛ إلى تعميق الهوة بين النّخبة الحاكمة والقيادة الكردية وهو ما انعكس على مسار التكامل والإندماج الوطني، زيادة على ذلك فإنّ سياسات الحرمان والتهميش الذي كان يمارسها النّظام السياسي في العراق أدت إلى إرتفاع المطالب بتمثيل الأقلية الكردية في مؤسسات الدولة، ولكن هذا الطلب قوبل بالرفض من طرف النّخبة الحاكمة لخوفها من تغلغل الأفراد في وظائف الدولة، ومثل هذا التصرف طرح أزمة الشرعية والتي أفضت إلى صعوبة إندماج الأقلية الكردية في بناء الهوية الوطنية والدولة الوطنية.

---

(1) عبد المنعم المراكبي، **مرجع سابق**، ص.207.

(2) نفس المرجع، ص.215.

(3) وليد سالم محمد، **مرجع سابق**، ص.290.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ غلق الطرق المؤدية إلى المشاركة والتمثيل السياسي من طرف النّخبة السياسية الحاكمة في العراق جعل حراك القيادة الكردية السياسي يأخذ منحى ثوري من خلال إعلان التمردات والدخول في حروب إستنزاف مع الجيش العراقي، وجعلها كذلك تستعين بالقوى الخارجية لفرض الأمر الواقع على النّخبة السياسية الحاكمة في العراق، فضلا عن تحول أهدافها من المشاركة في الحكم إلى إسقاط النّظام السياسي، كما أنّ فقدان الثقة بين القيادة الكردية والسلطة السياسية جعل مؤسسات الدولة تعجز عن إنتاج حلول توافقية بين الطرفين، وبقي الحل العسكري يتكرر في كل مرة[1].

وبناءاً على ما تقدم يتبين لن أنّ النّظام السياسي العراقي كانت تسيطر عليه نخب تقليدية كانت تعتمد على القوة العسكرية من أجل التغلغل في المجتمع وصهر المكون الكردي من أجل تحقيق الهوية الوطنية، والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الإندماج والتكامل الوطني في العراق، إلاّ أنّ هذا التعامل السلبي مع الأقلية الكردية صعّبت من مهمة إندماجها في الدولة الوطنية، كما ساعد العامل الخارجي على إتخاذ الأقلية الكردية موقفا مضادا للنّظام السياسي في العراق، ونتيجة للسياسة الإقصائية للنّخبة الحاكمة في التعامل مع الأكراد أدت إلى صعوبة تحقيق الإندماج والتكامل وبناء الهوية الوطنية الذي يؤدي إلى بناء الدولة الوطنية.

[1] وليد سالم محمد، **مرجع سابق**، ص307.

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال هذا الفصل يتبين لنا أنّ تمسك التيارات السياسية الكردية بمطالبها والمتمثلة أساسا في تحقيق الحكم الذاتي، أدى بها إلى إستعمال مختلف الوسائل المشروعة والغير المشروعة في سبيل تحقيق أهدافها، إلّا أنّها إصطدمت بنظام سياسي قائم على سيطرة النّخب العسكرية، والذي قام بقمع كل ثورة أو تمرد قامت به الأقلية الكردية في العراق، وكان لإستعمال القوة من الطرف الحكومي أثره على مسار بناء الدولة الوطنية في العراق، كما أدى إفتقار النّخب العسكرية للخبرة المؤسساتية إلى تصعيد العنف على حساب الحلول السلمية بين الطرف الكردي والحكومي، ومن هنا أصبح النّظام السياسي أداة لفرض الإذعان وليس أداة لإستيعاب الإختلاف والتنوع في المجتمع العراقي.

ولقد أدى تمسك الأقلية الكردية في العراق بهويتها الفرعية إلى تعطل بناء الدولة الوطنية في العراق وصعوبة الإنصهار في البوتقة الوطنية، وفشل النّظام السياسي العراقي في التغلغل في جسد المجتمع وإحتواء الإختلاف الذي تتميز به الأقلية الكردي عن القومية العربية، وهذا ما أدى إلى حالة اللاإستقرار الذي شهدته العراق في العهد الجمهوري، وانعكست حالة اللاإستقرار السياسي الذي شهدته العراق على بناء الدولة الوطنية.

قامت الأطراف الخارجية بتغذية الصراع بين القيادة الكردية والسلطة السياسية الحاكمة من أجل خدمة مصالحها في المنطقة وتركت الشعب الكردي في مواجهة مباشرة مع الجيش العراقي، واستُعملت بذلك الأقلية الكردية كورقة لمواجهة المد القومي العربي في العراق، وهذا ما أثر سلبا على إنصهار الأقلية الكردية في العراق.

الخـــــاتـمـة

إنطلقت الدراسة من إشكالية مفادها إلى أي مدى أثرت الأقلية الكردية في بناء الدولة الوطنية العراقية؟، وانطلقت الدراسة كذلك من فرضيتين؛ الأولى تمثلت في الدور البارز الذي تلعبه الأقليات في بناء الدولة الوطنية، والثانية نجحت الأقلية الكردية في الإنصهار في البناء الإجتماعي وساهمت في بناء الدولة الوطنية، وتوصلنا من خلال دراسة هذا الموضوع إلى إثبات الفرضية الأولى ونفي الفرضية الثانية، أي أنّ الأقلية الكردية فشلت في الإنصهار في البناء الإجتماعي وأعاقت بناء الدولة الوطنية في العراق.

وفي هذا الصدد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

إنّ الصراع الذي كان قائماً على السلطة بين النّخب العسكرية أدى إلى قيام صراعات وإنقلابات عسكرية، أدت في كثير من الأحيان إلى تركيز السلطة السياسية في يد شخص واحد أمام غياب تام للمؤسسات الدستورية والسياسية القائمة على مبدأ الشرعية، وهذا ما أثر على بناء الدولة الوطنية في العراق، وانعكس سلباًعلى الدور الذي كانت تلعبه الأقلية الكردية.

ادى طغيان المجتمع التقليدي القائم على الولاءات الفرعية والجانبية إلى عدم قدرة المؤسسات السياسية التي كانت قائمة على إستيعاب التنوع القائم، وهذا بسبب عدم قدرتها على تحويل هذا التنوع والإختلاف إلى عامل قوة، فوقعت بذلك أسيرة حروب إستنزاف بين القيادة الكردية والسلطة السياسية الحاكمة.

بالرغم من كثرة الحلول السلمية والتي ميّزها العديد من الإتفاقيات بين القيادة الكردية والقيادة الحاكمة في العراق على غرار إتفاق مارس 1970 ، إلا أنّها لم تصل إلى الحلول التي تخدم إنصهار الأقلية الكردية والتوجه نحو المشاركة في الحكم وبناء الهوية الوطنية على حساب الهوية الفرعية.

حاول حزب البعث العراقي إحتواء الأقلية الكردية وفق منظوره في بناء الدولة الوطنية وهذا من خلال بيان مارس 1970 إلا أنّه لم ينجح نتيجة عدم التطبيق الفعلي للبنود الأساسية التي جاء بها البيان، لتتعطل بذلك فرصة أخرى لإنصهار الأقلية الكردية، وبداية عهد جديد تحت عنوان بناء الدولة العراقية التي يشترك الأكراد فيها في تسيير شؤونهم، ويرفعون مطالبهم في منابر حرة، غير خائفين من الرد الغير متوقع من طرف السلطة الحاكمة في العراق.

أدى كذالك دخول النّظام السياسي العراقي في العهد الجمهوري في حروب إستنزاف نتيجة تنامي المشكلة الكردية، إلى خلق نوع حالة من عدم الإستقرار السياسي صاحبه تراجع إقتصادي نتيجة إرتفاع الإنفاق على تسليح الجيش العراقي الذي كان موجها لقمع التمرد الكردي، بالإضافة إلى تراجع إجتماعي من خلال تردي

الأوضاع التي كان يعيشها الأكراد نتيجة حروب الإستنزاف بين الطرفين الكردي والحكومي، كما أدى دخول النّظام السياسي العراقي في مرحلة حكم حزب البعث في حرب ضد العراق والولايات المتحدة الأمريكية إلى حالة من الضعف في أداء وظائف النّظام في تلك الفترة، وهذا ما انعكس أثره على المجتمع العراقي بما فيه الأقلية الكردية وأثر كذلك على بناء الدولة الوطنية من خلال إختراق الأقليات من طرف الدول الكبرى التي كانت لها مصلحة في ضرب القوة العراقية الصاعدة.

كانت السمة البارزة في التعامل مع القضية الكردية من الطرفين الكردي والحكومي تحتكم إلى القوة وإثارة المشاكل والقلاقل وهذا م انعكس سلباً على التسوية السياسية ، وإنصهار الأقلية الكردية في الدولة العراقية. كم أنّ العديد من المفاوضات السياسية بين السلطة السياسية الحاكمة والطرف الكردي كان هدفها تحقيق الإستقرار السياسي والأمني، ومحاولة صهر الأقلية الكردية في إطار الحدة الوطنية، إلا أذّ الطرفان لم يبديا إستعدادهما لإنهاء الصراع والخلافات والتوصل إلى حلول سلمية ترضي الطرفين، وتحقق الهدف الرئيسي للشعب العراقي ككل وهو العيش المشترك في الوطن الواحد والذي يجمع بين القومية العربية التي تمثل الأكثرية والقومية الكردية التي تمثل الأقلية في المجتمع العراقي، كما أنّ المفاوضات السياسية كان كل طرف يكسب الوقت بها من أجل التحضير إلى مواجهة ثانية بين الطرفين، وهذا ما أدى إلى صعوبة الإنصهار والإندماج الوطني في ظل الخلافات الغير مبررة من الطرفين.

شكلت منطقة كركوك عائقاً أمام التسوية السياسية السلمية بين الطرف الكردي والطرف الحكومي فضلا عن إتهام الطرف الكردي للطرف الحكومي، لقيام هذا الأخير بسياسات تعريب للمنطقة من خلال تشجيع الهجرة إليها،بالإضافة إلى أنّ هذه المنطقة جعلت الحلول صعبة بين الطرفين وهذا لإحتوائها على عدد كبير من آبار النّفط، وهذا ما جعل الإنفصال أقرب إلى تصور القادة الأكراد من الإنصهار في الدولة العراقية.

تغذت التيارات السياسية الكردية بالإيديولوجية الشيوعية في التعامل مع السلطة السياسية الحاكمة، وهذا ما أثر على سلوكياتهم التي كانت تنزع إلى التغيير الجذري عن طريق القيام بالثورات والتمردات ضد النّظام السياسي، رافضين أي تسويات سياسية قد يقوم بها الطرف الحكومي تنصب في تحقيق الإنصهار في الدولة العراقية، وعلى هذا الأساس بقيت القيادة الكردية تتخذ قرارات متهورة، ولا تنصب في تحقيق الأهداف الأساسية والمشتركة بين القومية العربية والقومية الكردية.

إنّ تعامل النّخب العسكرية التي كانت مهيمنة على الحياة السياسية وعلى العملية السياسية في العراق بشيء من العنف والقمع، أدى إلى الدخول في حروب إستنزاف مصيرية وإضطراب الأوضاع، وأفرز تردي وسوء الأوضاع إلى عدم الثقة في الحلول المقترحة لتسوية القضية الكردية، وهذا ما انعكس سلباً على بناء الدولة الوطنية في العراق وأثر بذلك على إنصهار الأقلية الكردية في البوتقة الوطنية.

أدى توجه النّظام السياسي في العراق إلى المجتمع المغلق في تعامله مع إختلاف الآراء الذي ميّزفترة العهد الجمهوري، وهذا مابث الإحساس بالإقصاء والتهميش ضد الأقلية الكردية، وكان لهذا الغلق والتحجر للأفكار والإيديولوجيات أثره على بناء الدولة الوطنية في العراق، وأخذ الأقلية الكردية إلى البحث في المجتمع التقليدي من أجل كسب الدعم لمواجهة سياسات الإقصاء المنتهجة من طرف النّخبة السياسية في العراق.

كما توصلت الدراسة أيضا إلى أنّ الأطراف الخارجية عملت على إجهاض أي عملية تسوية قد تؤدي إلى تكامل بين الأقلية الكردية والأكثرية العربية، وهذا مرده إلى محاولة هذه الأطراف إلى إبقاء حالة اللاإستقرار في المنطقة من أجل لاخدمة المصالح الإسرائيلية في المنطقة، وخدمة المصالح الأمريكية والتي كانت بدورها تعيق أي تجربة قومية عربية وأي صعود لدولة تهدد الوجود الإسرائيلي في المنطقة.

دعمت إسرائيل القضية الكردية من أجل تحقيق هدفها وهو إعاقة أي تضامن عراقيي مع القضية الفلسطينية ووجهت كل طاقاتها في دعم الأقلية الكردية من خلال التدريب وتقديم السلاح وحتى قيادة بعض المعارك في بعض الأحيان ضد الجيش العراقي.

الملاحق

الملحق رقم (1)

مأخوذة من مقال: محمود حسن جناحي، كردستان الكبرى– القنبلة الموقوتة، تاريخ النّشر 29 جانفي 2007.

الموقع الإلكتروني: Maqalati.com تاريخ التصفح 2017/05/26.

الملحق رقم(2):

مأخوذة من الموقع الإلكتروني: المناطق المتنازع عليها في العراق – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

الملحق رقم(3)

مأخوذة من: http://alqudsnews.net

المراجع

الوثائق الرسمية:

1_ دستور الجمهورية العراقية سنة 2005.

2_ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الموسوعات:

1_ أبو عيشة، عبد الفتاح. **موسوعة القادة السياسيين:عرب وأجانب**. الأردن/عمان: دار أسامة، 2005.

2_ البيطار، فراس. **الموسوعة السياسية والعسكرية**. الجزء الثاني. الأردن/ عمان: دار أسامة، ط1، 2013.

3_ الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة**. الجزء الأول، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات، ط1،1979.

4_ **الموسوعة العربية العالمية**. المجلد الثاني، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة، 1999.

5_ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

الكتب باللّغة العربية:

1_ أبراش، إبراهيم. **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الإجتماعية**. عمان: دار الشروق، ط1، 2008.

2_ إبراهيم علي، حيدر وحنا، ميلاد. **أزمة الأقليات في الوطن العربي**. دمشق: دار الفكر،(د،س،ن)).

3_ ابراهيم، ابراهيم. **إشكالية العلاقة بين الأكراد والعرب**. (د.م.ن): مركز عامودة للثقافة الكردية، 2003.

4_ إحسان، محمد. **كردستان ودوامة الحرب**. لندن: دار الحكمة، ط1، 2000.

5_ البراك، فاضل. **مصطفى البارزاني: الأسطورة والحقيقة**. بغداد: دار الشؤون الثقافية،1989.

6_ الجبوري، مصلح خضر. **الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط**. الأردن: دار الأكاديميون، ط1، 2014.

7_ الخرسان، صلاح. **التيارات_السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق 1946-2001**. لبنان/ بيروت : مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001.

8_ السيد علي، موسى. **القضية الكردية في العراق من الإستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001.

9_ السروجي، طلعت مصطفى وآخرون. **التنمية الإجتماعية: المثال والواقع**. جامعة حلوان: مركز نشر وتوزيع الكتاب المدرسي، 2011.

10_ المراكبي، عبد المنعم. **حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق: الأكراد دراسة حالة**. القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية،2001.

11_ الموصلي، منذر. **القضية الكردية في العراق: الأكراد والبعث**. دمشق: دار المختار، ط1، 2000.

12- النقيب خلدون، حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1996.

13_ بلال، مازن. **المسألة الكردية: الوهم والحقيقة**. بيروت: دار بيسان، ط1،1993.

14_ بحر، سميرة . **المدخل لدراسة الأقليات.** القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1982.

15_ بلقزيز، عبد الإله. **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والإنقسام في الإجتماع العربي المعاصر**. بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، ط1،2008.

16_ بن نوى، حسان. **تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط.** الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2015.

17_ تاج الدين، أحمد. **الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن.** القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط1،2001.

18_ جويده، وديع. **الحركة القومية الكردية: نشأتها وتطورها**. بيروت: دار الفارابي، ط1، 2013.

19_ حامد، عبد الماجد. **مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية.** (د.م.ن)، (د. د. ن)، 2000.

20_ حاتم، لطفي. **التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية.** الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، ط1، 2012.

21_ حبيب، كاظم. **لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق.** العراق/أربيل: دار آراس، ط2،2005.

22_ حميد رشيد، عبد الوهاب. **التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.

23_ خارورداكي، ماريانا، ترجمة: الجيوسي، خليل. **الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية :العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945** . بيروت: دار الفارابي، ط1، 2013.

24_ خدوري، مجيد. **العراق الجمهوري.** إيران: دار إنتشارات الشريف الرضي، ط1، 1997.

25_ديب، كمال. **موجز تاريخ العراق: من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية.** لبنان : دار الفارابي، ط1،2013.

26_ ديب، كمال. **زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915-2015.** لبنان/بيروت: دار الفارابي، (د.س.ن).

27_ رزوق، أحمد محمود. **الحركة الكردية في العراق: دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي 1918-1968.** الأردن/ عمان: دار المعتز، ط1، 2014.

28_ سالم محمد، وليد. **مأسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة: دراسة حالة العراق.** الأردن/عمان: دار الأكاديميون، ط1،2014.

29_ سعيد محفوض، عقيل. **الأكراد واللّغة والسياسة: دراسة في البنى اللّغوية وسياسات الهوية.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013.

30_ سيدي محمد، ولد ديب. **الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية.** الأردن/عمان: كنوز المعرفة، ط 1،2010 .

31_ شبيب، كاظم. **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة.** بيروت: دار التنوير، ط1،2011.

32_ صادق، إسماعيل. **ماذا تبقى من صدام للتاريخ؟.** القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ط1،1994.

33_ عادل فتحي ثابت، عبد الحافظ. **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم عالم السياسة.** مصر/الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006-2007.

34_ عباس محمود، عمار. **القضية الكردية: إشكالية بناء الدولة.** القاهرة: دار العربي، 2016.

35_ عوني، درية. **عرب وأكراد: خصام أم وئام.** القاهرة: دار الهلال، 1993.

36_ علي السمر، عمار. **شمال العراق1958- 1975: دراسة سياسية.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1،2012.

37_ قدورة، عماد يوسف. **التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق : دراسة حالة 1972-1975.** قطر/الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

38_ مجموعة باحثين. **الحركة الإسلامية في كردستان.** دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2، 2011.

39_ مجموعة مؤلفين. **التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية.** بيروت: دار سائر المشرق، ط1، 2013.

40_ محمود عيسى، حامد. **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط: منذ بدايتها حتى سنة 1991.** القاهرة: مطبعة أطلس، 1992.

41_ محمد شلبي، **منهجية التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات.**الجزائر :(د،د،ن)، 1996.

42_ ميهوبي، فخر الدين. **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار** مصر/الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.

43_ هنتغتون، صاموئيل، ترجمة: فلّو عبود، سمية . **النّظام السياسي لمجتمعات متغيرة.** بيروت: دار الساقي، ط1،1993.

44_ وهبان، أحمد. **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية.** مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2011.

المذكرات والأطروحات الجامعية:

1_ الزرداوي، أركان حمه أمين رئيس. **نشأة وعلاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحكومات والأحزاب السياسية للمدة من 1946 لغاية 2003.** أطروحة دكتوراه (غيرمنشورة). جامعة سانت كليمنتس: قسم العلوم السياسية،2012.

2_ العساف، فايز عبد الله. **الأقليات وأثرها في إستقرار الدولة القومية.** رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2009-2010.

3_ إيدابير،أحمد. **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**. مذكرة ماجستير (غير منتشورة). جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012.

4_ بوزناد، حليمة و أحسن، دلال. **تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط :أكراد سوريا نموذجا**. مذكرة ماستر (غير منشورة). جامعة تبسة، قسم العلوم السياسية، 2015-2016.

5_ جمني، سمية. **صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد**. مذكرة ماستر (غير منشورة). جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم الإنسانية،2015/2014.

6_ عبد الحميد محمد، سمر فضلا. **أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم1958-1963**. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الزقازيق: كلية الآداب، قسم التاريخ، 2012.

7_ ويفي، خيرة. **تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي**. مذكرة ماجستير (غير منشورة). جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية،2004- 2005.

الدوريات والمجلات:

1_ أحمد محمد، هيفاء. **إشكالية الهوية الوطنية العراقية**. "مجلة دراسات دولية"، العدد53، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، بغداد، 2012.

2_ البديري، أياد عايد والي. **التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وأثره على بناء الدولة وإستقرارها**. "مجلة القادسية للعلوم الإنسانية". المجلد 13، العدد4، بغداد، 2010.

الكتب باللّغة الفرنسية:

1_ Fukuyama, Francis. **Nation-building : Bedyonde Afghanistan and Iraq** .United State of America: University of press,2006.

2_ Janik, Maya. **The Kurdistan region of Iraq : Achieving stability in a time of transition** .Summary of the Panel discussion, Austria : Austrian institute for international affaires ,2012.

3_ Marr, Phebe **The moderne history of Iraq**.United State of America : Westview Press,Third edition,2012.

4_ Rebecca, Young Greven. **An analysis of state building :The relationship between Pashtum 'para state' institution and political instability in Afghanistan**. United State of America: University of South Florida, 2014.

5_ Yildiz ,Kerim .**The kurds in Iraq :The past,present and the future**. London : Pluto Press, 2004.

6_ Evaluation study. **Effective state building ?: a review of evaluation of international state building support in fragile context**. Danemark: ministry of Foreigne Affairs.

المواقع الإلكترونية:

_ http://alqudsnews.net

_ Maqalati.com

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

إعتنى الكثير من الباحثين والأكاديمين بموضوع الأقليات ودورها في بناء الدولة الوطنية، ويرجع ذالك إلى الأهمية التي يشكلها هذا الموضوع في فهم التناقضات والتفاعلات التي تحدث داخل الدول، ونظرا لهذه الأهمية جاءت دراستنا والمتمثلة في دور الأقليات في بناء الدولة الوطنية لتوضح الدور الذي تلعبه الأقليات، وتوضيح العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة في العراق والأقلية الكردية، وانطلقت دراستنا من الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت الأقلية الكردية في بناء الدولة العراقية؟

وقد قامت الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما:

_ للأقليات دور بارز في عملية بناء الدولة الوطنية.

_ نجحت الأقلية الكردية في الإنصهار في البناء الإجتماعي العراقي وساهمت في بناء الدولة الوطنية العراقية.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج البنيوي لتوضيح تكوين الأقلية والمنهج الوظيفي لإستعراض وظائف هذه المكونات، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لرصد التراكمات والأحداث التاريخية واستعنا بمنهج دراسة الحالة وذلك من خلال تسليط الضوء على حالة الأقلية الكردية في العراق، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1_ لقد مرت العراق كباقي الدول العربية بمحاولة صهر الأقليات بالقوة، وقد أدى هذا الوضع غير الملائم إلى فشل مؤسسات الدولة العراقية في إستيعاب التباين والإختلاف الثقافي والسياسي والإجتماعي، كما كان لسيطرة النّخب التقليدية أثره الكبير في عدم التوصل إلى تسوية سياسية بشأن صهر الأقلية الكردية في الدولة الوطنية العراقية، وكما كان للتحولات السياسية العنيفة التي شهدها العراق في العهد الجمهوري أثرها وانعكاسها على الثقة بين الطرف الكردي والطرف الحكومي، وأدى فقدان الثقة إلى تصعيد حالة التوتر بين الأقلية الكردية والنّخب السياسية الحاكمة في العراق.

2_ لقد ساعدت الممارسات السلبية للنّخب السياسية الحاكمة في العراق والقائمة على الإقصاء والتهميش وعدم السماح للأقلية الكردية بتقلد المناصب والوظائف العليا في الدولة العراقية على تنامي الحراك السياسي والثوري للنّخب السياسية الكردية والتي كانت في كثير من الحالات تحتكم للإملاءات الخارجية، وأصبحت الدولة العراقية تتصادم مع النّخب السياسية الكردية، وهذا م انعكس سلبا على عملية صهر الأقلية الكردية في البوتقة الوطنية.

3_ إنّ لجوء النّخب العسكرية الحاكمة في العراق في العهد الجمهوري إلى القوة العسكرية أثر سلبا على عملية بناء الدولة الوطنية، وأدى ذلك إلى فقدان الثقة بين الطرف الحكومي والطرف الكردي، ونتج عن ذلك توجه النّخب السياسية الكردية للبحث عن التأييد والشرعية في أوساط الولاءات الفرعية على حساب الولاءات الوطنية، ويرجع ذلك إلى تمسك هذه الأخيرة بالهوية الفرعية، وعدم الإنتقال إلى الهوية الوطنية، كما أنّ فقدان الثقة بين الطرفين أدى إلى صعوبة قيام أي تسوية سياسية تخدم الطرف الحكومي والطرف الكردي.

Summary of the study:

Many researchers and academics garanted a great importance to the topic of minorities and their role in the construction of the national state, this is because of the importance of this topic in understanding the contradictions and the interactions that take place inside the states, taking into consideration this importance, our study which is under the title of the minorities role in the construction of the national state, came to clarify the role played by minorities and also to clarify the relationship between the ruling political authority in Iraq and the Kurdish minority, our study was based on the following problem:

To which extent did the Kurdish minority impact the construction of the Iraqi state?

The study was based on two main hypotheses which are:

- Minorities have a significant importance in the construction of the national state.
- The Kurdish minority managed to assimilate to the Iraqi social tissue and contributed to the construction of the National Iraqi state.

In this study we have adopted the constructive approach to clarify the composition of the minority as well as the functional approach to review the functions of these components, in addition to the historical approach in order to observe the accumulations and the historical events, we have also used the case study approach through highlighting the case of the Kurdish minority in Iraq, therefore the study led to the following results:

Iraq, such as other Arab countries, went through an attempt of assimilating the minorities by force, this inappropriate situation led to the failure of the Iraqi state institutions to absorb the contrast and the cultural, political and social differences, on the other hand, the control of the traditional elite had a great impact on the failure to reach a political settlement regarding the assimilation of the Kurdish minority in the Iraqi national state, the severe political changes that took place in Iraq during the republican era also had

its impacts and repercussions on the trust between the Kurdish party and the government, the loss of trust led to a state of escalation between the Kurdish minority and the ruling political elites in Iraq.

The negative practices of the ruling political elites in Iraq based on exclusion, marginalisation and impeding the Kurdish minority from holding senior positions in the Iraqi government contributed in reviving the political and revolutionary movement among the Kurdish political elites, which often followed the foreign dictates, consequently the Iraqi government started clashing with the Kurdish political elites, which reflected negatively on the process of assimilating the Kurdish minority into the national crucible.

3- The fact that the ruling military elites in Iraq in the republican era used military power negatively impacted the national state construction process, led to the loss of trust between the government and the Kurdish party and as a matter of fact this led the Kurdish political elites to seek support and legitimacy from the regional allegiances instead of the national allegiances, which is due to its adherence to the sub-identity and not adopting the national identity, in addition to that, the loss of trust between the two parties made it difficult to make any political settlement serving both parties.

الفهرس

مقدمة:..... 2

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنّظري للأقليات وبناء الدولة الوطنية..... 14

المبحث الأول: مفهوم الاقلية..... 16

المطلب الأول: تعريف الاقلية..... 16

المطلب الثاني: عوامل ظهور الأقليات..... 18

المطلب الثالث: أنواع الأقليات..... 21

المبحث الثاني: الاقترابات النظرية لدراسة ظاهرة الاقليات..... 24

المطلب الأول: إقتراب النّخبة والجماعة..... 24

المطلب الثاني: الاقتراب البنيوي الوظيفي..... 26

المبحث الثالث: مفهوم بناء الدولة..... 28

المطلب الأول: تعريف عملية بناء الدولة..... 28

المطلب الثاني: مقتضيات بناء الدولة الوطنية..... 32

المطلب الثالث: معيقات الدولة الوطنية..... 34

المبحث الرابع: الإقترابات النظرية لبناء الدولة الوطنية..... 37

المطلب الأول: الإقتراب النّسقي وإقتراب الدولة–المجتمع..... 37

المطلب الثاني: إقتراب التحديث والتبعية..... 38

خلاصة الفصل الأول:..... 39

الفصل الثاني: الوضع الجيوسياسي للأقلية الكردية في الدولة الوطنية العراقية..... 41

المبحث الأول: الحياة العامة للأقلية الكردية..... 43

المطلب الأول: الوضع الإجتماعي والثقافي..... 43

المطلب الثاني: الوضع الإقتصادي والسياسي..... 45

المبحث الثاني: تطور الحراك السياسي للأقلية الكردية في العراق..... 49

المطلب الأول: فترة الرئيس عبد الكريم قاسم..... 50

المطلب الثاني: فترة الرئيسين الشقيقين عبد السلام وعبد الرحمان عارف..... 53

المطلب الثالث: فترة الرئيس أحمد حسن البكر وصدام حسين..... 56

المبحث الثالث: التفاعلات الداخلية والخارجية للأقلية الكردية في العراق..... 61

المطلب الأول: تفاعلات الأقلية الكردية بالبيئة الداخلية..... 62

المطلب الثاني: تفاعلات الأقلية الكردية مع البيئة الخارجية..... 65

خلاصة الفصل الثاني:..... 68

الفصل الثالث: تأثير الأقلية الكردية في بناء الدولة الوطنية العراقية..... 70

المبحث الأول: موقف الأقلية الكردية من بناء الدولة الوطنية في العراق..... 72

المطلب الأول: التيارات السياسية الكردية في العراق..... 72

المطلب الثاني: مطالب الأقلية الكردية في العراق..... 76

المطلب الثالث: تداعيات النّزاع الداخلي الكردي–الكردي..... 78

المبحث الثاني: سياسة النّظام السياسي العراقي اتجاه الأقلية الكردية..... 80

المطلب الأول: طبيعة النّظام السياسي العراقي..... 81

المطلب الثاني: استراتيجية النظام السياسي العراقي في بناء الدولة الوطنية..... 84

المبحث الثالث: رهانات إندماج الأقلية الكردية في الدولة الوطنية العراقية..... 87

المطلب الأول: الرهانات المتعلقة بالهوية الوطنية..... 87

المطلب الثاني: الرهانات المتعلقة بالإندماج الوطني..... 90

خلاصة الفصل الثالث:..... 93

الخاتمة:..... 96

الملاحق:..... 99

المراجع:..... 102

ملخص الدراسة:..... 107

الفهرس:..... 112